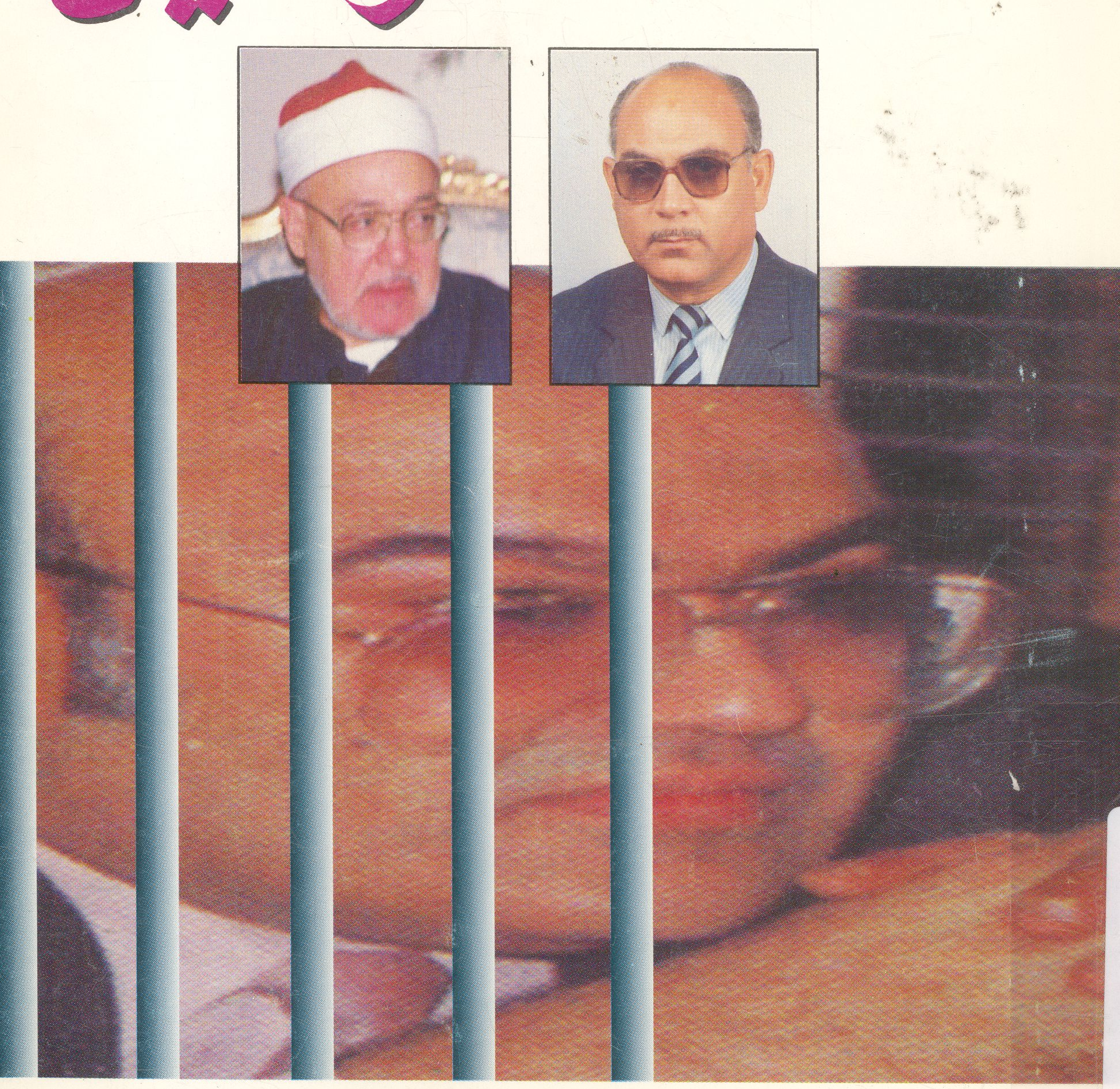
أحمد السيوفى

محاكمة المرتدين



الملف الكامل لشهادتى الغزالى ومزروعه فى قضية
فرج فوده وكافة ردود الافعال التى فجرت قضية الردة

إهـــــداء٢٠٠٦

المرحوم الدكتور/ علي حسين كرار

القاهرة

محاكمة المرتدين

أحمد السيوفي

الاهــداء

إلى شعب البوسنة المسلم الذى أثبت لنا أن كل كلاب الأرض تتربص بإسلامنا..

إليه أهدى هذا الجهد المتواضع عسى أن يكون كفارة عن تخاذلنا.

المــؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

اثارت قضية الردة جدلاً واسعا بعد ما ادلى فضيلة الشيخ محمد الغزالى بشهادة فى قضية مقتل الدكتور فرج فودة، وانشغل الرأى العام بهذه القضية وقتاً طويلا..

وظهر فريقان، فريق عضد الشيخ الغزالى وكان على رأسهم الدكتور محمود مزروعة الذى ادلى هو الاخر بشهادة امام نفس المحكمة ولنفس القضية، وربما كانت أكثر حدة ووضوحا من شهادة الشيخ الغزالى، وكذلك اتفق مع الشيخ الغزالى فضيلة الدكتور يوسف القرضاوى الذى استطاع بعيداً عن ظروف ومناخ القضية وبعيداً عن اسئلة المحامين أن يكتب بحثا هادئا علميا، وكذلك كتب الاستتاذ فهمى هويدى الذى استطاع أن يخرج كلام الشيخ عن المناخ ويفسر موقف الشيخ فى ضوء المناخ الذى وضع فيه كما شايع الشيخ علماء واساتذة فضلاء كثيرون لا يتسع المقام لذكرهم.

وفى المقابل تعرض الشيخ الغزالى لحمله مضادة من خصومه التقليديين وكذلك من اقلام علمانية حاولنا أن نتقصاها فوجدناها إلا القليل لم تلتزم بالاسلوب العلمى فى مناقشة القضية وانما اتجه اغلبهم إلى ما يسمى باسلوب الردح وبالتالى اخرجوا انفسهم من دائرة الموضوعية.

ونحن انطلاقا من مبدأ الموضوعية جمعنا شهادة الشيخ الغزالى وكذلك شهادة الدكتور مزروعة وبعض من شايعهم بموضوعية وانتهاجاً لاسلوب علمى منهجي فى الحوار، كما جمعنا اهم كتابات الطرف الثانى المعارض دون ان تتدخل بالحذف أو الاضافة وكذلك دون أن تخضعها للموضوعية ولكى تكتمل الفائدة جمعنا اهم كتابات الدكتور فرج فودة وجمعنا اراء الائمة الاربعة ورأى الشيعة فى قضية الردة بحيث تكتمل الصورة امام القارىء، وبحيث نضع تحت بصره كل ما دار حول القضية، ونحسب أن هذا المنهج الذى سلكناه فى

هذه القضية سبق أن نجح فى كتاب لنا من قبل وهو كتاب «الشهادة» الذى تعرض لشهادة الشيخ صلاح ابو اسماعيل رحمه الله فى ما سمى بقضية تنظيم الجهاد وقتل الرئيس السابق أنور السادات، فجمعنا كل أوراق القضية وكل الاراء التى طرحت فيها، فكانت الفائدة عظيمة فيما تعلق بقضايا الحكم وتطبيق الشريعة وغيرها من القضايا السياسية الاسلامية الهامة..

ونحسب أن هذه القضية لا تقل فى اهميتها عن تلكم القضايا، حيث انها من قبيل القضايا الاسلامية السياسية الاجتماعية التى تتصل بالعقيدة ويترتب عليها قضايا كثيرة بالغة الخطورة.



وهذه القضية لم تثر الجدل فى ايامنا هذه فقط وانما اثارت جدلاً واسعاً على مدى العصور السابقة وسوف تظل تثير الجدل مرات ومرات أخرى الان ومستقبلاً ولهذا رأينا انه من المهم جمع اوراق القضية وطرحها فى كتاب واحد ولا نزعم انها سوف تحسم الجدل الدائر وانما على الأقل سوف تسهل المهمة امام الباحث عن الحقيقة وتضع نصب عينيه جهد علماء اجلاء ورؤى تاريخية واخرى معاصرة، ولهذا فليس للقارىء المسلم المهتم أن يستغنى عن قراءه هذه الاوراق.



ان من يقلب اوراق هذه القضية يلمح أولا ما يلمح مقتل الدكتور فرج فودة وقبل الخوض فى التفاصيل الفقهية وفى الجدل حول هل الدكتور فرج فودة مرتد أو غير مرتد، يلفت نظرنا فى البداية ان الرجل كان جريئا علي الحق متجرءاً عليه، متجاوزا فيه وما كان يبالى لما تسببه كتاباته للشعب المسلم فى مصر وغيرها من استفزاز فالتاريخ الاسلامى كله فى نظر الدكتور فرج فودة تاريخ اسود، تاريخ ليس فيه سوى القتل والدماء والفساد

والزنا واللواط، وملاعبه الفتيات والفتيان، وكل خلفاء بنى اميه وبنى العباس تقريبا لواطون ولا يتركون الغلمان- وكل الحركات الاسلامية حركات عميلة، كل هذه الاتهامات والاستفزازات نشرت فى كتب ومجلات وجرائد وفتحت له كل الصحف الرسمية والعلمانية صفحاتها والعجيب، عندما يحاول احد علماء الازهر أو من أحد الكتاب أو حتى من عامه الناس ان يرد على ما كتبه الدكتور فرج فودة فان كل الابواب توصد فى وجهه وحتى الاستاذ صلاح منتصر رئيس تحرير ورئيس مجلس ادارة مجلة اكتوبر والذى فتح صفحتين فى كل عدد له وظل يحدثنا عن الحوار وعن مواجهة الفكر بالفكر رفض رفضا قاطعا نشر ايه ردود على كتابات فرج فودة نسال لماذا؟ بالطبع لا احد يعرف ومن يعرف لا يجيب، ترى بعد كل هذا الاستفزاز من المسئول عن قتل الرجل، ان اقصى درجات الاستفزاز رأيناها عندما فتح الرجل نيرانه على التاريخ الاسلامى، وليته فعل هذا فى المصور أو فى اكتوبر أو اخر ساعة أو حتى فى روز اليوسف ولكنه كتب هذه المقالات فى مجلة تصدر باسم الاقباط فى المهجر فى امريكا وهذه المجلة كلها مسخرة لشتم الاسلام والمسلمين ومهاجمة تطبيق الشريعة الاسلامية، وقد استطعنا ان نحصل على نسخة من هذه المجلة وننشر هذا المقال بداخل هذا الكتاب كما انه الوحيد الذى تجرأ بجرأة غير مسبوقة وقال فى احد مقالاته التى نشرت بمجلة اكتوبر ان حدودنا مع اسرائيل آمنه ، ولن تاتينا منها أية مشاكل، أما حدودنا مع السودان فهى مليئة بالالغام والقلاقل وطالب الرجل فى جرأة يحسد عليها بتحرك الجيش نحو السودان لأن حكومة السودان اسلامية.. ترى اهناك استفزاز أكثر من هذا ومن حقنا أن نسأل بعد ذلك من المسئول عن قتل الرجل؟!

ولقد نشرنا مقاله بالكامل فى هذا الكتاب..

ثم هو الذى كتب مقالاً بجريدة الأحرار قال فيه أنه مستعد للتعاون مع وزير الداخلية بعد أن اكد أن كل وزراء الداخلية اصدقاؤه ليخرج كتابا يسميه الكتاب الاسود يجمع فيه كل جرائم الحركة الاسلامية، وقد نجح بالفعل فى التعاون مع اجهزة الأمن التونسية فى

نشر أكاذيبها وتلفيقاتها التى لفقوها للحركة الاسلامية حيث اتهموا احد قياداتها أنه لواط ونشر مقالين فى مجلة اكتوبر عن كل التلفيقات التى لفقت للاسلاميين في تونس.

وفتحت مجلة أكتوبر صفحاتها لهذه الاكاذيب والضلالات، ترى أيها القارىء لو أنك اتهمت زوراً بتهمة كاذبة ووضعت فى سجون الظالمين ثم فوجئت أن هناك حمله ضالة كاذبة تتهمك بأقسى ما يتهم به انسان سوى وهو أنه يمارس الشذوذ ويفعل عكس ما ينادى به.. ماذا لو حدث كل هذا وأنت تعيش فى اغلالك ولا تستطيع أن ترد أو تكذب فماذا يعتمل فى نفسك وبماذ تحدثك به نفسك لو أنك حكيم وعاقل فلو فكرت في الفتك بكل هؤلاء الظالمين أتكون متجاوزاً؟

أننى أدعو أساتذة علم النفس واساتذة علم الاجتماع لكى يدرسوا لنا طبيعة هذا الانسان الذى يقع عليه كل هذا الظلم وماذا يمكن أن يصدر منه تجاه الناس وتجاه المجتمع وتجاه النظام ثم بعد هذا نسال من المسئول عن قتل الرجل؟!



أننا جمعنا هذهالاوراق والمقالات لا لنضع فرج فودة فى دائرة الاتهام وانما جمعناها لنبحث فى المناخ العام ونرد كل شىء إلى طبيعته، عسى أن تفتح لنا هذه القضية بابا جديداً لعلنا نجد عاقلاً واحداً، والحمد لله العقلاء كثيرون ينظر لهذا بعين الاعتبار، وهذا الباب هو ما يتعلق بحرية الرأى وحرية تكوين الاحزاب والجماعات فهذه قضية فى ظنى باتت عاجلة ولا تحتمل التأجيل ولا مفر منها إذا اردنا أن نغلق كافة ابواب العنف ولا سيما بعد فشل المنهج الامنى فى التعامل معها ولعل العقلاء يدرسون التجربة الأردنية والتجربة اليمنية فعندما شارك الاسلاميون مشاركة حقيقة فى انتخابات حرة ونزيهة لم يتبين لأحد ولم يكتشف أحد أن الاسلاميين كائنات غريبة هابطة من كواكب مجهولة، وأنما اتسم اداؤهم بالجديه والكفاءة.

كما أن هذه القضية تفتح لنا بابا آخر هو سيطرة الحكومة على الإعلام وأن الإعلام

يتعامل مع القضايا بنظرة انتقائية وفق رؤية الحكومة، وغنى عن البيان أن هذه الحكومة تمتعت بأكبر قدر من الفشل الذى ثبت فى كافة الأوجه والساحات ثم أن هذه الصحف من المفروض انها ملك لكل المصريين وليست ملكا لحزب واحد فلا ينبغى لأحد أن يعطى نفسه حقوقا ليست له ويمنع عن الاخرين حقوقا هى لهم، أقول هذا مخلصا لدينى ولوطنى فهل يسمع أحد؟!

وأنا ضد الاغتيالات بكافة أنواعها وضد سفك الدماء، وضد أن يصنع الإنسان من نفسه خصما وحكما وقاضيا، ولكن فى المقابل هناك مناخ يؤدى إلى هذا لابد من ازالة كافة اسبابه، فهل الرجل المسلم الذى يسخر من دينه ومقدساته وتاريخه وحاضره وشرائعه يمكن أن يوضع بعد ذلك فى صفوف العقلاء وهل اطلب من الشاب الصعيدى محدود التجارب أو حتى المتمرس أن يكون عاقلاً إذا عذب وانتهكت ادميته ورجولته داخل السجون، وهل اجرؤ على ذلك لو أنهم حملوا إليه أمه أو اخته أو زوجته فى المعتقل وهددوه باغتصابها، وماذا لو اغتصبوها فعلاً أمامه أو حتى خلفه؟ هل انتظر من هذا الشاب عقلاً بعد ذلك..

أقول أن هناك مناخاً ومنهجاً لابد من تغييرهما، لابد من اعادة النظر فى هذه المناهج ولابد من وقف سياسة التفريغ والتدجين التى تتم داخل السجون بالاعتقالات العشوائية وبالتاكيد من يدخل السجون والمعتقلات المصرية سوف يخرج منها شخصا مختلفا..

وإلى هنا واحسب أننا ناقشنا المناخ العام والملابسات التى تحيط بقضية الردة والمرتدين بقى لنا أن ندلف إلى القضية ذاتها؟ وكما قلت من قبل فاننا جمعنا أهم أوراق القضية التى تؤدى إلى النفع والفائدة بحيث يتسلح المثقف المسلم بهذه المعارف التى لا غنى له عنها، واحسب أن هذه القضية ينبغى أن تعالج من منظور الأمن القومى بلغه عصرنا فإذا اعتبرنا أن هناك جريمة فهذه الجريمة تقع ضد النظام العام للدولة.

وقضية الدين كالجنسية ليس من حق أحد أن يسقطه وقتما يشاء وليس من حق أحد

أن يتنازل عن دينه وقتما يشاء والأديان ليست لعب أطفال أو ملابس يغيرها الشخص أينما يريد ووقتما يريد، ومع هذا فإن سماحة ديننا وسماحة اسلامنا تتسع لمن فعل هذا وجلس في داره أو كتم هذا في نفسه فلا بأس، أما إذا خرج لينشر كفره أو ارتداده على الناس فهو في هذه الحالة ليس مرتدا فحسب ولا ينبغي أن يوضع في دائرة المرتدين وإنما هو في هذه الحالة من المفسدين في الارض وينبغي أن يعامل من هذه المنظور فهو يريد أن ينشر الفتنة والفساد في الأرض ويواجه ويتصدى للنظام العام ذلك النظام الذي استقرت عليه الأمة وارتبطت به فهو منظومة مقدساتها وثوابتها التي لا ينبغي اللعب حولها أو العبث بها فهي كخطوط المرور البيضاء من يتجاوزها لابد وأن يدفع غرامة المخالفة هذا في مفهومها البسيط وهي كالدستور والنظام العام للدول وقد رأت بعض الدول أن تجرم من يعتدي على الرموز كالاعتداء على المقدسات أو على الكنيسة مثلما يحدث في الغرب أو التطاول على الاشخاص مثلما يمنع القانون الانجليزي التطاول على الملكة إلى غير ذلك.. اذن فهناك ثوابت في كل الدنيا غير مسموح الاقتراب منها، ولنتصور مثلاً أن أحد المصريين وقف في ايه دولة أوربية واعلن قائلا: أن النظام المصري لم يعد يمثلني وسألفظ الجنسية المصرية ولا يشرفني أن يكون حاكم مصر هو الذي يحكمني، ترى ماذا ستكون النتيجة وهل يصمت أحد ممن سمع بهذا وهل المسألة تناقش من قبيل حرية الفكر وأن صاحبنا هذا يتعامل معه على أنه حر في رؤيته أم يتم التعامل معه على أنه خائن لبلده.

وأنا هنا لن انشغل كثيرا حول الخلاف الدائر حول قتل المرتد على اعتبار أنه تنفيذ لحد من حدود الله أم أنه تعزيز، وهل جريمة المرتد هي جريمة دينية أم جريمة سياسية كما أكد على ذلك الاستاذ جلال كشك وكما اشار إلي ذلك اشارة فقط، الدكتور القرضاوي فالذي يعنيني في المقام الأول هو أن هذه الجريمة « والجميع تقريبا متفق على أنها جريمة» .

هي جريمة ضد النظام العام بشموله بمقدساته الدينية والسياسية فهي جريمة ضد نظام الدولة وضد المجتمع وضد الدين وضد السياسة والذي يقترفها انما يقع تحت وطأة

حكم المفسدين فى الأرض وسواء اتفقنا أم اختلفنا على أن حروب الردة كانت ضد الدين أو ضد تنفيذ أمر من أوامر الدين أم أن أبا بكر رضى الله عنه حارب المرتدين لأنهم حاربوا نظام الدولةس فأننا نرجح الاثنين معا ونحسب أن ما قام به الخليفة الأول هو من قبيل النظام العام الذى لا ينبغى الخروج عليه ولا ينبغى السكوت عنه أو عليه.

والخلاصة.. هى أننا ندعو كل عاقل لأن يزود عن هذه الثوابت حفاظا على الأمن القومى وعلى أمن الدولة طبقوا هذه القوانين ودافعوا عن هذه الثوابت واياكم أن تسمحوا لأنفسكم أو لرجالكم أو لعلمانيكم بالعبث نحوها فالذى يعبث فيها يكون كالفراشة التى تحوم حول النار فتحترق فيها..

ولا تظنوا أو يتسرب إلى نفوسكم أنكم بحربكم للاسلام ومقدساته تستقر لكم الأمور أو يستقر النظام فهذه اوهام وخيالات.. فهل تجربوا الصلح مع الله والصلح مع اهل دينه.

ادعوكم فقط للتجربة.. وانتم تشربون فنجانا من القهوة..

فهلا جربتم.

هنالك لن يكون هناك خلاف وسوف تكن هذه القضايا ذات أولوية متأخرة لأنكم ساعتها تدافعون عن نظامكم وشرعيتكم، (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون).

أحمد السيوفى

القاهرة

شهـــادة الشيـــخ الغـــزالـــى

لم تثر شهادة من قبل فى المحاكم كما أثارت شهادة فضيلة الشيخ محمد الغزالى، نظراً لأهمية ووضع الشيخ الغزالى ومكانته العلمية وسمعته التى يتمتع بها فى أرجاء العالم الإسلامى. كما أن الشهادة فتحت قضايا جديدة أغفلها الفقه الإسلامى أو تعرض لها باستحياء، مثل قضية الافتئات على السلطة وعقوبتها.

ولأن الشهادة أثارت ضجة شديدة وملأت الآفاق. فقد استشعر الأستاذ فهمى هويدى أن الشهادة أسىء فهمها، فكتب مقالاً فى أهرام ٦ يوليو بعنوان «حاشية على شهادة الغزالى».. فهذا نص شهادة الشيخ ونص مقال الأستاذ فهمى هويدى.

نص شهادة الشيخ الغزالى

محضر أخر

بالجلسة العلنية المنعقدة فى يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٣/٦/٢٢ وبالهيئة السابقة.

قدمت القضية..

وبندائها ..حضر المتهمون الأول والثالث والرابع والخامس والسابع والثامن والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر.

وحضر فضيلة الشيخ/ محمد الغزالى شاهد النفى.

وحضر من الدفاع الأستاذ/ عبد الحليم مندور المحامى والأستاذ/ كامل مندور المحامى

والأستاذ/ مختار نوح المحامى عن الدفاع الحاضر مع المتهمين.

والمحكمة استدعت الشاهد فسألته بالآتى، فأجاب: اسمى محمد الغزالى أحمد السقا، وسنى ٧٦ سنة وأعمل عضواً بمجمع البحوث الاسلامية ومقيم بالدقى ١٠ ش قمبيز بميدان الدكتور سليمان، وحلف اليمين.

س: ما معلوماتك.؟

ج: أنا مستدعى من قبل الدفاع بناء على طلب المحكمة استجابة لطلب الدفاع.

س من الدفاع: هل الإسلام دين ودولة؟ وما معنى هذه المقولة؟

ج: الاسلام عقيدة وشريعة وعبادات ومعاملات وإيمان ونظام ودين ودولة.. ومعنى هذه المقولة ذكرته الآية الشريفة «ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين»، كما قال الله تعالى «أفغير الله أبتغى حكما وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلاً». فالاسلام دين شامل منذ بدأ من خمسة عشر قرنا، وهو دين ودولة لم تنفصل فيه السلطة الزمنية عن المعانى الروحية، وقد جاءت النصوص متشابهة فى ايجابها لشتى الأركان، فمثلاً «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام» و«يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص»، «كتب عليكم القتال وهو كره لكم». وجاءت هذه الأقوال فى عبادة جنائية كالقصاص، وفى عبادة شخصية كالصيام، وفى عبادة دولية كالقتال. فالعبارة واحدة وان اختلفت اتجاهات التشريع، ومعروف أن أطول آية فى القرآن هى التى نزلت فى الدين وهى عبادة اقتصادية، والتى تبدأ آياتها «يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه.. إلخ الآية. وبالاحصاء والاستقراء نجد أن الاسلام دين للفرد والمجتمع والدولة وأنه لم يترك شيئا إلا وتحدث فيه، مادام هذا الشىء يتصل بنظام الحياة وشئون الناس.

س من الدفاع: هل تطبيق الشريعة الإسلامية فريضة واجبة؟

ج: أدع الاجابة عن هذا السؤال للقرآن نفسه، فالله سبحانه وتعالى يقول لنبيه «فلا

وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما»، وقوله فى آية أخرى «أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون».

س من الدفاع: ما حكم من يجاهر برفض تطبيق الشريعة الإسلامية جحودا أو استهزاء؟

ج: الشريعة الإسلامية كانت تحكم العالم العربى والإسلامى كله حتى دخل الاستعمار العالمى الصليبى -وكرهه للإسلام واضح- فالغى أحكام الشريعة الإسلامية وأنواع القصاص وأنواع التعذير وأنواع الحدود، وحكم الناس بالهوى فيما يشاءون. وقد صحب الاستعمار العسكرى استعمار ثقافى مهمته هى جعل الناس يطمئنون إلى ضياع شريعتهم وإلى تعطيل أحكام الله دون أن يتبرموا. وأنا كأى مسلم أقرأ قوله تعالى: والزانى والزانية فأجلدوا كل واحد منهم.. الخ» أجد الآية مقلوبة فى المجتمع، وأجد القانون يقول إذا اتفق شخصان بإرادة حرة على مواقعة هذه الجريمة فلا جريمة، وقد تسمى حباً وتسمى عشقاً. ولكن نص الشريعة عُطل وروح الشريعة أزهقت.. فكيف يقبل مسلم هذا الكلام أو يستريح لهذا الوضع، وبالتالى كيف يسخرون منى إذا قلت يجب إقامة الشريعة؟ وأعرف أناسا كثيرين يرون تعطيل الشريعة ويجادلون فى صلاحيتها ويثبتون حكم الإعدام الذى أصدرته الحكومات الأجنبية أو الاستعمار العالمى على هذه الشريعة التى شرفنا الله بها. إنهم يعدمونها إعداما ويريدون تثبيت هذا الإعدام، ويجادلوننا باستهزاء أحيانا فى صلاحية الشريعة للتنفيذ. هذا كما قلت وكما قال الله تعالى، «وليس بمؤمن يقيناً من يجاهر «بجحد» برفض تطبيق الشريعة الإسلامية جحداً أو استهزاء. بل كما قال الله تعالى فى وصف هؤلاء الناس فى قوله تعالى «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» «.........وأولئك هم الفاسقون». ويعرف الإنسان منافق من رفض حكم الله. وقد قال تعالى «ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك

بالمؤمنين»، «وإذا ولوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم يعرضون، وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين، أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الكافرون» إلى آخر الآيات فى نفس الموضوع.

س من الدفاع: ما حكم من يدعو إلى استبدال حكم الله بشريعة وضعية تحل الحرام وتحرم الحلال؟

ج: ليس هذا بمسلم يقينا. يقول الله تعالى فى هؤلاء «أم ترى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به، ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ويزعمون أن إيمانهم كذب».

س: هل يعتبر هذا العمل عملاً كفرياً يُخرج صاحبه من الملة؟

ج: نعم، فمن رفض الحكم بما أنزل الله جحداً واستهزاء هو بلاشك يخرج من الملة.

س من الدفاع: فما حكم المسلم الذى يأتى هذا الفعل الكفرى أو القول الكفرى عن تعمد وعلم بمعانيه ومراميه؟

ج: مهمتى الشخصية هى أن أشرح له كعالم وأدحض شبهاته وأبين له الحقيقة. وليست مهمتى كداعية إلى الله أن أتلمس العيوب للناس، ولست أفرح بإيقاع أقدامهم فى الحبائل والشباك.. وإنما أنا طبيب أعالج المرضى وأريد أن أنقذهم من الجراثيم التى تفتك بهم. فإذا كان عنيداً يرفض كل ما أقول ويأبى إلا تكذيب الله ورسوله، فلا أستطيع أن أقول إنه مؤمن.

س من الدفاع: هل يصح لإنسان النطق بالشهادتين أو الادعاء بالاسلام مع المجاهرة ورفض تطبيق الشريعة الإسلامية، والدعوى إلى استبدال شرع الله بشرائع الطواغيت من البشر؟

ج: أولاً يقول الله تعالى «ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم

بمؤمنين»، بل إن بعض الناس كان يحلف أنه مؤمن ولكن ميله للكفار وجبنه عن مقاتلتهم والدفاع عن الإسلام نفى الدين عنه وقال تعالى «ويحلفون بالله إنهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون. لو يجدون ملجأ أو مغارات أو مدخلاً لولوا إليه وهم يجمحون» ومعنى الآية أن قولهم مؤمنون مع تكذيب أعمالهم لهم لا يقبل، والإيمان باتفاق العلماء قول وعقيدة وعمل. ثم ألفت النظر إلى أن ديننا اسمه الإسلام.. أى الخضوع لله، ومعنى ذلك أن إبليس كان يعلم أن الله حق ويجادله.. فرفض الأمر والنهي يخرج الإنسان عن الملة.

س من الدفاع: هل يعتبر من يأتى هذه الأفعال الكفرية (مبدلاً لدينه)، والأقوال الكفرية مبدلاً لدينه مفرقا للجماعة؟

جـ: نعم يعتبر مرتداً عن الإسلام.

س من الدفاع: ما حكم هذا المرتد شرعا؟

جـ: حكم المرتد فى الشريعة واضح، وأنا لى رأى خاص. فالرأى العام فى الإسلام أنه مخطىء وأن الارتداد قد تكون له أسباب، فيمكن أن يكون لانسان شُبهة ولا يحسن فهم الدليل.. فأنا مهمتى كشف الشبهة وبيان الدليل. وقد يرى الحاكم بدل أن يقتل إن يسجن سجنا مؤبداً لأمر ما. وعندما كان الجدال بين النبى وزعماء مكة فى صلح الحديبية فقد عرض أمر على الرسول. وقد انتهى الرسول إلى أن من ترك المدينة وجاء لمكة لا يمنعه الرسول، ومن ترك مكة وذهب إلى المدينة يمنعه الرسول، وقد سأل الصحابة الرسول فى ذلك فقال لهم: شر وأريد أن أبعده عنكم. ورأيى الخاص لو أن واحداً من الناس ارتد لا أتعقبه، ولكن بقاءه فى المجتمع جرثومة ينفث سمومه ويحض الناس على ترك الإسلام، فيجب على الحاكم أن يقتله.

س من الدفاع: قررتم فضيلتكم أنه قد يكون صاحب القولة الكفرية لديه شبهة أو لم تبلغه الحجة، فماذا إذا بلغته الحجة؟

جـ هذا ككفر الفراعنة.. جحدوا وجود الله وعصوا موسى، وهذا يكون ارتدادا صريحا حاسما.

س من الدفاع: من الذى يملك إيقاع الحد على المرتد المستوجب قتله؟

جـ المفروض أن جهاز القضاء هو الذى يقوم بهذه المهمة، فهو الذى يقيم الحدود ويقيم التعاذير ويحكم بالقصاص، ولا يكون ذلك لآحاد الناس حتى لا تكون فوضى.

س من الدفاع: فماذا لو كان القانون لا يعاقب على الردة والقضاء لا يوقع الحدود؟

جـ: هذا عيب القضاء، وعيب المسئولين عنه، والقانون معيب.

س من الدفاع: ماذا لو أن القانون المطبق لا يعاقب.. هل يبقى الحد على أصله من وجوب الايقاع؟

جـ: حكم الله لا يلغيه أحد.. والحد واجب الايقاع.

س من الدفاع:ماذا لو أوقعه فرد من آحاد الله، هل يعتبر مرتكبا جريمة أو مفتئتاً على السلطة؟

جـ: يعتبر مفتئتاً على السلطة، وأدى ما يجب أن تقوم به السلطة.

س من الدفاع: هل هذا المفتئت على السلطة بفرض أن السلطة توقع حدا، هل له عقوبة فى الإسلام؟

جـ: أنا لا أذكر أن له عقوبة فى الإسلام.

س من المحكمة: هل لديك أقوال أخرى؟

جـ لا.

تمت أقواله. ووقع.

محمد الغزالى

وطلب الدفاع الحاضر أجلا لسماع شاهد النفى د. محمود أحمد مزروع، واكتفى به دون باقى الشهود، ووعد بتقديم تقرير الشيخ بمباز فور تلقيه له. والتمس الدفاع إعادة تقرير المضاهاة إلى الطب الشرعى، وأن تتفضل الهيئة الموقرة بانتداب مجموعة من الخبراء يرأسهم كبير الخبراء الشرعيين وأن يكون من الخبراء المختصين بالخطوط.

والحاضر مع المتهم حسن على محمود قدم طلبا باعتذاره عن الحضور عن جلسة الخميس ٩٣/٦/٢٤، والمحكمة أشرت علي الطلب بالنظر والإرفاق.

وبعد المداولة صدر القرار الآتى:

قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٩٣/٧/٣ كطلب الدفاع لسماع شاهد النفى د. محمود أحمد مزروع، وعلى النيابة ضم حرز السلاح المثال بضبطه مع المتهم الثانى أشرف السيد ابراهيم وصورة رسمية من التحقيقات التي أجريت فى شأن تلك الواقعة، وتصوير تقرير المعمل الجنائى الخاص بفحص ذلك السلاح، وتكليف الفنيين المختصين بالمساعدات الفنية بإحضار آلات عرض أشرطة الفيديو المودعة بالقضية، مع استمرار حبس المتهمين وإحضارهم والمتهم الثانى من محبسهم لتلك الجلسة.. ونُبه.

شهادة الدكتور محمود مزروعة

وهذا نص الشهادة طبقا لما ورد فى ملفات المحكمة:

محضـــر آخـــر

بالجلسة العليا المنعقدة فى يوم السبت الموافق ١٩٩٣/٧/٣ وبالهيئة السابقة

قدمت هذه القضية: .

وبالنداء حضر المتهمون ١، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ١١، ١٢، ١٣

وحضر الدفاع الحاضر بالجلسة السابقة.

وحضر الأستاذ يسرى أبو زيد المحامى مع المتهم الرابع منضما لهيئة الدفاع.

وحضر الشاهد الدكتور محمود محمد مزروعة.

والدفاع الحاضر قال: ان المتهمين متواجدون فى ظروف بالغة السوء فى سجن آخر لا تتوافر فيه أية مراعاة للمتطلبات العادية لأي مسجون، وهو يشبه المقبرة.

وطلب الدفاع الحاضر ندب عضو من المحكمة لمعاينة هذا السجن، ومعرفة من قام بتعذيب المتهمين فيه كما طلب ندب لجنة من أساتذة كلية الهندسة، لمعاينة السجن الموجود به المتهمون لبيان مدى صلاحيته، والتمس أيضا ندب لجنة من أطباء أساتذة كلية الطب تندبهم نقابة الأطباء لتحديد مدى خطورة هذا السجن على حياة الانسان من إمكان أن يفضى أو يقضى على حياته.

والتمس الدفاع مناظرة الاصابات الموجودة بالمتهم جلال عزازى، والدفاع الحاضر قال: إن المتهم أشرف لم يحضر الجلسة الماضية وقبل الماضية وهذه الجلسة، بما يجعل إجراءات

المحاكمة تجرى فى غيبته، خلافا لما تقضى به أصول المحاكمات الجنائية من ضرورة أن تتخذ إجراءات المحاكمة فى مواجهة المتهم ومحاميه، وإلا اعتبرت المحاكمة باطلة.

وطلب الحاضر مع المتهم أبو العلا تحويل المتهم للمستشفى لمرضه بالصرع والكبد. والمحكمة نادت على الشاهد وسألته بالآتى فأجاب:

اسمى محمود محمد مزروعة، عمرى ٥٨ سنة وأعمل أستاذا ورئيس قسم العقائد والأديان بكلية أصول الدين والدعوة الاسلامية بجامعة الأزهر، وأقيم بـ ٤٠ شارع ناصر خسرو بالحى السابع بمدينة نصر.

ملحوظة: وقد حضر المتهم أبو العلا محمد عبد ربه أمام المحكمة لمناظرة الاصابات التى به. وقد أخلت المحكمة القاعة من السيدات.

والمتهم كرر أن به إصابة بالكتف اليسرى وخلع ملابسه، ولاحظت المحكمة وجود كدمة بأعلي الذراع اليسرى، وكدمة أخري مجاورة بالظهر أسفل الكتف اليسرى، وكدمة طولية بالظهر من الناحية اليمني، وآثار سحجات أسفل الجانب الأيمن بالظهر، وكدمة بالجانب الأيسر وآثار لسحجة بنية اللون، وآثار أخرى بالألية اليسرى، وآثار أخرى بالفخذ اليسري وكذلك بمؤخرة الفخذ اليمني.

ملحوظة: تمت المناظرة والمحكمة استمرت فى مناقشة الشاهد الحاضر.. وحلف اليمين.

س من الدفاع: مامعلوماتك؟

جـ: أنا مستدعى من قبل الدفاع.

س من الدفاع: هل تتفضل وتوضح لنا هل الاسلام دين ودولة.. ومامعنى هذه المقولة؟

جـ: قول هذا المصطلح بالنسبة للبحث العلمي.. نحن نقبله فقط كتبسيط للقضية بالنسبة

لعامة الناس. وفى حقيقة الأمر أنه لايوجد فى الإسلام مايسمى دين ومايسمى دولة، لأنه ليس فى الإسلام مايسمى دين ومايسمى دنيا. والإسلام كما قال الله تبارك وتعالى عنه: «إن الدين عند الله الإسلام».. ولفظة الدين فى الإسلام تعنى كل مايسمى دنيا وآخرة، ولانجد إطلاقاً شيئاً نجد أنه دين فقط أو دنيا فقط، وهذه التفرقة بأن نقسم الدين إلى اثنين ونضع بينهما حرف العطف.. هذا بالنسبة لحقيقة الإسلام غير واقع وموجود، لأن الإسلام دين يشمل الدنيا والآخرة، وقال إن الأمور العبادية كالصلاة التى قد يظن أنها للآخرة فقط نجد ثمرتها ومردودها للدنيا. فالله تعالى يقول: «إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر»، والأمر بذلك ليس فى الآخرة وإنما هو فى الدنيا. وإذا نظرنا إلى آلصق شىء بالدنيا وهو نوم الرجل مع زوجته.. فالدين الإسلامى يقول إن هذا دنيا وآخرة. فالرسول عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «وإن فى بضع أحدكم صدقة» ذلك أن الإنسان إذا قضى شهوته فى الحرام يكون عليه وزر، فإذا قضاها فى الحلال يكون له أجر. والإسلام دستوره النظرى القرآن الكريم والسنة القولية، فنحن نجد فى القرآن الكريم أوامر كلنا مكلفين بها، مثال ذلك قول الله تعالى: «فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة..» الخ الآية، ومن الأوامر قول الله تعالى: «فانكحوا ماطاب لكم.. » الخ الآية، وفيه أمر بالزواج. ومن الأوامر أيضاً قول الله تعالى: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله.. » الخ الآية.

ومن الأوامر أيضاً قول الله تعالى: «والزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة.. » الخ الآية. ومن الأوامر أيضاً قول الرسول مخاطباً أمته «من بدل دينه فاقتلوه..» وقد ضربت أمثلة بأوامر الله التكليفية التى وردت فى كتابه الكريم. ومانعتقده أن من فرق بين أمر الله وأمر آخر فقد آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض آخر، وبرئت ذمة الله ورسوله وفرقه المؤمنين وفسق عن الملة.

س من الدفاع: مامعنى كلمة دين فى اللغة ومشتقاتها؟

جـ: كلمة دين كلفظ فى اللغة نردها إلى أصلها أو المصدر، فالعرب يقولون دان، ولفظة دان لها ثلاث حالات: أحياناً تتعدى باللام فيقولون دان له، وأحياناً تتعدى بالباء فيقولون دان به، وأحياناً تتعدى بنفسها فيقال دان. ولفظة.. دين مع كل استعمال من هذه الاستعمالات الثلاثة لها معنى.. فعندما تتعدى بنفسها تشير إلى قوة حاكمة مسيطرة ملزمة تشير إلى الله سبحانه وتعالى، فالله تعالى دان الناس.. أى أخضع الناس وسيطر عليهم وتحكم فيهم.. وحينما تتعدى بالكلام تعنى الطرف الآخر، تعنى الجهة المُلزمة الخاضعة وهم الناس.. فأنا أقول دنتُ لله أى خضعت واستسلمت أو أسلمت. الله تعالى داننى فدنت له. وإذا تعدت بالباء عنت النظام والقواعد والأحكام التى تنظم العلاقة بين الطرف الأعلى والأدنى. وبالنسبة لنا هذا النظام هو الإسلام، فأقول دِنتُ بالإسلام.

س من الدفاع: هل يعنى هذا أن كلمة دين تعنى حكما ومنها دان يدين وأدان؟

جـ: نعم. داننى الله أى حكمنى وأخضعنى وسيطر علىّ ودبر أمرى وتصرف فىّ، فهو الحاكم والمدبر والمسيطر. وإذا قلت دان لله فإذا وجد الطرف الأعلى لزم وجود الطرف الأدنى.

س من الدفاع: هل الشريعة الإسلامية واجبة التطبيق بغير تأخير أو عذر؟

جـ: أبدأ بالإجابة على آخر السؤال وأقول: لايوجد مايسمى بالعرف فى تطبيق الشريعة الإسلامية، وتطبيقها أمر واجب وفريضة فوق فريضة الصيام والحج وبقية الفرائض الأخرى، فالله تبارك وتعالى يقول «إنما كان قول المؤمنين إذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا.. » والله تعالى يقول فى قول فاصل يفرق بين المؤمن والكافر ويجعله الفيصل ليس الصلاة ولا الصيام وإنما هو تطبيق حكم الله، والله سبحانه وتعالى يقول: «فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا فى أنفسهم

حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً.. ». فالآية الكريمة تشترط فى المؤمن أمرين وهما: تطبيق الشريعة، ثم التسليم والرضا النفسى بذلك التطبيق.

س من الدفاع: ماحكم من يدعو إلى تعطيل تطبيق الشريعة الإسلامية أو يعدل بها شرعا وضعيا أو يفضله عليه.

جـ: الذى يدعو إلى تعطيل أو عدم تطبيق الشريعة الإسلامية هذا خارج عن الملة، لأنه عطل دين الله، والذى يفضل عليها تشريعاً آخر من وضع البشر، هذا يخرجه من الإيمان ويدخله فى الكفر بداءة ، ذلك أنه فضل شرعاً بشرياً على الشرع السماوى وهو شريعة الله.

س: من الدفاع: هل تعتبر الدعوة إلى عدم تطبيق الشريعة صدا عن سبيل الله وردا للحكم على الله، كقصة ابليس من عدم تنفيذه لأمر الله؟

جـ: الله تبارك وتعالى أمر اثنين بأمر والاثنان لم ينفذا الأمر، أمر إبليس بأن يسجد فعصى، وأمر آدم ألا يأكل من الشجرة فعصى. كلاهما لم ينفذا الأمر ولكن فرقا مابينهما كمثل مابين السماء والأرض.. هناك من لاينفذ أمر الله سهواً، وهناك من لاينفذه عامداً جاحداً أو كافراً، والذى لايطبق شرع الله ويدعو إلى عدم تطبيقه ويصمم على ذلك نقول عنه أخو إبليس وعمله هذا صد عن سبيل الله وكفر به.

س من الدفاع: ماحكم من يأتى هذا القول والفعل الكفرى؟

جـ: هذا مرتدٌ عن الإسلام خارج عن الملة وحكمه فى الإسلام أن يستتاب ثلاثة أيام قدرها العلماء، ولكنهم جعلوا هناك فترة قد تزيد على خمسة أيام أو أكثر إذا ماوجد العلماء أن هناك أملاً فى هذا المرتد، وأنه يستجيب، ولكن ببطء. أما إذا بدا من البداية أنه لاأمل وجحد، فهذا يقتل حداً، ومعنى يقتل حداً أن قتله فرض على الكافة أن يسعوا إلى

تنفيذه وإذا لم يقتل أثمت الأمة.

س من الدفاع: هل تجب الاستتابة لمن بلغته الدعوة وعلم أحكام القرآن وهاجمها وجحدها ولم يستجب لمن دعوه إلى الهدي والإقلاع عن مهاجمة تطبيق الشريعة ودعوته إلى رفضها؟

جـ: قضية الاستتابة فضل من الله ورحمة بالعبد المرتد، وهي آخر إعذار من الله لهذا العبد، والاستتابة أمر واجب على الأمة أو ولى أمرها بالنسبة للمرتد الذى لم يعط الفرصة لأن يذكر شبهاته عن الإسلام أو أن يستفسر عن شيء غُم عليه فيه، أو أن يستوضح عن مشكلة وهذا الذى لم تعط له الفرصة له حق الاستتابة، أما إذا علم أحكام القرآن ونوقش فيه وناقشها وجهد العلماء أن يبينوا له ثم صمم على موقفه وتحجر فيه، فالاستتابة له هنا أمر عبث، وتذكر كتب السنة أن سيدنا معاذ بن جبل رضى الله عنه أرسله رسولنا صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وذهب هناك، وعندما وصل وجد يهودياً مقيداً عند الأمير الذى كان هناك قبله فسأله عنه قال: هذا يهودى أسلم ثم ارتد عن دينه، منذ كم؟ قال: منذ أيام ، قال سيدنا معاذ: لا أنزل عن دابتى حتى يقتل فطلب منه صاحبه أن أنزل وسنقتله، فقال: لا تطأ قدمى الأرض حتى يقتل فقتله وسيدنا معاذ لم يطلب استتابة الرجل لأنه استتيب من كل من معه.

س من الدفاع: قررتم سيادتكم أن المرتد يقتل فمن المنوط به إيقاع حد الردة؟

جـ: حد الردة كشأن الحدود كلها المنوط به إقامتها إنما هو ولى الأمر عن طريق النظم القضائية الموجودة، وهذا ليس حقاً لولى الأمر، بل هو فرض واجب عليه، بحيث إذا لم ينفذه أثِمَ كإثم من ترك الصلاة أو الصيام. ويلزم الأمة أن تنصح له وأن توجهه وأن تطلب وتلح فى أن يُنَفِذ حكم الله كما أمر الله وإلا أثمت الأمة كلها.

س من الدفاع: ماذا لو أن ولى الأمر لايقيم الحدود ومنها حد الردة؟

جـ: إذا لم يقم ولى الأمر بذلك آثِم ولى الأمر وأثمت، الأمة وكان عليه وزر ما يحدث من فوضى وفساد وضلال فى المجتمع كله، وكان على الأمة أن تنصحه وأن لاتترك النصيحة بكل السبل حتى يعود إلى سبيل الله وينفذ شرع الله.

س من الدفاع: وماذا لو كان ولى الأمر لم يستجب للنصح، ولم يوقع لا بنصح ولا بغير نصح حدود الله.. هل هذا يجيز لآحاد الناس أن يقيم حدود الله؟

جـ: عندنا مبدأ يسمى الخروج.. ويقصد به الخروج على النظام وعلى الإمام، وقد اختلف العلماء فى هذه القضية، ولكن الآراء في مجموعها قالت: يجوز لآحاد الأمة الخروج إذا كان التجوز فى شرع الله وخروج الإمام عن شرع الله مؤدياً للفساد وإلى شيوع الفتنة، ولذلك أباح لآحاد الأمة أن ينفذوا فى المرتد عن دين الله حكم الله بشرط أن يكون فى الإبقاء على حياته إشاعة للفتنة، مثال ذلك زَيدٌ من الناس ارتّد عن دين الله فسجنه الحاكم أو نفاه أو تركه ولم يقم عليه الحد ولا خطر منه من إفساد فى المجتمع أو فتن لآحاده، وقال العلماء: يترك ويكون الحاكم آثما، وتنصح الأمة الحاكم، أما إذا كان هذا المرتد داعية ضلال وإذاعة فساد وإشاعة فتنة، إذا كان قد نذر حياته لهذا بأن يسىء إلى الإسلام وأن يدعو إلى الضلال وأن يمهد السبل لغيره إلى الارتداء عن دين الله، هذا الإبقاء عليه - كما ذهب جمهور العلماء - إبقاء على نار مشتعلة فى المجتمع، ولذلك يجوز لآحاد الأمة- إن تمكنوا دون إحداث ضرر كبير- أن ينفذوا فيه شرع الله.

س من الدفاع: هل تذكر سيادتكم قضية الأعمى الذى كانت زوجته تشكى للنبى فقتلها وجاء النبى مقراً بقتلها فوافقه على ذلك؟

جـ: لا أنكر.

س: من الدفاع: ألا اتذكر فضيلتكم آراء الأئمة الأربعة على إقامة الحد على الإمام إذا ما ارتكب ما استوجب إيقاع الحد وإباحة ذلك لآحاد الناس؟

جـ: والمحكمة رفضت توجيه هذا السؤال.

س من الدفاع: ماذا لو أوقع فردا من آحاد الناس الحد على من ارتد وامتنع الحاكم عن تطبيق هذا الحد عليه؟

جـ: الحاكم إذا لم يقم الحد على المرتد، ولم يكن من وجود المرتد خطر فنظل ننصح للحاكم أن ينفذ حد الله ونترك إقامة الحد لأنفسنا، أما إذا كان ذلك الذى تركه الحاكم ولم يقم عليه الحد مثار فتن ومنشأ إضلال للآخرين، وجب على الأمة أن ينتخب بعض أفرادها أنفسهم لإراحة الناس من هذا الشخص وإقامة الحد منعاً لفتن هذا الضال، والأمر هنا موازنة، والقاعدة الأصولية عندنا تقرر أن دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة، وأن الأخذ بأخف الضررين أمر مباح. والذى ناب عن الأمة فى إقامة الحد فى إنسان ارتد عن دين الله. قلت: إن جمهور العلماء يبيح لهذا الشخص ذلك.

س من الدفاع: هل يعتبر المرتد مبدلا لدينه مفرقا للجماعة، وهى إحدى ثلاث أباح بها الرسول عليه الصلاة والسلام دماء المسلم؟

جـ: أشهر الأحاديث فى ذلك عند العلماء حديثان؟ قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «من بدل دينه فاقتلوه........»، والحديث الثانى ما ترويه السيدة عائشة رضى الله عنها عن الرسول عليه الصلاة والسلام: «لايحل دم مسلم يشهد لاإله إلا الله وإنى رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة».

س من الدفاع: هل قرأت شيئاً من كتب المجنى عليه فرج فودة؟

جـ: فى الحقيقة أنا لم أسمع عن فرج فودة إلا فى عام ٨٨ أو ٨٩، وقد وقعت فى يدى

جريدة الأهالى مرة عرضا ووجدت فيها مقالاً بعنوان «وختانه مسك»، وقد ذُهلت من هذا المقال لأنه جزء من آية كريمة حُرِف ووضِع على مقال، وشدنى ذلك لأن أسأل عن الكاتب وأن أتابع مايكتب، وبعد ذلك قرأت له بعض الكتب والمقالات، وأنا شخصياً فى وقتها وأخان لى هما: الشيخ عبد الغفار عزيز والشيخ طنطاوى، تشاورنا فى أن نرفع قضية بخصوص تحريف آية من كتاب الله ووضعها على عنوان مقال بهذه الطريقة المؤسفة. وقد قرأت له بعد ذلك كتاب سماه «الحقيقة الغائبة» وكتبا كثيرة، ولكن أسوأها جميعاً هو هذا الكتاب، أقصد كتاب «الحقيقة الغائبة» - وقدم الشاهد هذا الكتاب للمحكمة وطلب أن يضم إلى أوراق الدعوى - وكان يقصد حقيقة النبى والصحابة والاسلام، وقد تعودنا أن نقرأ الجانب المضيء، وقد ركز الكاتب على حكم الراشدين ثم أخذ ينقد فيه الإسلام نقدا هاجم فيه نصوص القرآن ونصوص السنة الصحيحة الثابتة، ويريد أن يبين لنا أنه متعمد وركز على أن النصوص القرآنية القطعية والأحاديث النبوية الصحيحة لايجوز الالتزام بها، وإنما يجب الخروج عليها إذا كان فى الخروج مصلحة، وزعم أن القرآن والسنة لم يصلحا للتطبيق حتى عشر سنوات من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، بدليل- كما فى زعمه- أن عمر بن الخطاب عطل نصوص القرآن ولم يأخذ بها، وعطل السنة النبوية وخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهذا هو الجانب الأول من جوانب حربه للإسلام.

هو يقول إن عمر بن الخطاب عطل نصاً قاطعاً فى الصدقات لأنه لم يعط المؤلفة قلوبهم سهمهم من الزكاة، لأن الآية الكريمة تقول: «إنما الصدقات......» الخ الآية، ويدعى أيضاً أن عمر بن الخطاب لم يقم الحد على شارب الخمر فى إحدى الغزوات، وأردت أن أوضح هذين الأمرين فقط لوقوع البعض فى خطأ.. فعمر بن الخطاب لم يعط المؤلفة قلوبهم لأنهم لم يكونوا موجودين على عهده، والرسول عليه الصلاة والسلام اتخذ مؤلفة فأعطاهم. وعمر بن عبد العزيز لما جاءته الصدقات وبحث عن الفقراء فلم يجد وبحث عن المساكين فلم يجد فلم يعط الزكاة وصرفها فى مصارف أخرى.

والنقطة الثانية: أن عمر بن الخطاب لم يجلد شارب الخمر فى إحدى الغزوات، وقد أجل إقامة الحد حتى عاد الجيش إلى المدينة فاقام حد الله على شارب الخمر لأمرين: الأمر الأول أن شارب الخمر كان حديث عهد بالاسلام، فخشى عمر رضى الله عنه أن يجلده فيرتد ويلحق بجيش الكافرين، والأمر الثانى أن عمر- رضى الله عنه- ببصيرته لم يرد أن يشاهد جواسيس العدو أمير الحرب يجلد أصحابه فأجل إقامة الحد.. فهنا لا خروج ولاتعطيل. وفى كتاب د. فرج فودة يقول إن رؤية عمر صائبة، ويقول إنه خرج على النص طلباً للعدالة، لأن فى التزام النص ظلما. والأمر الثانى الذى هاجم الإسلام منه هو جانب الرموز وهى حقيقة الصحابة. وكمثال آخر فيما يتعلق بالصحابة رضوان الله عليهم فقد بدأ بأبى بكر رضى الله عنه شيخ الصحابة، حيث اتهمه بأنه وضاع للحديث، واتهمه بأنه وضع حديث «الأئمة من قريش»، قال: إنه عندما ذهب أبو بكر رضى الله عنه فوجد الأنصار بعد وفاة رسول الله يوشكون أن ينصبوا خليفة لله منهم، قال هذه العبارة: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- «الأئمة من قريش»، وقصد منها نزع الإمامة من الأنصار- وبالنسبة لعمر قال كثيراً، وبالنسبة كذلك للإمام على وطلحة وعائشة وعبد الله بن عباس وآخرين ذكر شبها منهم واتهمهم بالاستيلاء على أموال الدولة.. وقبل أن يتحدث عنهم قرر قاعدة: قال انفتحت عليهم الدنيا ودخل حب المال قلوبهم، ثم قال: ومحال أن يجتمع المال والدنيا والعقيدة، ونقدهم واحداً واحداً متهمهم بالسرقة، وأقول إنه بعد أن عرّض لهؤلاء جميعاً قال بعد ذلك فى تهكم شديد: «وهؤلاء هم الذين بشرهم النبى بالجنة.. وقال إنه ليس هناك مايسمى بالخلافة الإسلامية. وفى الآخر قال: إن أمر تطبيق الشريعة لن يحدث أبداً مادام فيه عرق ينبض. وله كتاب آخر «الفتنة الطائفية» تكلم فيه عن النظام وأنه يمنع الأقباط من رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء وقيادة الجيش والمناصب العليا، وأنه يمنع من إقامة الكنائس إلا فى حدود ضيقة وتندر جداً، وقال عن استسلام الإعلام الرسمى للدولة الدينية وقال: لقد نبهت إلى ذلك فى مقال لى حين ذُعِرت لما سمعت الآذان كاملاً من وسائل الاعلام بعد أن

كان فقط يشار إليه. وقال إنه تنبأ بأن التنازلات ستستمر. ويقول أيضاً: وصدقت نبؤتى فقد أصبح الآذان كاملاً وبعده تتلى بعض الأدعية. وقال: لاندرى ماذا سيحل من تنازلات بعد ذلك، وانتقد أن تخصص الدولة إذاعة للقرآن الكريم وزعم أن نسبة المستمعين صفر. وقال الشاهد إن مايقوله الآن هو ذكر لفكر المجنى عليه، وبالنسبة لكتبه فله كتب كثيرة، وأعلم أن أحد كتبه لم يسمح بنشره لتهجمه على شيخ الأزهر وعلماء الإسلام. وقال إن المجنى عليه كان يعتقد شيئاً ويريد أن يجعله شيئاً واقعاً. وفى أخريات أحاديث بعض كتاباته الأخيرة قال إن علماء المسلمين كانوا يحرمون المحشى، ثم يذكر هذه القضية وأشياء كثيرة فيها تجريح للإسلام والمسلمين. وأقول إننى لم التق به وأحمد الله أننى لم التق به.

س من النيابة: ذكرت فى أقوالك أنه يتم الانتخاب بين أبناء الأمة لإقامة حد الردة.. فكيف يتم الانتخاب بين أبناء الأمة فى حد الردة وهل يكون سراً؟

جـ: أنا قلت تنتخب الأمة أو ينتخب بعض الأفراد من أنفسهم، وذلك لينظفوا المجتمع من هذا المرتد، وهذا ليس رأيا لى وإنما قلت إن ذلك ماقاله جمهور العلماء. وقال إن العلماء قد افترقوا فى قضية الخروج. وقال إن جمهور العلماء قال إن المرتد الذى لم يقم عليه الحد إذا اكتفى بنفسه ولم يذهب بأذاه للآخرين يجوز تركه، وماعدا ذلك فيجوز لآحاد الأمة أن تطبق شرع الله فيمن لايفتأ فى حربه على الإسلام ويسخر من القرآن. وقال إن ذلك قائم على قاعدة أصولية تقول بالأخذ بأقل الضرر. وقال إن هذا الفرض مع احتمال وروده أخف عندى من ترك هذا الفرد بذرة يعيث فى الأرض فساداً.

س من الدفاع: إلى أى مدى تنطبق هذه المبادىء التى ذكرتها فضيلتك على قضية فرج فودة؟

جـ: إذا كان فرج فودة مرتداً عن دين الله ونذر حياته لحرب الإسلام وكان وزارة إعلام

كاملة تشيع الفساد ، فهذا ينطبق عليه رأى جمهور العلماء.

س من الدفاع: هل ماكان يكتبه فرج فودة يعتبر من حرية الفكر فى الإسلام أم خروجاً عن الإسلام؟

جـ: الحقيقة التى نعرفها جميعاً ونؤمن بها، أنه لايوجد نظام ولا دين ولامذهب وضعى دعا إلى إعمال الفكر واحترام العقل مثل الدين الإسلامى، بدليل أن الإسلام جعل العقل وسلامة الفكر أساساً للتكليف. ودائماً نقول المطالب بالإسلام البالغ والعاقل بدليل أن الإسلام حرم الخمر لأنها تفسد العقل. وقال إن الطفل حينما يبلغ سن الرشد يبدأ تكليفه الشرعى، وعندنا قاعدة فى علم الكلام: أن الشخص عندما يبلغ عليه أن ينظر الأدلة على صحة دينه، وعليه أن يخرج من الإيمان التقليدى إلى الإيمان البرهانى. وقد قال علماؤنا: إن المؤمن تقليداً لاينجو من عذاب الله. وقد قال رسول الله عن آيات الإيمان: «ويل لمن لاكها بين لحييه ولم يتفكر فيها..» وقال إن: التفكير يحتاج إلى أمرين: الأمر الأول أن يفكر الإنسان تفكيراً سوياً ويلتزم بالنتائج التى يقوده إليها تفكيره، ومتى يكون التفكير سوياً.. هذه هى القضية وبعض الناس يتبنى قضية معاداة الإسلام مثلاً، أو يؤجر ضد الإسلام ويسخر فكره لكاه لتبرير وتأكيد هذه القضية، وهذا ليس فكراً حراً وإنما فكرٌ مسَخَّر.

س من الدفاع: هل المناظرات التى تمت وما كتب فرج فودة وبعض العلماء والردود التى تضمنتها بعض المقالات تعتبر إقامة حجة واستتابة له؟

جـ: نعم.

س من الدفاع: هل لديك أقوال أخرى؟

جـ: لا. تمت أقواله ووقع.

ورفعت الجلسة بعد ذلك للاستراحة، وعادت الجلسة للانعقاد.

والنيابة قدمت صورة رسمية من القضية رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٩٣ جنايات بولاق، والمقيدة برقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٣ حصر أمن الدولة العليا، والمتهم فيها أبو العلا محمد عبد ربه، وقد ورد من بين صفحاتها اعتراف تفصيلي بالاشتراك في هذه القضية، والمحكمة قررت ضمها وأمرت بتصويرها.

ملحوظة: أمرت المحكمة بعرض شريط الفيديو المعنون بـ «موقف التيارات الدينية فى إطار الإسلام - الخريطة الاجتماعية لمصر بين فرج فودة ومحمد العوا ومحمد عمارة وحامد عبد العال»، وذلك فى الجلسة العلنية بحضور المتهمين والدفاع والجمهور الحاضر. وتم عرض الشريط بواسطة الأجهزة الفنية المختصة التى حضرت بمعداتها تنفيذاً لقرار المحكمة.

وبعد المداولة صدر القرار الآتى:

قررت المحكمة التأجيل لجلسة الاثنين ١٩٩٣/٧/٥ للاستمرار تباعاً فى مشاهدة أشرطة الفيديو المقدمة من الدفاع، مع استمرار حبس المتهمين المحبوسين وإحضارهم والمتهم الثانى لتلك الجلسة، وندبت الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى على المتهم جلال محمود العزازى سلامة لبيان ما به من إصابات وسببها، وتاريخ وكيفية حدوثها وتقديم تقرير للمحكمة بذلك، وأمرت بإحالة المتهم أبو العلا محمد عبد ربه محمد إلى مستشفى السجن لتوقيع الكشف الطبى عليه، واتخاذ مايلزم لعلاجه مما يشكو منه، وتقديم تقرير بنتيجة ذلك إلى المحكمة، وكلفت النيابة بمعاينة السجن المودع به المتهم جلال العزازى وتقديم محضر بذلك للمحكمة.

بحث رائع للدكتور يوسف القرضاوى

كتب فضيلة الدكتور يوسف القرضاوى بحثاً رائعا فى قضية الردة، ونظرا لاهمية البحث ولشموليته واتساع فقهه وبراعة حجته ننقله كله.

ففيه يتعرض لقضية الداعية إلى الردة وما فيها من رؤية ثاقبة، وان عقوبة الردة لا خلاف عليها ولكنها تقع على من يدعو جهاراً ويثير الفساد فى الأرض، ولا تقع على من يكتمها في نفسه أو يحملها بين جدران منزله، إما إذا خرجت إلى الملأ فإنها تصير افساداً للأمة وحربا عليها. وحتى لا نخوض كثيراً فى معالم البحث الهامة نعرض البحث بنصه.. وهذا نصه:

عقوبة الردة .. ومواجهة المرتدين

• المجتمع المسلم ومواجهة الردة:

أشد ما يواجه المسلم من الأخطار: ما يهدد وجوده المعنوى، أى مايهدد عقيدته، ولهذا كانت الردة عن الدين- الكفر بعد الإسلام- أشد الأخطار على المجتمع المسلم. وكان أعظم ما يكيد له أعداؤه أن يفتنوا أبناءه عن دينهم بالقوة والسلاح أو بالمكر والحيلة. كما قال تعالى: (**ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا**) (١).

وفى عصرنا تعرض المجتمع المسلم لغزوات عنيفة، وهجمات شرسة، تهدف إلى اقتلاعه من جذوره، تمثلت فى الغزو التنصيرى، الذى بدأ مع الاستعمار الغربى، والذى لا يزال يمارس نشاطه فى العالم الاسلامى، وفى الجاليات والأقليات الإسلامية، ومن أهدافه: تنصير المسلمين فى العالم، كما وضح ذلك فى مؤتمر «كلورادو» الذى عقد هناك سنة ١٩٧٨. وقدمت له أربعون دراسة حول الإسلام والمسلمين، وكيفية نشر النصرانية بينهم. ورصد لذلك ألف مليون دولار، وأسس لذلك معهد «زويمر» لتخريج المتخصصين فى تنصير المسلمين.

كما تمثلت فى الغزو الشيوعى الذى اجتاح بلاد إسلامية كاملة فى آسيا، وفى أوروبا، وعمل بكل جهد لإماتة الإسلام، وإخراجه من الحياة نهائياً، وتنشئة أجيال لا تعرف من

---

(١) البقرة : ٢١٧

الإسلام كثيراً ولا قليلاً.

وثالثة الأثافي: الغزو العلماني اللاديني، الذى لا يبرح يقوم بمهمته إلى اليوم فى قلب ديار الإسلام، يستعلن حيناً، ويستخفى أحياناً، يطارد الإسلام الحق، ويحتفى بالإسلام الخرافى. ولعل هذا الغزو هو أخبث تلك الأنواع وأشدها خطراً.

وواجب المجتمع المسلم- لكى يحافظ على بقائه- أن يقاوم الردة من أى مصدر جاءت وبأى صورة ظهرت، ولا يدع لها الفرصة، حتى تمتد وتنتشر كما تنتشر النار فى الهشيم.

وهذا ما صنعه أبو بكر والصحابة- رضى الله عنهم- معه، حين قاتلوا أهل الردة، الذين اتبعوا الأنبياء الكذبة، مسيلمة وسجاح والأسدى والعنسى، وكادوا يقضون على الإسلام فى مهده.

ومن الخطر كل الخطر. أن يبتلى المجتمع المسلم بالمرتدين المارقين، وتشيع بين جنباته الردة، ولا يجد من يواجهها ويقاومها. وهو ما عبر عنه أحد العلماء عن الردة التى ذاعت فى هذا العصر بقوله: «ردة ولا أبا بكر لها»! (١).

ولابد من مقاومة الردة الفردية وحصارها، حتى لا تتفاقم ويتطاير شررها، وتغدو ردة جماعية، فمعظم النار من مستصغر الشرر.

ومن ثم أجمع فقهاء الإسلام على عقوبة المرتد- وإن اختلفوا فى تحديدها- وجمهورهم على أنها القتل، وهو رأى المذاهب الأربعة، بل الثمانية.

وفيها وردت جملة أحاديث صحيحة عن عدد من الصحابة: عن ابن عباس وأبى موسى ومعاذ وعلى وعثمان وابن مسعود وعائشة وأنس وأبى هريرة ومعاوية بن حيدة.

وقد جاءت بصيغ مختلفة، مثل حديث ابن عباس: «من بدل دينه فاقتلوه» (رواه الجماعة إلا مسلماً، ومثله عن أبى هريرة عند الطبرانى بإسناد حسن، وعن معاوية بن حيدة بإسناد رجاله ثقات) (٢).

وحديث ابن مسعود: «لا يحل دم امرىء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأنى رسول الله،

---

(١) عنوان رسالة لطيفة للعلامة أبى الحسن الندوى.

(٢) أورد ذلك الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٦/ ٢٦١

إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس، والثيب الزانى، والتارك لدينه، المفارق للجماعة» (رواه الجماعة).

وفى بعض صيغه عن عثمان: «.... رجل كفر بعد إسلامه، أو زنى بعد إحصانه، أو قتل نفساً بغير نفس» (رواه الترمذى وحسنه والنسائى وابن ماجه، وقد صح هذا المعنى من رواية ابن عباس أيضاً وأبى هريرة وأنس).

قال العلامة ابن رجب: والقتل بكل واحدة من هذه الخصال متفق عليه بين المسلمين (١).

وقد نفذ على كرم الله وجهه عقوبة الردة فى قوم ادعوا ألوهيته فحرقهم بالنار، بعد أن استتابهم وزجرهم، فلم يتوبوا ولم يزدجروا، فطرحهم فى النار، وهو يقول:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً ∴ أججت نارى، ودعوت قنبرا

وقنبر هو خادمه وغلامه (٢).

وقد اعترض عليه ابن عباس بالحديث الآخر: « لا تعذبوا بعذاب الله»، ورأى أن الواجب أن يقتلوا لا أن يحرقوا. فكان خلاف ابن عباس فى الوسيلة لا فى المبدأ.

وكذلك نفذ أبو موسى ومعاذ القتل فى يهودى فى اليمن أسلم ثم ارتد. وقال معاذ: قضاء الله ورسوله (متفق عليه).

وروى عبد الرزاق: أن ابن مسعود أخذ قوماً ارتدوا عن الإسلام من أهل العراق، فكتب فيهم إلى عمر. فكتب إليه: أن اعرض عليهم دين الحق، وشهادة أن لا إله إلا الله، فإن قبلوها فخل عنهم، وإذا لم يقبلوها فاقتلهم.. فقبلها بعضهم فتركه، ولم يقبلها بعضهم فقتله(٣).

وروى عن أبى عمر الشيبانى أن المستورد العجلى تنصر بعد إسلامه، فبعث به عتبة بن فرقد إلى على، فاستتابه فلم يتب، فقتله (٤).

---

(١) انظر: شرح «الحديث الرابع عشر» من «جامع العلوم والحكم» بتحقيق شعيب الأرناؤوط- طبع الرسالة.

(٢) انظر: نيل الأوطار: ٦٠٥/٨ - طبع دار الجيل.

(٣) رواه عبد الرازق فى مصنفه: ١٦٨/١٠ ، الأثر رقم (١٨٧٠٧).

(٤) المصنف- المرجع السابق ، الأثر (١٨٧١٠).

وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية: أن النبى صلى الله عليه وسلم قبل توبة جماعة من المرتدين، وأمر بقتل جماعة آخرين، ضموا إلى الردة أموراً أخرى تتضمن الأذى والضرر للإسلام والمسلمين. مثل أمره بقتل مقيس بن حبابة يوم الفتح، لما ضم إلى ردته قتل المسلم وأخذ المال، ولم يتب قبل القدرة عليه، وأمر بقتل العرنيين لما ضموا إلى ردتهم نحواً من ذلك. وكذلك أمر بقتل ابن خطل لما ضم إلى ردته السب وقتل المسلم. وأمر بقتل ابن أبى سرح، لما ضم إلى ردته الطعن عليه والافتراء. وفرق ابن تيمية بين النوعين: أن الردة المجردة تقبل معها التوبة، والردة التى فيها محاربة لله ورسوله والسعى فى الأرض بالفساد لا تقبل فيها التوبة قبل القدرة (١).

وقد قيل: لم ينقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مرتداً، ولو صح ذلك فلأن هذه الجريمة لم تظهر فى عهده. كما لم يعاقب أحداً عَمِلَ عَمَلَ قوم لوط. إذ لم تستعلن فى عهده صلى الله عليه وسلم.

ومع أن الجمهور قالوا بقتل المرتد، فقد ورد عن عمر بن الخطاب ما يخالف ذلك.

روى عبد الرزاق والبيهقى وابن حزم: أن أنسا عاد من «تستر» فقدم على عمر، فسأله: ما فعل الستة الرهط من بكر بن وائل، الذين ارتدوا عن الإسلام، فلحقوا بالمشركين؟ قال: يا أمير المؤمنين، قوم ارتدوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركين، قتلوا بالمعركة. فاسترجع عمر (أى قال: إنا لله وإنا إليه راجعون). قال أنس: هل كان سبيلهم إلا القتل؟ قال: نعم، كنت أعرض عليهم الإسلام، فإن أبوا أودعتهم السجن (٢).

---

(١) الصارم المسلول لابن تيمية ص ٣٦٨، مطبعة السعادة- بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد.

(٢) رواه عبد الرزاق فى المصنف: ١٠/ ١٦٥، ١٦٦. الأثر (١٨٦٩٦)، والبهيقى فى السنن: ٨/ ٢٠٧، وسعيد بن منصور ص ٣ رقم (٢٥٧٣) ، وابن حزم فى المحلى: ١١/ ٢٢١ مطبعة الإمام.

ومعنى هذا الأثر: أن «عمر» لم ير عقوبة القتل لازمة للمرتد فى كل حال، وأنها يمكن أن تسقط أو تؤجل، إذا قامت ضرورة لإسقاطها أو تأجيلها. والضرورة هنا: حالة الحرب، وقرب هؤلاء المرتدين من المشركين وخوف الفتنة عليهم، ولعل عمر قاس هذا على ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله: «لا تقطع الأيدى فى الغزو»، وذلك خشية أن تدرك السارق الحمية فيلحق بالعدو.

وهناك احتمال اخر، وهو أن يكون رأى «عمر» أن النبى صلى الله عليه وسلم حين قال: «من بدل دينه فاقتلوه» قالها بوصفه إماماً للأمة، ورئيساً للدولة، أى أن هذا قرار من قرارات السلطة التنفيذية، =

وهذا هو قول إبراهيم النخعى، وكذلك قال الثورى: هذا الذى نأخذ به (١).

وفى لفظ له: يؤجل ما رجيت توبته (٢).

والذى أواه أن العلماء فرقوا فى أمر البدعة بين المغلظة والمخففة، كما فرقوا فى المبتدعين بين الداعية وغير الداعية. وكذلك يجب أن نفرق فى أمر الردة بين الردة الغليظة والخفيفة، وفى أمر المرتدين بين الداعية وغير الداعية.

فما كان من الردة مغلظاً- كردة سلمان رشدى- وكان المرتد داعية إلى بدعته بلسانه أو بقلمه، فالأولى فى مثله التغليظ فى العقوبة، والأخذ بقول جمهور الأمة، وظاهر الأحاديث، استئصالاً للشر، وسداً لباب الفتنة. وإلا فيمكن الأخذ بقول النخعى والثورى، وهو ما روى عن الفاروق عمر.

إن المرتد الداعية إلى الردة ليس مجرد كافر بالإسلام، بل هو حرب عليه وعلى أمته، فهو مندرج ضمن الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً. والمحاربة- كما قال ابن تيمية- نوعان : محاربة باليد، ومحاربة باللسان، والمحاربة باللسان فى باب الدين، قد تكون أنكى من المحاربة باليد، ولذا كان النبى عليه الصلاة والسلام يقتل من كان يحاربه باللسان، مع استبقائه بعض من حاربه باليد. وكذلك الإفساد قد يكون باليد وقد يكون باللسان، وما يفسده اللسان من الأديان أضعاف ما تفسده اليد.. فثبت أن محاربة الله ورسوله باللسان أشد، والسعى فى الأرض بالفساد باللسان أوكد» أهـ (٣).

والقلم أحد اللسانين، كما قال الحكماء، بل ربما كان القلم أشد من اللسان وأنكى، ولا سيما فى عصرنا، لإمكان نشر ما يكتب على نطاق واسع.

= وعمل من أعمال السياسة الشرعية، وليس فتوى وتبليغاً عن الله، تلزم به الأمة فى كل زمان ومكان وحال. فيكون قتل المرتد وكل من بدل دينه، من حق الإمام ومن اختصاصه وصلاحية سلطاته، فإذا أمر بذلك نفذ، وإلا فلا.

على نحو ما قال الحنفية والمالكية فى حديث «من قتل قتيلاً فله سلبه» وما قال الحنفية فى حديث «من أحيا أرضاً ميتة فهى له» (انظر كتابنا: الخصائص العامة للإسلام ، ص ٢١٧).

(١) المصنف جـ ١٠ ، الأثر (١٨٦٩٧).

(٢) ذكره ابن تيمية فى «الصارم المسلول» ص ٣٢١.

(٣) انظر: الصارم المسلول لابن تيمية ص ٣٨٥

هذا إلى أن المرتد محكوم عليه بالإعدام الأدبى من الجماعة المسلمة، فهو محروم من ولائا وحبها ومعاونتها، فالله تعالى يقول: «**ومن يتولهم منكم فإنه منهم**» (١) وهذا أشد من القتل الحسى عند ذوى العقول والضمائر من الناس.

★★★

• سر التشديد فى عقوبة الردة:

وسر هذا التشديد فى مواجهة الردة أن المجتمع المسلم يقوم- أول ما يقوم- على العقيدة والإيمان، فالعقيدة أساس هويته، ومحور حياته، وروح وجوده.

ولهذا لا يسمح لأحد أن ينال من هذا الأساس، أو يمس هذه الهوية. ومن هنا كانت «الردة المعلنة» كبرى الجرائم فى نظر الإسلام؛ لأنها خطر على شخصية المجتمع وكيانه المعنوى، وخطر على الضرورية الأولى من الضروريات الخمس «الدين والنفس والنسل والعقل والمال» والدين أولها، لأن المؤمن يضحى بنفسه ووطنه وماله من أجل دينه.

والإسلام لا يكره أحداً على الدخول فيه، ولا على الخروج من دينه إلى دين ما، لأن الإيمان المعتد به هو ما كان عن اختيار واقتناع. وقد قال تعالى فى القرآن المكى: «**أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين**» (٢)، وفى القرآن المدنى: « **لا إكراه فى الدين، قد تبين الرشد من الغى**» (٣).

ولكنه لا يقبل أن يكون الدين ألعوبة، يدخل فيه اليوم ويخرج منه غداً، على طريقة بعض اليهود الذى قالوا: «**آمنوا بالذى أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون**» (٤).

ولا يعاقب الإسلام بالقتل المرتد الذى لا يجاهر بردته، ولا يدعو إليه غيره، ويدع عقابه إلى الآخرة إذا مات على كفره، كما قال تعالى: «ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والاخرة، وأولئك أصحاب النار، هم فيهم خالدون» (٥). وقد يعاقبه عقوبة تعزيرية مناسبة.

---

(١) المائدة : ٥١ (٢) يونس: ٩٩

(٣) البقرة: ٢٥٦ (٤) آل عمران: ٧٢

(٥) البقرة: ٢١٧

إنما يعاقب المرتد المجاهر، وبخاصة الداعية للردة، حماية لهوية المجتمع، وحفاظاً على أسسه ووحدته. ولا يوجد مجتمع فى الدنيا إلا وعنده أساسيات لا يسمح بالنيل منها، مثل: الهوية والانتماء والولاء، فلا يقبل أى عمل لتغيير هوية المجتمع، أو تحويل ولائه لأعدائه، وما شابه ذلك.

ومن أجل هذا اعتبرت الخيانة للوطن، وموالاة أعدائه- بالإلقاء بالمودة إليهم، وإفشاء الأسرار لهم- جريمة كبرى. ولم يقل أحد بجواز إعطاء المواطن حق تغيير ولائه الوطنى لمن يشاء، ومتى شاء.

والردة ليست مجرد موقف عقلى، بل هى أيضاً تغيير للولاء، وتبديل للهوية، وتحويل للانتماء. فالمرتد ينقل ولاءه وانتماءه من أمة إلى أمة أخرى، ومن وطن إلى وطن اخر، أى من دار الإسلام إلى دار أخرى. فهو يخلع نفسه من أمة الإسلام، التى كان عضواً فى جسدها، وينضم بعقله وقلبه وإرادته إلى خصومها. ويعبر عن ذلك الحديث النبوى بقوله: «التارك لدينه، المفارق للجماعة»، كما فى حديث ابن مسعود المتفق عليه. وكلمة «المفارق للجماعة» وصف كاشف لا منشىء، فكل مرتد عن دينه مفارق للجماعة.

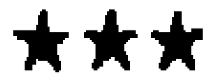
ومهما يكن من جرمه، فنحن لا نشق عن قلبه، ولا نتسور عليه بيته، ولا نحاسبه إلا على ما يعلنه جهرة: بلسانه، أو قلمه، أوفعله، مما يكون كفراً بواحاً صريحاً، لا مجال فيه لتأويل أو احتمال، فأى شك فى ذلك يفسر لمصلحة المتهم بالردة.

إن التهاون فى عقوبة المرتد المعالن الداعية، يعرض المجتمع كله للخطر، ويفتح عليه باب فتنة لا يعلم عواقبها إلا الله سبحانه، فلا يلبث المرتد أن يغرر بغيره، وخصوصا من الضعفاء والبسطاء من الناس، وتتكون جماعة مناوئة للأمة، تستبيح لنفسها الاستعانة بأعداء الأمة عليها، وبذلك تقع فى صراع وتمزق فكرى واجتماعى وسياسى، قد يتطور إلى صراع دموى، بل حرب أهلية، تأكل الأخضر واليابس.

وهذا ما حدث بالفعل فى أفغانستان: مجموعة محدودة مرقوا من دينهم، واعتنقوا العقيدة الشيوعية بعد أن درسوا فى روسيا، وجندوا فى صفوف الحزب الشيوعى، وفى غفله من الزمن وثبوا على الحكم، وطفقوا يغيرون هوية المجتمع كله، بما تحت أيديهم من سلطات وإمكانات. ولم يسلم أبناء الشعب الأفغانى لهم، بل قاوموا ثم قاوموا، واتسعت المقاومة، التى كونت الجهاد الأفغانى الباسل ضد المرتدين الشيوعيين، الذين لم يبالوا أن

يستنصروا على أهليهم وقومهم بالروس، يدكون وطنهم بالدبابات، ويقذفونه بالطائرات، ويدمرونه بالقنابل والصواريخ. وكانت الحرب الأهلية، التى استمرت عشر سنوات، وكان ضحاياها الملايين من القتلى والمعوقين والمصابين واليتامى والأرامل والثكالى، والخراب الذى أصاب البلاد، وأهلك الزرع والضرع.

كل هذا لم يكن إلا أثراً للغفلة عن المرتدين، والتهاون فى أمرهم، والسكوت على جريمتهم فى أول الأمر. ولو عوقب هؤلاء المارقون الخونة، قبل أن يستفحل أمرهم، لوقى الشعب والوطن شرور هذه الحرب الضروس وآثارها المدمرة على البلاد والعباد.



• أمور مهمة تجب مراعاتها:

والذى أريد أن أذكره هنا جملة أمور:

الأول: أن الحكم بردة مسلم عن دينه أمر خطير جداً، يترتب عليه حرمانه من كل ولاء وارتباط بالأسرة والمجتمع، حتى إنه يفرق بينه وبين زوجه وأولاده، إذ لا يحل لمسلمة أن تكون فى عصمة كافر [1]، كما أن أولاده لم يعد مؤتمناً عليهم، فضلاً عن العقوبة المادية التى أجمع عليها الفقهاء فى جملتها.

لهذا وجب الاحتياط كل الاحتياط عند الحكم بتكفير مسلم ثبت إسلامه لأنه مسلم بيقين، فلا يزال اليقين بالشك.

ومن أشد الأمور خطراً: تكفير من ليس بكافر، وقد حذرت من ذلك السنة النبوية، أبلغ التحذير.

وقد كتبت فى ذلك رسالة «ظاهرة الغلو فى التكفير» لمقاومة تلك الموجة العاتية التى انتشرت فى وقت ما: التوسع فى التكفير، ولايزال يوجد من يعتنقها.

(١) للقضاء المصرى فى ذلك سوابق رائعة فى التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق البهائية، وهناك حكم قديم للمستشار على على منصور، نشر فى رسالة خاصة، وأيد ذلك مجلس الدولة فى حكم صدر فى ١٩٥٢/٦/١١ يقول: «إن أحكام الردة فى شأن البهائيين واجبة التطبيق جملة وتفصيلاً، ولا يغير من هذا النظر كون قانون العقوبات الحالى لا ينص على إعدام المرتد. وليتحمل المرتد (البهائى) على الأقل بطلان زواجه، مادام بالبلاد جهات قضائية، لها ولاية القضاء، بصفة أصلية أو بصفة تبعية».

الثانى: أن الذى يملك الفتوى بردة امرىء مسلم، هم الراسخون فى العلم، من أهل الاختصاص، الذين يميزون بين القطعى والظنى، بين المحكم والمتشابه، بين ما يقبل التأويل وما لا يقبل التأويل، فلا يكفرون إلا بما لا يجدون له مخرجاً، مثل: إنكار المعلوم من الدين بالضرورة، أو وضعه موضع السخرية من عقيدة أو شريعة، ومثل سب الله تعالى ورسوله وكتابه علانية، ونحو ذلك.

مثال ذلك: ما أفتى به العلماء من ردة سلمان رشدى، ومثله: رشاد خليفة، الذى بدأ بإنكار السنة، ثم أنكر آيتين من القرآن فى آخر سورة التوبة، ثم ختم كفره بدعوى أنه رسول الله، قائلاً: إن محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين، وليس خاتم المرسلين!! وقد صدر بذلك قرار من مجلس المجتمع الفقهى لرابطة العالم الإسلامى.

ولا يجوز ترك مثل هذا الأمر إلى المتسرعين أو الغلاة، أو قليلى البضاعة من العلم، ليقولوا على الله ما لا يعلمون.

الثالث: أن الذى ينفذ هذا هو ولى الأمر الشرعى، بعد حكم القضاء الإسلامى المختص، الذى لا يحتكم إلا إلى شرع الله عز وجل، ولا يرجع إلا إلى المحكمات البينات من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهم اللذان يرجع إليهما إذا اختلف الناس: «**فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**» (١).

والأصل فى القاضى فى الإسلام أن يكون من أهل الاجتهاد، فإذا لم يتوافر فيه ذلك استعان بأهل الاجتهاد، حتى يتبين له الحق. ولا يقضى على جهل، أو يقضى بالهوى، فيكون من قضاة النار.

الرابع: أن جمهور الفقهاء قالوا بوجوب استتابة المرتد، قبل تنفيذ العقوبة فيه. بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول»: هو إجماع الصحابة رضى الله عنهم، وبعض الفقهاء حددها بثلاثة أيام، وبعضهم بأقل، وبعضهم بأكثر، ومنهم من قال: يُستتاب أبداً.

واستثنى بعضهم الزنديق، لأنه يظهر غير ما يُبطن، فلا توبة له وكذلك ساب الرسول

---

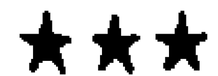
(١) النساء : ٥٩

صلى الله عليه وسلم، لحرمة رسول الله وكرامته، فلا تقُبل منه توبة. وألف ابن تيمية كتابه فى ذلك.

والمقصود بذلك إعطاؤه الفرصة ليراجع نفسه، عسى أن تزول عنه الشبهة، وتقوم عليه الحجة، إن كان يطلب الحقيقة بإخلاص، وإن كان له هوى، أو يعمل لحساب اخرين، يوليه الله ما تولى.

ومن المعاصرين من قال: إن قبول التوبة إلى الله وليس إلى الإنسان، ولكن هذا فى أحكام الأخرة. أما فى أحكام الدنيا فنحن نقبل التوبة الظاهرة، ونقبل الإسلام الظاهر، ولا ننقب عن قلوب الخلق، فقد أمرنا أن نحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر. وقد صح فى الحديث أن من قالوا: «لا إله إلا الله» عصموا دماءهم وأموالهم، وحسابهم على الله تعالى.. يعنى فيما انعقدت عليه قلوبهم.

ومن هنا نقول: إن اعطاء عامة الأفراد حق الحكم على شخص ما بالردة، ثم الحكم عليه باستحقاق العقوبة، وتحديدها بأنها القتل لا غير، وتنفيذ ذلك بلا هوادة.. يحمل خطورة شديدة على دماء الناس وأموالهم وأعراضهم، لأن مقتضى هذا: أن يجمع الشخص العادى- الذى ليس له علم أهل الفتوى، ولا حكمة أهل القضاء، ولا مسئولية أهل التنفيذ- سلطات ثلاثاً فى يده: يفتى- وبعبارة أخرى: يتهم- ويحكم وينفذ، فهو الإفتاء والادعاء والقضاء والشرطة جميعاً!!



• اعتراضات مردودة لبعض المعاصرين:

ولقد اعترض بعض الكاتبين فى عصرنا- من غير أهل العلم الشرعى- على عقوبة الردة بأنها لم ترد فى القرآن الكريم، ولم ترد إلا فى حديث من أحاديث الآحاد، وحديث الآحاد لا يؤخذ به فى الحدود، فهم لذلك ينكرونها.

وهذا الكلام مردود من عدة أوجه:

أولاً: أن السنة الصحيحة مصدر للأحكام العملية باتفاق جميع المسلمين ،وقد قال

تعالى: «قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول» (١)، وقال «من يُطع الرسول فقد أطاع الله» (٢).

وقد صحت الأحاديث بقتل المرتد، ونفذه الصحابة فى عهد الراشدين.

والقول بأن أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها فى الحدود غير مسلّم، فجميع المذاهب المتبوعة أخذت بأحاديث الآحاد، فى عقوبة شارب الخمر، مع أن ما ورد فى عقوبة الردة أصح وأوفر وأغزر مما ورد فى عقوبة شرب الخمر.

ولو صح مازعمه هؤلاء: أن أحاديث الآحاد لا يُعمل بها فى الأحكام، لكان معناه: إلغاء السنة من مصدرية التشريع الإسلامى، أو على الأقل: إلغاء ٩٥٪- إن لم نقل ٩٩٪- منها. ولم يعد هناك معنى لقولنا: اتباع الكتاب والسنة.

فمن المعروف لدى أهل العلم أن أحاديث الآحاد هى الجمهرة العظمى من أحاديث الأحكام. والحديث المتواتر- الذى هو مقابل الآحاد- نادر جداً، حتى زعم بعض أئمة الحديث أنه لا يكاد يوجد، كما ذكر ذلك الإمام ابن الصلاح فى مقدمته الشهيرة فى علوم الحديث.

على أن كثيراً ممن يتناولون هذا الأمر، لا يدركون معنى حديث الآحاد، ويحسبون أنه الذى رواه واحد فقط، وهذا خطأ. فالمراد بحديث الآحاد: ما لم يبلغ درجة التواتر، وقد يرويه اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من الصحابة، وأضعافهم من التابعين.

وحديث قتل المرتد قد رواه جم غفير من الصحابة، ذكرنا عدداً منهم، فهو من الأحاديث المستفيضة المشهورة.

ثانياً: أن من مصادر التشريع المعتمدة: الإجماع، وقد أجمع فقهاء الأمة، من كل المذاهب «السنية وغير السنية»، ومن خارج المذاهب، على عقوبة المرتد، وأوشكوا أن يتفقوا على أنها القتل، إلا ما روى عن عمر والنخعى والثورى، ولكن العقوبة- فى الجملة- مجمع عليها.

ثالثاً: أن من علماء السلف من قال: إن آية المحاربة المذكورة فى سورة المائدة تختص

---

(١) النور : ٥٤ (٢) النساء : ٨٠

بالمرتدين، وهى قوله تعالى: «**إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا...» الآية** (١).

وممن قال بأن هذه الآية فى المرتدين أبو قلابة وغيره (٢).

وقد نقلنا من كلام ابن تيمية: أن محاربة الله ورسوله باللسان أشد من المحاربة باليد، وكذلك الإفساد فى الأرض. مما يؤيد ذلك: أن الأحاديث التى قررت استباحة دم المسلم بإحدى ثلاث، ذكر بعضها: «**ورجل خرج محاربا لله ورسوله، فإنه يُقتل أو يُصلب أو يُنفى من الأرض**»، كما فى حديث عائشة بدلاً من عبارة «**ارتد بعد إسلام**» أو «**التارك لدينه**»... إلخ.

وهو ما يدل على أن الآية تشمل – فيما تشمل– المرتدين الداعين إلى ردتهم.

وفى القرآن: «**يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم**» (٣).

وهذا يدل على أن الله هيأ للمرتدين من يقاومهم، من المؤمنين المجاهدين الذين وصفهم الله بما وصفهم به، مثل أبى بكر والمؤمنين معه، الذين أنقذوا الإسلام من فتنة الردة.

وكذلك جاءت مجموعة من الآيات فى شأن المنافقين، تُبين أنهم حموا أنفسهم من القتل بسبب كفرهم عن طريق الأيمان الكاذبة، والحلف الباطل لإرضاء المؤمنين، كما فى قوله تعالى: «**اتخذوا أيمانهم جُنة**» (٤) ، «**يحلفون لكم لترضوا عنهم**» (٥) ، «**يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم...**» الآية (٦) ، فهم ينكرون أنهم كفروا، ويؤكدون ذلك بأيمانهم، ويحلفون أنهم لم يتكلموا بكلمة الكفر، فدل ذلك على أن الكفر إذا ثبت عليهم بالبينة، فإن جُنتهم تكون قد انخرمت، وأيمانهم الفاجرة لم تغن عنهم شيئاً (٧).

---

(١) المائدة : ٣٣ — (٢) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٣٢٠

(٣) المائدة: ٥٤ — (٤) المجادلة: ١٦

(٥) التوبة : ٩٦ — (٦) التوبة : ٧٤

(٧) انظر : الصارم المسلول لابن تيمية ص ٣٤٦ ، ٣٤٧

• ردة السلطان:

وأخطر أنواع الردة: ردة السلطان، ردة الحكم، الذى يفترض فيه أن يحرس عقيدة الأمة، ويقاوم الردة، ويطارد المرتدين، ولا يبقى لهم من باقية فى رحاب المجتمع المسلم، فإذا هو نفسه يقود الردة، سراً وجهراً، وينشر الفسوق سافراً ومقنعاً، ويحمى المرتدين ، ويفتح لهم النوافذ والأبواب، ويمنحهم الأوسمة والألقاب، ويصبح الأمر كما قال المثل: «حاميها حراميها».. أو كما قال الشاعر العربى:

وراعى الشاة يحمى الذئب عنها فكيف إذا الرعاة لها ذئاب؟!

نرى هذا الصنف من الحكام، موالياً لأعداء الله، معادياً لأولياء الله، مستهينا بالعقيدة، مستخفاً بالشريعة، غير موقر للأوامر والنواهى الإلهية والنبوية، مهيناً لكل مقدسات الأمة ورموزها، من الصحابة الأبرار، والآل الأطهار، والخلفاء الأخيار، والأئمة الأعلام، وأبطال الإسلام.. وهؤلاء يعتبرون التمسك بفرائض الإسلام جريمة وتطرفاً مثل الصلاة فى المساجد للرجال، والحجاب للنساء.

ولا يكتفون بذلك، بل يعملون وفق فلسفة «تجفيف المنابع» التى جاهروا بها، فى التعليم والإعلام والثقافة، حتى لا تنشأ عقلية مسلمة، ولا نفسية مسلمة.

ولا يقفون عند هذا الحد، بل يطاردون الدعاة الحقيقيين، ويغلقون الأبواب فى وجه كل دعوة أو حركة صادقة، تريد أن تجدد الدين، وتنهض بالدنيا على أساسه.

والغريب أن بعض هذه الفئات- مع هذه الردة الظاهرة- تحرص على أن يبقى لها عنوان الاسلام، لتستغله فى هدم الاسلام، ولتعاملهم الأمة على أنهم مسلمون، وهم يقوضون بنيانها من الداخل. وبعضها تجتهد فى أن تتمسح بالدين، بتشجيع التدين الزائف، وتقريب الذين يحرقون لها البخور من رجاله ممن سماهم الناس «علماء السلطة، وعملاء الشرطة»!

وهنا يتعقد الموقف، فمن الذى يقيم الحد على هؤلاء؟ بل من الذى يفتى بكفرهم أولاً، وهو كفر بواح كما سماه الحديث؟ (١)، ومن الذين يحكم بردتهم وأجهزة الإفتاء الرسمى

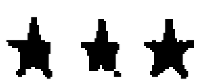
(١) إشارة إلى حديث عبادة بن الصامت في الصحيحين: بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على... وألا ننازع الأمر أهله، قال : «إلا أن تروا كفراً بواحا عندكم فيه من الله برهان».

والقضاء الرسمى فى أيديهم؟

ليس هناك إلا «الرأى العام» المسلم، والضمير الإسلامى العام، الذى يقوده الأحرار من العلماء والدعاة وأهل الفكر، والذى لا يلبث - إذا سدت أمامه الأبواب، وقطعت دونه الأسباب- أن يتحول إلى بركان ينفجر فى وجوه الطغاة المرتدين. فليس من السهل أن يفرط المجتمع المسلم فى هويته، أو يتنازل عن عقيدته ورسالته، التى هى مبرر وجوده، وسر بقائه.

وقد جرب ذلك الاستعمار الغربى الفرنسى فى الجزائر، والاستعمار الشرقى الروسى فى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا. ورغم قسوة التجربة وطولها هنا وهناك، لم تستطع اجتثاث جذور الهوية الإسلامية، والشخصية الإسلامية.. وذهب الاستعمار والطغيان، وبقى الإسلام، والشعب المسلم.

غير أن الحرب التى شنت على الإسلام ودعاته من بعض الحكام «الوطنيين» العلمانيين والمتغربين فى بعض الأقطار- بعد استقلالها- كانت أحدّ عداوة، وأشد ضراوة، من حرب المستعمرين.



• الردة المغلفة:

ولا يفوتنا هنا أن ننبه على نوع من الردة لا يتبجح تبجح المرتدين المعالنين، فهو أذكى من أن يعلن الكفر بواحاً صراحاً، بل يغلفه بأغلفة شتى، ويتسلل به إلى العقول تسلل الأسقام فى الأجسام.. لا تراه حين يغزو الجسم، ولكن بعد أن يبدو مرضه، ويظهر عرضه، فهو لا يقتل بالرصاص يدوى، بل بالسم البطىء، يضعه فى العسل والحلوى. وهذا يدركه الراسخون فى العالم، والبصراء فى الدين، ولكنهم لا يملكون أن يصنعوا شيئاً أمام مجرمين محترفين، لا يمكنون من أنفسهم، ولا يدعون للقانون فرصة ليمسك بخناقهم. فهؤلاء هم « المنافقون» الذين هم فى الدرك الأسفل من النار.

إنها «**الردة الفكرية**» التى تطالعنا كل يوم آثارها؛ فى صحف تنشر، وكتب توزع، ومجلات تباع، وأحاديث تذاع، وبرامج تشاهد، وتقاليد تروج، وقوانين تحكّم.

وهذه الردة المغلفة- فى رأيى- أخطر من الردة المكشوفة، لأنها تعمل باستمرار، وعلى

نطاق واسع، ولا تقاوم كما تقاوم الردة الصريحة، التى تحدث الضجيج، وتلفت الأنظار، وتثير الجماهير.

إن النفاق أشد خطرا من الكفر الصريح. ونفاق عبد الله بن أبى ومن تبعه من منافقى المدينة، أخطر على الإسلام من كفر أبى جهل ومن تبعه من مشركى مكة.

ولهذا ذم القرآن فى أوائل سورة البقرة: «**الذين كفروا**» (١) أى المصرحين بالكفر فى آيتين اثنتين فقط، وذكر المنافقين فى ثلاث عشرة آية.

إنها الردة التى تصابحنا وتماسينا، وتراوحنا وتغادينا، ولا تجد من يقاومها. إنها- كما قال شيخ الإسلام الندوى- ردة ولا أبا بكر لها!

إن الفريضة المؤكدة هنا، هى محاربتهم بمثل أسلحتهم، الفكر بالفكر، حتى تكشف أوراقهم، وتسقط أقنعتهم، وتزال شبهاتهم بحجج أهل الحق.

صحيح أنهم ممكنون من أوسع المنابر الإعلامية: المقروءة والمسموعة والمرئية، ولكن قوة الحق الذى معنا، ورصيد الإيمان فى قلوب شعوبنا، وتأييد الله تعالى لنا، كلها كفيلة أن تهدم باطلهم على رؤوسهم: «**بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق**» (٢)، «**فأما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض**» (٣)...

وصدق الله العظيم.

★★★

---

(١) البقرة : ٦ (٢) الأنبياء : ١٨ (٣) الرعد : ١٧

اقول اللى فى نفسى!

بقلم: محمد جلال كشك

طول عمرى القصير جدا كان على أن احارب فى جبهتين.. وهانذا أودع الحياة محاربا فى جبهتين المرض اللعين الذى يكره الناس حتى ذكر اسمه، والذى أصبح صديقى الوحيد وأهون الشرين أمام الجبهة الأخرى التى فتحت فى القلب، وكلما أجرينا أشعة تبين وجود مشكلة أخرى واخرها تضخم الأورطة. كل الناس تتضخم أرصدتها وأنا أتضخم فى القلب علشان يقولوا لى يا كبير القلب... الممرضة التى أجرت تصوير القلب قالت: هل أخبرك أحد أن عندك اثنين وذكرت اسما لاتينا.. سألتها: والمفروض يكونوا كام؟ قالت: الناس العاديين عندهم ثلاثة! قلت :

إن حظى كدقيق على الشوك نثروه

ثم قالوا الحفاة يوم ريح اجمعوا!!

أما الأخصائى الذى جاء يقرأ الأشعة ويترجم، فقد سألته عن مخاطر تضخم الأورطة فقال: قد تنفجر..! تنفجر إزاى هى ماسورة شبرا؟! طب ونعمل إيه؟ قال: إذا شعرت بألم لا يطاق اهرع لأقرب مستشفى، وهكذا أصبح علينا أن ننتهى من علاج السرطان بالأشعة، لنتفرغ لعملية فى القلب.. وكعادتنا سنخوض المعركتين.. فإما النصر وإما زى ما أنت عارف وخايف!

وعلى جبهات الفكر أبدأ بالسنة الحميدة التى استنها الأستاذ صلاح منتصر، إذ فتح عموده فى الأهرام لحوار صريح مهذب لجميع الأطراف حول قضية المرتد التى أثارتها شهادة الشيخ الغزالى، فعارض البعض وأيد البعض بلا تشنج ولا ارهاب. وهذا هو الحوار الذى ندعو له والذى نؤمن أنه كان كفيلا بأن يجنبنا الكثير من السوء، ويقطع خط الرجعة على اليد الثالثة والراغبين فى إشعال الفتنة ضد الإسلام والمسلمين، والذين يقولون علنا إن

أسلمة المجتمع هى جريمة مكتملة الأركان وأنا شخصيا اختلفت مع الشيخ الغزالى منذ أربعين سنة، فعندما أصدرت كتابى «مصريون لا طوائف» عام ١٩٥٠ اختصه الشيخ بفصل من الهجوم الحاد فى كتابه «من هنا نعلم». ومنذ سنوات نشرت فى إحدى الصحف العربية التى يكتب فيها الشيخ مقالات انتقد فيها كتابه عن السنة، ورأى الشيخ أن يستعين بنفوذه عند أصحاب الصحيفة لمنعى من اتمام المقالات.. فكان أن أصدرتها فى كتاب. فبينى وبين الشيخ خصومة ومن ثم فحديثى عنه متهم، ولذلك سأتحدث عن الردة وليست الفتوى فأشير إلى هذه الحقائق:

× حرية العقيدة لا معنى لها إلا بحرية الكفر، وكما قلنا أكثر من مرة إن الكفر يمكن أن يوصف به المرتد وغير المسلم، ولا يحق لأحد أن يغضب من ذلك.. فمن البديهيات أن يصف كل دين الرافضين له بالكفر، ودعنا من صناع الفتنة الذين يقولون لا يحق لأحد أن يتهم أحدا بالكفر، لماذا أنت تجرم الدعوة لأسلمة المجتمع ولا أحد يتهمك بالكفر ليه هو أنت حماية؟ بل هذا من حق كل انسان فهذه هى حرية الفكر وحرية الاعتقاد فمادام من حقك أن تكفر بأى شىء.. فمن حقى أن أصف موقفك بالكفر بما أؤمن أنا به دينا كان أو مذهبا أو حتى فجوراً، المهم ماذا يترتب على الاتهام من الناحية المادية؟.. فى الاسلام.. مادام الكفر فى حدود الاعتناق والاقتناع والرأى فلا عقوبة فى هذه الدنيا حتى لو كان الكفر بالدين، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. ومن كفر فعليه كفره.. حتى الذين قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم، وتوعدهم عز وجل بعذاب أليم وشهد بأنهم كفروا بالله ورسوله لم يرد فيهم نص بعقوبة إلا نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على من مات منهم، وحرمانهم من الخدمة فى القوات المسلحة وهى نقطة مهمة فى الموقف من الردة فى ظل الدولة الاسلامية «ولن تخرجوا معى أبدا ولن تقاتلوا معى عدوا».

أحرق رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد ضرار بعد أن أبلغه الوحى انهم أعدوه كفرا وضرارا وتفريقا بين المؤمنين وإرصادا لمن حارب الله ورسوله، وشهد الله انهم

لكاذبون ولم يبلغنا أنه أوقع بأصحابه أى عقوبة. ولا سمعنا بعقوبة نفذت فى ابن جحش عندما ارتد وتنصر فى بلاد الحبش أكثر من تطليق زوجته.

× حروب الردة ثار حولها جدل، ثم اتفق على مشروعية حربهم باعتبارهم انشقوا على الدولة سواء بالردة الدينية أو العصيان المسلح، والامتناع عن طاعة الحكومة المنتخبة الشرعية وأشعلوا حرباً أهلية.. فكان لابد من قتالهم وإجبارهم على طاعة السلطة الشرعية والالتزام بالقانون.

× أشهر حادثة ردة - والتى فى ظنى وضعت أساس كل الاجتهادات التى قالت بقتل المرتد- هى حادثة جبلة بن الأيهم عندما رفض الانصياع للقانون فى عدوانه على الفزارى وهدد عمر بالارتداد فقال له عمر: إذن اقتلك..

وقد فات الذين اعتمدوا على هذه الحادثة ملابساتها، وهى أن جبلة كان زعيم قبيلة عربية كانت فى موقع حساس على الحدود بين العرب والروم، بل على خط النار فارتداد جبلة للنصرانية التى كان عليها تعنى انحيازه هو وقبيلته للعدو خلال الحرب، وفعلا لما تنصر جبلة فر والتحق بالروم الذين أكرموه وأغدقوا عليه، وبالطبع استفادوا منه فى المجهود الحربى. وأى حكومة لابد أن تعدم المرتد فى هذه الحالة.. تخيل لو أن شيخ قبائل سيناء قرر اعتناق اليهودية خلال حرب ١٩٦٧ بالطبع كنا سنعينه وزيرا للدفاع ولكن تخيل لو أن فى مصر وقتها حكومة جادة فعلا فى محاربة اليهود لاجدال انها كانت ستعدمه.

وأعتقد أن عمر رضى الله عنه ومن قبله أبو بكر قد استندا لحديث الاعرابى الذى طلب من النبى صلى الله عليه وسلم ان يقليه بيعته، فرفض النبى صلى الله عليه وسلم.. فالأمر هنا ليس ردة، بل محاولة لخلع الولاء للدولة فلو كان يريد الكفر لما استأذن.. وكل الدول الحديثة تعتبر الجنسية واجبا لا يسقط بإرادة المواطن وحده، ورفض إقالة بيعته يعنى استمرار التزامه بالخضوع لقوانين الدولة الإسلامية ومعاقبته لو خرج عنها.. بصرف النظر عن إيمانه أو كفره، وهذه نقطة مهمة فى حديث أصول الحكم فى الاسلام، لأن النبى

صلى الله عليه وسلم تصرف هنا كرئيس دولة. بحادثة عمر أقر مبدأ الاعدام فى حالة الردة التى تشكل تهديداً لأمن الدولة، وهو ما تفعله كل الدول من عهد تحتمس إلى محاكمات روزنبرج. بل إن المتحدثين يغفلون واقعتين سبقتا حادثة جبلة، بل وكانتا السبب - فى ظنى - لقرار المسلمين بتحرير الشام من سلطة الروم، الأولى: هى إعدام الروم لحاكم منطقة فى الشام؛ لأنه استجاب لرسالة النبى وأسلم، وقد غاب عنى اسمه واسم بلدته، والحادثة الثانية هى الطريق الذى شهد تلاوة رسالة النبى على قيصر فأعلن صدق الرسول فقتلته العامة فور طرده من الاجتماع، فالردة التى تهدد أمن الدولة لا خلاف على ضرورة الردع فيها. فلما دخل العالم الاسلامى فى فترة المواجهة القاسية ضد الغرب الصليبى اشتدت الحساسية ضد المرتد، لأنه لم يعد قضية اعتقاد ولا حرية فكر، بل بصفة أساسية وبلا استثناء عملية تغيير للولاء السياسى والوطنى لصالح العدو.. وعلى أية حال لا يسجل التاريخ حالات إعدام كثيرة بتهمة الردة إذ إن شرط الاستتابة كان يفتح المجال للتراجع وإنقاذ العنق خاصة إذا كان الارتداد لمصلحة أو خيانة وليس عن اقتناع.

× وأهم من ذلك أنه مادامت عقوبة المرتد تستند لأمن الدولة.. فلا يجوز أن تطبقها إلا الدولة.. فما دامت توجد حكومة شرعية فلا يجوز لأى فرد أن يأخذ القانون فى يده، وقد قيل إن الخضر عليه السلام لو قتل الغلام فى دولة مسلمة لنفذت فيه عقوبة الاعدام مهما كانت مبرراته وأدلته.

وفى اعتقادى أن فتوى سلمان رشدى وبعض الاغتيالات ليست فتاوى دينية، بل قرارات سياسية.. وإلا فهناك عشرات أكثر وأصرح ارتداداً ولم يهتم بهم أحد، بل إن «كاذب متى العظيم» يصرخ قائلاً : إنه كفر قبل سلمان رشدى ويشكو «لماذا لا تصدر فتوى بقتلى؟» ولم يزد موقف المسلمين منه عن موقف القاضى الذى حكم ببراءة الذى كان يسب الدين عندما فهم غرضه وقال له القول المشهور غير المنشور..

مجلة اكتوبر ٨/٨

حاشية على شهادة الغزالى

فهمى هويدى

عندما تكلم الشيخ الغزالى فى الأسبوع الماضى، قامت الدنيا ولم تقعد. فما إن نشرت شهادته التى أداها فى قضية مقتل الدكتور فرج فودة، حتى تعالت أصوات الغاضبين والمتصيدين والكائدين والمهللين، فى تظاهرة عامة اتسمت بالتسرع والانفعال الزائدين. وهو ما أحدث هرجا عالى الصوت، لم يتح لكثيرين أن يتدبروا ما قاله الشيخ أو أن يفهموه.. مما احتاج إلى تحرير وبيان، لكى يزول ما لحق به من التباس وتأويل.

وأحسب أن المشكلة الأساسية التى اثارت العاصفة تكمن فى أن الرجل تكلم بلغة أهل الأصول، أمام قضاة محكمة أمن الدولة العليا. أعنى أنه كان يتحدث بوصفه عالما يخاطب أهل الاختصاص، وليس داعية يوجه كلامه إلى عامة الناس. ولذلك فإن بعض العبارات والمصطلحات التى استخدمها لم يفهمها كثيرون على وجهها الصحيح وهم فى هذه الحالة، فقد تسرع بعضهم فى تأويل الكلام، وحاكموا الرجل وشهروا به على غير علم أو هدى.

إننا لم نستغرب اللبس الذى أحدثه إخراج الشهادة فى الصحف. فإذا نشرت محاضرة فى الطب أو الاقتصاد أمام ملتقى لأهل الاختصاص فى صحيفة يومية، فإن وقوع البلبلة وسوء الفهم بين عامة الناس يبدو أمرا طبيعياً، ما لم يشرح الكلام وتبسط المصطلحات ليحاط الجميع علما بمدلولها الصحيح.

غير أن ما جرى مع شهادة الشيخ الغزالى كان أسوأ، فلم يقف الأمر عند عجز أو إحجام الناقدين عن تحرى حقيقة المصطلحات والعبارات التى استخدمها، وإنما لعب

الهوى -المعارض والموافق- دوره فى عملية النشر. حيث جرى تلوين الكلام وابتساره، لإشاعة المزيد من الالتباس والتضليل. ومن ثم فحين قال الشيخ مثلا إنه لا يذكر عقوبة في الإسلام علي الافتئات على السلطة، لم يفهم كثيرون ما المقصود فى خطابه بكلمة «الإسلام»، ولا أدركوا معنى «الافتئات». وأكثر من ذلك، فقد نسب إليه البعض قوله إنه استباح دم العارضين بالمجان، وادعى آخر أن الرجل «أفتى» بأن «الشريعة الإسلامية» لا تعاقب على «الافتئات». ونحن لا نستطيع أن نمرر هذه النقطة دون أن نسجل اندهاشنا إزاء حفاوة بعض الصحف المعبرة عن الحالة الإسلامية، بما التبس من كلام الشيخ الغزالي. فقد أبرزت «الشعب» فى عناوين عرضها لشهادته أن «تطبيق الأفراد لحد الردة.. لا عقاب عليه» (عدد ٩٣/٦/٢٦) بينما نشرت «النور» عناوين بارزة للموضوع، ادعى أحدها أنه «لا عقاب على قاتل المرتد» (عدد ٦/٣٠)

شهادة وليست فتوى

إننا إذا ما اقتربنا أكثر من القضية وأجوائها، فسنجد أن ثمة أمورا يتعين ملاحظتها هي:

× أن الشيخ الغزالى كان فى مقام الشهادة ولم يكن فى مقام الفتوى. والفرق بين المرتبتين كبير وغاية في الأهمية.. ففى الأولى لا يكون عليه أكثر من أن يعرض ما هو ثابت من نصوص شرعية في الموضوع، أو ما هو مقرر من أحكام عامة فى الفقه الإسلامي. أما فى الحالة الثانية -الفتوى- فلابد أن يختلف الأمر. حيث يقوم بتنزيل تلك النصوص والأحكام على الواقع، ومن ثم يُقدر مختلف ظروف اللحظة التاريخية، من اجتماعية وسياسية وثقافية. ثم يوازن بين المصالح والمفاسد، ويصدر بعد ذلك فتواه فى الموضوع.

ربما كان المثل التالى مساعدا على تقريب ذلك الفرق إلى الأذهان. فإذا ما سئل أي فقيه عن حكم الإسلام فى الخمر، فإن قوله بالتحريم المطلق لابد وأن يكون الرد الطبيعي. لكننا وجدنا فقيها كبيرا مثل ابن تيمية قال بغير ذلك فى ظرف خاص واجهه. إذ اعترض

على بعض أصحابه ممن أنكروا علي نفر من التتار الذين دخلوا فى الإسلام شربهم للخمر. فى هذا المعنى قال ابن تيمية: إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة. وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبى الذرية وأخذ الأموال، فدعوهم. وهى القصة التى أوردها ابن القيم فى «اعلام الموقعين» جـ٣، فى باب خصصه لتغير الأحكام الشرعية بتغير الأزمنة والأحوال والعوائد.

إن ابن تيمية لم يهدر أصل التحريم بطبيعة الحال، ولكنه فى مواجهة ظرف بذاته وازن بين المصلحة والمفسدة. ورأى أن مفسدة شرب الخمر أقل ضررا من مفسدة ترويع المسلمين ونهب أموالهم، فقبل بالمفسدة الأولى فى تلك اللحظة ليتجنب المفسدة الثانية، التى هى أكبر وأفدح. لقد وُضع الشيخ الغزالى فى موضع من سُئل عن حكم الإسلام فى الخمر، فأجاب الإجابة الطبيعية، لكنه لو سئل الأسئلة ذاتها فى حالة بذاتها على سبيل الإفتاء، لأجاب بمنهج آخر يقوم على تحقيق الحالة وموازنات الظرف وتكييف الحكم الشرعى بناء على ذلك.

«كمائن» فى الأسئلة

* إن إجابات الشيخ أمام المحكمة كانت على قدر الأسئلة الموجهة إليه من محامى الدفاع، الذى عمد إلى استجوابه فى العديد من المبادىء العامة، وقد صمم أسئلته بحيث تخدم أغراضاً محددة ابتغاها لكى يدافع عن موكليه. وبعض تلك الأسئلة لم تكن تترك مجالا للمجيب لكى يذهب عن المسار الذى رسمه المحامى. وقد أثارت الاجابات انتباه الكثيرين لكن أحدا لم ينتبه إلى الصيغة التى وضعت بها الأسئلة. فعندما يسأل أى مسلم عاد -ولم يكن فقيها- ما حكم من يجاهر برفض تطبيق الشريعة كفرا أو استهزاء، فإن القول بأنه لا يعد مؤمنا لا غرابة فيه، لأن السائل وضع احتمالا محددا هو أن يكون الرافض للشريعة مجاهرا وكافرا أو مستهزئا بها، واستبعد أن يكون الرفض ناشئا عن قلة العلم أو عن الالتباس فى الفهم أو التخوف من نشوء احتمالات سلبية معينة.. والمخاوف

التى يروج لها فى هذا الصدد عديدة، من قبيل الكلام عن السلطة الدينية أو التعددية أو وضع الأقليات أو غير ذلك، ومن ثم فليس كل رفض لتطبيق الشريعة نابعا بالضرورة عن الكفر أو الاستهزاء بها، ولكن سؤال المحامى ركز على الاحتمال الأخير دون غيره.

بنفس ذلك الاسلوب تمت صياغة أسئلة أخرى مثل: ما حكم من يدعو الى استبدال حكم الله بشريعة وضعية تحل الحرام وتحرم الحلال؟ أو هل يجوز أن ينطق المرء بالشهادتين ثم يرفض تطبيق الشريعة ويدعو إلى استبدال شرع الله بشرائع الطواغيت من البشر؟

والسؤالان يركزان على الشريعة الوضعية التى تحل الحرام وتحرم الحلال، أو تلك الصادرة عن الطواغيت من البشر. ومن ثم فالاستجواب ليس عن عموم الشرائع الوضعية، التى قد لا تحل الحرام أو تحرم الحلال، وقد تكون صادرة عن أهل العدل والرشد وليس عن الطواغيت.. لكنه استجواب لانتزاع اجابات بذاتها لا خيار فيها.. وهكذا.

* ان المصطلحات الأصولية االتى استخدمها الشيخ لم تفهم على نحو صحيح كما قدمنا. من قبيل ذلك انه عندما سئل عن الحكم فيمن أقام حدا عطله القانون لسبب أو آخر، كان رده أن الشخص الذى يقيم الحد فى هذه الحالة يعد «مفتئتا» على السلطة. والافتئات عند الأصوليين هو تجاوز الحدود والتعدى واغتصاب السلطة. الأمر الذى لا يتصور أن يمر بغير عقاب، والا عمت الفوضى المجتمع ووقعت مفاسد وشرور عدة. وهو ما حذر الشيخ منه حين سئل عمن يملك إقامة الحد على المرتد، فقال ان تلك وظيفة السلطة وليست لاحاد الناس، وإلا تحولت الأمور إلى فوضى.

وحين سئل عن عقوبة الافتئات على السلطة، قال انه لا يذكر أن الاسلام قرر عقوبة على ذلك. وهى العبارة التى صدمت البعض، حتى قال بيان المنظمة العربية لحقوق الانسان إنها «روعت» لدى تلقيها. والذين يعرفون لغة الخطاب الأصولى يدركون أن ما قاله الشيخ

صحيح. فليس فى الاسلام -والمقصود هنا نصوص القرآن والسنة- عقوبة «حدية» أو نصية للافتئات على السلطة، مثل تلك العقوبات المقررة على السرقة والزنا وشرب الخمر والحرابة. غير أن جمهور الفقهاء ومختلف كتب أهل الفقه لا تختلف على أن الافتئات له عقوبته «التعزيرية» التى يحددها النظام القانونى القائم، حيث لا يتصور أحد أن يكيف الفعل بأنه «افتئات» بمعنى التعدى واغتصاب السلطة، ثم يترك هكذا بغير حساب أو عقاب. إذ إن مجرد تصنيفه على ذلك النحو يحرمه ومن ثم يجرمه، ويرتب تلقائيا توقيع العقاب على مقترفه.

لم تفهم هذه العبارات التى تحدث بها الشيخ الغزالى، لأنه تحدث بلغة الأصوليين فوقع الخلط والالتباس، وبادر من بادر إلى التشهير والاتهام فى عجلة منكورة، دون أن يسأل عن مقصود المصطلحات ودلالتها.

منافق وليس مرتدا

بقيت نقطتان فى الموضوع، إحداهما رأى الشيخ إضافتها، حين لقيته بعدما أدلى بشهادته، واعتبرها «ضميمة» لكلامه واجبة الاثبات، والثانية قبلها منى وتمنى اثباتها، لمزيد من ضبط الكلام وتدقيقه.

- أما الأولى فقد دعا فيها إلى ضرورة التفرقة بين الحوار فى الشأن الاسلامى وبين الشتم والسب والسخرية، فالأول مطلوب إلى أبعد مدى حيث الاختلاف بين الناس فى الرأى، كما فى الجنس والملة، هو سنة من سنن الله تعالى. وخطاب الاسلام لم يزجر الذين خالفوا الاسلام وانتقدوا أصوله وتعاليمه، لكنه كان يوجه النبى عليه الصلاة والسلام بمعنى تكرر فى القرآن خمس مرات هو: قل هاتوا برهانكم.

من ثم فمقام الحوار مقدر ومحترم، حتى ولو تعرض بالنقد للشريعة ذاتها، ولكن الأمر

ينبغي ان يختلف حين يتدنى الخطاب ويسب الاسلام ويشهر به من جانب بعض المسلمين بصورة فجة تعبر عن كراهة للدين وازدراء به وخيانة له. في هذه الحالة، فإذا كانت خيانة الوطن تعد جريمة عظمى تستجلب لصاحبها أقسى العقوبات، فإن خيانة الدين ليست دونها خطرا، ولا أقل من أن تعامل بالمثل.

والأمر كذلك -أضاف الشيخ- فلا خلاف على ضرورة كفالة حرية الرأي للجميع. لكن من المهم للغاية أن يظل الأمر حوارا يقوم على الدليل والبرهان، وليس مسبة تكال فيها الشتائم والاهانات لعقيدة الأمة ومقدساتها. وحتى في هذه الحالة الأخيرة فللمساءلة قواعدها وضوابطها التي تكفل للعدل أن يأخذ مجراه.

- النقطة الثانية: أن الشيخ سئل: هل يجوز أن ينطق الانسان بالشهادتين، وفي نفس الوقت يجهر برفض تطبيق الشريعة واستبدالها بشرائع الطواغيت من البشر.. وهل من يأتي هذه الأعمال يعتبر مفارقا للجماعة ومرتدا عن الاسلام؟ حينذاك أجاب: نعم يعد مرتدا عن الاسلام.

ونخشى أن تؤخذ المقولة على إطلاقها، منفصلة عن سياقها الذي وردت فيه. فالسؤال حول هذه النقطة ورد في أعقاب سؤالين آخرين وجههما إليه المحامي حول حكم الاسلام فيمن دعا إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال، وما إذا كان ذلك عملا كفريا يخرج صاحبه من الملة.

تأثرا بذلك السياق قال الشيخ الغزالي قولته بردة من رفض تطبيق الشريعة رغم نطقه بالشهادتين. لأنه في هذه الحالة ليس رافضا فقط، ولكنه داع إلى هدمها والسخرية منها انكارا وكفرا.

لكننا إذا انتقلنا إلى سياق آخر غير محمل بتلك الخلفية، وكان الناطق بالشهادتين قد تحفظ على تطبيق الشريعة أو بعض أحكامها تخوفا أو جهلا بضماناتها ومقاصدها، فإنه

فى هذه الحالة لا يصبح مرتدا يقينا، وانما يصبح صاحب شبهة تزول بالحوار والمناقشة. وفى أسوأ أحواله، فاذا لم يكن صادقا فى الاقرار بالشهادتين فإنه يعد منافقا. وشتان بين الحالتين، حيث الأول (المرتد) له عقوبته القصوى، بينما الثانى لا يعاقب على موقفه وقد كان فى عهد رسول الله منافقون أشارت اليهم آيات قرآنية عديدة، لكن لم يعرف أن أحدا منهم تعرض للعقاب.

لقد قيل فى الرد على الشيخ الغزالى كلام كثير، صدر بعضه عن خصوم شرفاء وآخرين غير شرفاء. وفيما انتقده الأولون وناقشوه فيما فهموه من كلامه، فان الآخرين حاولوا اغتياله، بعدما تصوروا أنهم «أمسكوا بتلابيبه»، واستخدموا فى ذلك شحنات مكثفة من العبارات والأوصاف المسمومة والجارحة. وذلك موقف يدعو الى الرثاء، لأنه شهادة أخرى على تدنى مستوى الحوار، ليس بين الانداد فقط ولكن أيضا عندما يجرى ذلك الحوار مع كبار أهل العلم ورموزه الشامخة.

أما الذين عادوا إلى الغمز فى المناسبة، ملحين على أن الاسلاميين جميعا يمثلون «مؤامرة» واحدة، واستشهدوا فى ذلك بما لم يفهموه من كلام الشيخ الغزالى، لاثبات ان الكل إرهابيون ومتطرفون وقتلة، فقد تمنينا عليهم بعض الروية حتى لا نكتشف فيهم صفة الجهل، اضافة إلى الكيد والبغض. وسيظل دعاؤنا لهم مستمرا بالهداية ونور البصيرة.

أسئلة هامة للشيخ

وفى أهرام ١٨ يوليو فجر صلاح منتصر عدة أسئلة لفضيلة الشيخ الغزالى، نظراً لأهميتها نوردها ونورد الرد عليها من الشيخ، وخاصة أننا استشعرنا أن الأستاذ صلاح يحاول أن يضع فخا للشيخ .. ولكن الشيخ الغزالى خرج من هذا المطب بسهولة متلحفا بقواعد الشريعة. وهذا نص ماكتبه الأستاذ صلاح منتصر فى عموده:

أسئلة إلى الغزالى

فضيلة الشيخ محمد الغزالى له منا كل احترام وتقدير.. بالإضافة إلى ما نعرفه عن علمه وجهده الكبير للقيام بدور الداعية، الذى يتمنى قوة المسلمين وخروجهم من مرحلة الضعف والهوان التى يمرون بها اليوم.

ولقد كانت لفضيلة الشيخ الغزالى شهادة أمام المحكمة التى يمثل أمامها المتهمون باغتيال الدكتور فرج فودة، وحسنا تم نشر هذه الشهادة بالنص حتى نعرف على وجه الدقة ما قاله فضيلة الشيخ .. وإن كان أحد الزملاء (الأستاذ فهمي هويدى أهرام ٧/٦) قد وجد أن حديث الشيخ أمام المحكمة يحتاج إلى إيضاح للعامة، فكتب يحاول هذا الشرح تحت عنوان «حاشية على شهادة الغزالى». ولكن يبدو أن الحاشية فى حاجة إلى حاشية.. وليس فى الدين حرج كما تعلمنا.. كما أن الدين كدستور للحياة لابد أن يصل إلى الناس ببساطة حتى وإن كان معقداً فى بعض التفاصيل.. لكن مهمة الداعية أن يسهل لا يصعب، وهو ما يجعلنى أرجو فضيلة الشيخ الغزالى - بعد أن قرأت شهادته، وبعد أن قرأت الحاشية التابعة لشهادته - أن يجيب عن هذه الأسئلة التى أتصور أن ملايين مثلى قد سألوها وينتظرون من فضيلة الشيخ إجابة عنها.

إن أسئلتى يا فضيلة الشيخ هى:

١- أى الدرجات أعلى فى المعصية: الكافر أم المرتد؟

٢- متى يكون الفرد كافرا ومتى يكون مرتدا؟

٣- من الذى يملك تكفير فرد ومن الذى يملك الحكم عليه بالردة؟

٤- هل يحتاج الأمر السابق إلى فقهاء ودعاة دارسين وبطريقة علنية وواضحة.. أم يستطيعه أى فرد أو جماعة وبطريقة سرية ومغلقة؟

٥- هناك من بعض الدارسين من يشكك فى حد الردة، ويقول إن حد الردة ليس موجودا صراحة فى القرآن الكريم... فهل هذا صحيح؟

٦- هل يتعارض ما ورد فى القرآن الكريم عن حرية العقيدة واعتبار الحكم على اسلام الفرد من اختصاص الحق سبحانه وتعالى، مع القول بحق أى فرد أو جماعة فى تكفير فرد أو الحكم بأنه مرتد؟

٧- المعروف أن فضيلتكم اشتركتم فى ندوة كان فرج فودة طرفا فيها، وكان ذلك فى معرض الكتاب فى يناير من العام الماضى قبل اغتياله بنحو ستة أشهر، فهل كان قبولكم للاشتراك فى هذه الندوة لمناقشة فرج فودة كمسلم أو محاولة استتابته كمرتد؟

٨- حماية لأنفسنا وأبنائنا وشبابنا من الزلل، ما الذى ورد فى كتابات فرج فودة يجعله فى موضع الشبهة بالكفر أو الردة؟

فضيلة الامام.. إن الدعوة ضريبة وفرض.. وأحسب أن تساؤلاتي هى أمانة فى عنقك كداعية للرد عليها، مع كل تقديرى واحترامى.

صلاح منتصر

رد من الغـــزالى

أبدأ أولا وأشكر فضيلة الشيخ محمد الغزالي على سرعة استجابته بالرد على ما وجهته إلى فضيلته من أسئلة (أهرام الأحد ٧/١٨).. وقد أرسلها لي مكتوبة بخط اليد مع مقدمة، بأمل نشرها كاملة دون تلخيص وفإنى قمت عنكم بمهمة الايجاز وأحسب أن أى نقص فى العبارة يفسد الرد.. وهذا ما لا يرضيكم وهاأنذا أنشر نص الرد كاملا:

١- أى الدرجتين أعلى فى المعصية: الكافر أو المرتد؟

جواب: الكافر أقل سوءا من المرتدا فإننى قد اشترك فى عمل تجارى مثلا مع كافر بالاسلام، يهوديا كان أو نصرانيا، وفى كلتا الحالتين يجب على البر بهم وبذل الود لهم. أما المرتد فهو كخائن الوطن منبوذ مكروه، وقد استعمر الاوروبيون أرضنا ومحوا شرائعنا وشعائرنا، فمن انضم إليهم فى حربنا وسخر من ديننا وتراثنا، فقد انضم اليهم فى عداوتهم.. فكيف نصادقه؟

٢- متى يكون الفرد كافرا ومتى يكون مرتدا؟

جواب: الكافر امرؤ خالى البال من تعاليم الاسلام. لعلها لم تبلغه أو بلغته ولم يقتنع بها. ولاسبيل لنا عليه إلا إذا اعتدى علينا. أما المرتد فهو رجل كان منا وعرف ما نحن عليه ثم رأى لمآرب خاص أن ينضم الى خصومنا، وأن يؤيدهم بما يستطيع. أى أنه خائن غادر. أما إن كانت لديه شبهة عقلية فلابد من إزالة شبهته ومحو ما يتعلق به من أوهام ولو ظل سنين على قيد الحياة.

٣-من الذى يملك تكفير فرد أو الحكم عليه بالردة؟

جواب: أهل الذكر وحدهم.. أعنى الراسخين فى العلم، فإن اتهام فرد بالكفر جريمة والاسلام دين مضبوط التعاليم. فمن استباح الخمر مثلا وسخر من حرمتها، أو من ترك الصلاة جاحدا واستهزأ بشريعتها فليس بمسلم، بل هو ناقض للمجتمع، ومنكر للوحى

وخارج على الأمة.

وسلطة الاتهام بالكفر محددة، وليست كلأ مباحاً لأى انسان.

٤- هل يحتاج الأمر السابق إلى فقهاء ودعاة دارسين وبطريقة علنية واضحة، أم يستطيعه أي فرد أو جماعة وبطريقة سرية مغلقة؟

جواب: قلنا إن الفقهاء الثقات وحدهم هم مصدر الفتوى. ورأيهم يكون واضحا ومعلنا. إلا إذا كان الإسلام مضطهدا وحرية العمل به مصادرة. إن جو الحرية الرحب هو الذى يستطاع الأخذ والرد فيه، ولن تكون الحرية لطرف واحد بداهة، بل تضمن الحرية لجميع الأطراف يقولون مالديهم فى أمان.

وبقيت أربعة اسئلة أخرى سبق أن وجهتها إلى فضيلة الشيخ.. أكمل بإذن الله غدا رده عليها.

صلاح منتصر

بقية رد الغزالى

فى عمود أمس نشرت النص الكامل لما تضمنته رسالة فضيلة الشيخ محمد الغزالى ردا على أربعة أسئلة سبق أن وجهتها إليه، وفيما يلى بقية إجاباته عن أربعة أسئلة أخرى أنشرها بالنص دون انتقاص حرف واحد.. حتى علامات التعجب، فهى كما وردت فى رسالة فضيلته:

٥ - هناك بعض الدارسين الذين يشككون في حد الردة.. ويقولون إنه ليس موجودا صراحة فى القرآن الكريم فهل هذا صحيح؟

جواب: نعم لم يرد فى القرآن الكريم قتل المرتد، وإنما وردت بذلك السنن الصحاح. وعندى أن جريمة الردة متفاوتة السوء والخطر، وقد تستحق القتل إذا ساوت ما نسميه الآن الخيانة العظمى، أو مانسميه الخروج المسلح على الدولة. وقد تكون شبهة عارضة

يكتفى فيها بالتوبة النصوح. وأمام القضاء تعرف الحقيقة ويتحدد العقاب العدل ويوزن خطأ كل فرد!!

٦-هل يتعارض ماورد فى القرآن الكريم من اعتبار الحكم على إسلام الفرد من اختصاص الحق سبحانه وتعالى، مع القول بحق إى فرد أو جماعة فى تكفير فرد أو الحكم بأنه مرتد؟

جواب: إن قلوب الناس الى الله بيقين.ولكن لمسالكهم حدودا وضوابط من وضع الله ذاته، وإلا سرت الفوضى بين الناس. فمن يدعو إلى ترك العلاقات الجنسية حرة، ويمارى فى جريمة الزنا وعقوبتها، لا يمكن اعتباره مسلما لأنه مخاصم لحكم الله وخارج عليه. ولذلك قال فى ضرورة الطاعة التامة«فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم فى الدين».. فما العمل اذا لم يتب ويقم الصلاة ويؤت الزكاة؟ حكم الله واضح.

٧- اشتركت فى مناظرة مع فرج فودة لأنى كنت طامعا - إذا شرحت له الحق، وبسطت أدلته - أن أعود بالرجل إلى الايمان، ولكنى وجدته يكره الاسلام ونظامه، وينكر صلاحية أحكامه للبقاء. أي أنه يؤيد حكم الإعدام الذى أصدره الاستعمار على شريعتنا وينحاز إلى اعدائنا بصراحة!!

هذا وقد أصدر نفر من علماء الأزهر كتابا تضمن ما نسب إلى فرج فودة من خروج على الاسلام واستهزاء بتعاليمه.. ويستطيع الأستاذ صلاح منتصر أن يقرأ هذا الكتاب.. ذلك وأقول أخيرا إننى رجل من الدعاة إلى الله، لا أتمنى إلا الحرية لى ولخصومى على السواء، وأكره العدوان والمشاكسة، ولكنى أشكو من أن دينى يجار عليه وينتقص منه ويحرم أهله ما يسمى فى عصرنا بحقوق الانسان، وان المنتمين إلى هذا الدين فى طور سيىء من تاريخه، وتكاد تذهب كراماتهم الخاصة والعامة فى مهب الرياح.

محمد الغزالى

ثم يبقى سؤال أظن من حقنا على فضيلة الشيخ أن يجيب عنه وهو: ماذا إذا قتل إنسان إنسانا اخر بحجة أنه كفر أو ارتد.. ما هى عقوبته؟ هل يقتل قصاصا أم تعزيرا، أم نقول - كما قد فهم البعض من شهادتكم أمام المحكمة - بأنه لا عقوبة عليه؟.

صلاح منتصر

عقوبة قتل المرتد

كان سؤالي الاخير إلى فضيلة الشيخ محمد الغزالي هو: إذا قتل إنسان إنسانا اخر بحجة أنه كفر أو ارتد.. فما عقوبته؟ هل يقتل قصاصا أم تعزيرا، أم نقول - كما فهم البعض من شهادتكم أمام القضاء - بأنه لا عقوبة عليه؟

وقد تلقيت شاكرا رد فضيلة الشيخ الغزالي.. وفيما يلي نصه كما أنقله من رسالته المكتوبة بخط يده:

«إذا ارتد أحد عن الاسلام رفع أمره إلى القضاء ليبت في مصيره وفق حكم الله.. وقد قلت: ان جريمته إذا ساوت الخيانة العظمى حكم القضاء بقتله. وتتقرر هذه المساواة في حالات شتى نذكر منها: التهوين من شأن القرآن والطعن في مكانته، وجحد الفرائض المعلومة من الدين بالضرورة والدعوة إلى تركها، واستباحة الكبائر وطلب فتح حانات الخمور ومواخير البغاء.. والسخرية من الحدود الشرعية، وإهانة الرسول صلى الله عليه وسلم، إلى آخره.. فإذا أعلن المرتد توبته وأصلح نفسه سقط الحد عنه.. وعاد مسلما كما كان.. وليس للجمهور إقامة الحدود أو ايقاع العقوبات من قصاص وتعزير فذلك للقضاء، ومن فعل شيئا من ذلك فقد افتأت على السلطة.. وهنا يقوم القضاء بتعزيره حسب ما يصون المصلحة العامة وهيبة القضاء.

وليست هنالك عقوبة محددة لهذا المسلك.. بيد أننا نلفت النظر إلى أن التهاون في معاقبة المرتدين يفتح باب الفوضى. ومعروف أن هناك من ارتد وبسطت عليه بعض الحكومات حمايتها كسلمان رشدي، واعتقادي ان حكومتنا ترفض هذا السلوك، وأن قضاءنا - مع غيبة التعاليم الإسلامية - سيمنع هذه الفوضى، ويصون حق الله سبحانه في ذلك، ولكم الشكر على سعة صدركم وكريم خلقكم».

محمد الغزالي

ولعلنا بعد نشر نص الرسالتين اللتين تضمنتا رد فضيلة الشيخ الغزالى على ماوجهته إليه من أسئلة نفتح الباب لمن يريد التعليق.. راجيا ممن يقول رأيه مراعاة القراءة الجيدة لكلمات الشيخ، ولا مانع من إعادة قراءتها مرة وأكثر حتى لا يختلط عليه الأمر ويعلق على معنى لم يقصده، وأن يكون الحديث موضوعيا وموجزا كلما أمكن، وأن يتم فى إطار الاحترام الكامل للشيخ.. فقد نتفق أو نختلف على بعض ما يقول، ولكننا بكل العفة والموضوعية نتحاور ونتبادل الأفكار.

صلاح منتصر

وللمفتــــى كلمــــة

كتب المفتى مقالاً مطولاً بجريدة الأهرام تحت عنوان «كلمة عن الردة والمرتدين».. تقريبا ذهب فيه إلى ما ذهب إليه علماء الأمة فى هذه القضية.. بيد أنه ركز تركيزاً شديداً على قضية من ينفذ حكم الردة وبالتأكيد وصل إلى النتيجة التى نظن أنه كتب المقال من أجلها وهى أن السلطة- أو من ينوب عنها- هى المسئولة عن تنفيذ هذا الحكم وليس أحاد الناس، ونحن مع فضيلة المفتى فيما ذهب إليه تماماً ولكن تبقى نقطة هامة لم يتطرق إليها المفتى وهى: ماذا لو أن السلطة تقاعست عن أداء دورها ولم تقم بمعاقبة المرتد؟ أو لو أن رؤوس السلطة أنفسهم هم الذين يشجعون على الضلال والردة، فما الرأى فى ذلك؟ تلك هى الحلقة المفقودة فى مقال المفتى الذى ننشره كاملاً.

الافتاء السليم والافتاء السقيم

كلمة عن الردة والمرتدين

بقلم الدكتور: محمد سيد طنطاوى
مفتى الديار المصرية

هذا موضوع أكره الكتابة فيه لأسباب من أهمها: أنى لم أسمع طوال حياتى أن مسلما أعلن ردته عن الإسلام، إلا أنى اضطررت إلى الكتابة فيه بعد أن كثر القيل والقال من حوله، ولذا فأنا سأركز كلامي عى ايراد حقائق محددة أجملها فيما يلى:

الحقيقة الأولى: أن الإنسان السوى لا يستطيع أن يعيش دون عقيدة يحيا بها ولها، ولا يستطيع أن يحيا حياة مستقرة دون أن يشعر -لا سيما عند الشدائد والمحن- ان هناك قوة فوق قوته، هو فى حاجة شديدة إلى عونها وعطائها. وهذه القوة قد تمثلها بعض الناس فى الأوثان، أو الشمس، أو الكواكب أو النار، أو غير ذلك من المخلوقات..

أما العقلاء من الناس، فقد استجابوا لدعوة الأنبياء والصالحين، فايقنوا أن هذه القوى مجتمعة هى من مخلوقات الله -عز وجل- الذى لا تعنو الوجوه إلا له، ولا تصح العبادة لأحد سواه.

ورحم الله الأستاذ العقاد، فقد قال فى كتابه «الله» ص ١٤: فى الطبع الإنسانى جوع إلى الاعتقاد، كجوع المعدة إلى الطعام، ولنا أن نقول: إن الروح تجوع كما يجوع الجسد، وأن طلب الروح لطعامها كطلب الجسد لطعامه.

ثم يقول -رحمه الله: «حق لا يقبل المراء أن الحاسة الدينية بعيدة الغور فى طبيعة الإنسان، وحق لا يقبل المراء ان الانسان يجب أن يؤمن، ولا يستقر وسط هذه العوالم بغير إيمان.. وقد اتفق علماء المقابلة بين الأديان، على تأصيل العقيدة الدينية فى طبائع بنى الإنسان من أقدم أزمنة التاريخ».

الحقيقة الثانية: أن العقيدة الدينية السليمة، متى استقرت فى النفس واقتنع بها العقل، وتمكنت من الوجدان، وخالطت بشاشتها القلوب، هان فى سبيلها كل شىء، وضحى الإنسان من أجلها بنفسه وماله وولده، ودافع عنها بكل ما يملك من وسائل، وكانت غيرته عليها أشد من غيرته على عرضه، واستقبل الموت من أجلها بصبر جميل، ووجه باسم، ونفس مطمئنة، وقلب سليم.

وانظر إلى سحرة فرعون، لقد كانوا قمة فى إخلاصهم لعقيدتهم بعد أن استقرت فى قلوبهم، لقد هددهم فرعون بعد أن قالوا: «آمنا برب هارون وموسى» بتقطيع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ويصلبهم فى جذوع النخل، ولكنهم لم يلتفتوا إلى هذا التهديد بل قالوا له: «لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذى فطرنا، فاقض ما أنت قاض...

وهذا زيد الخزرجى، أسره المشركون فى أعقاب إحدى المعارك وخرجوا به إلى مكان فى مكة لقتله، ولما أرادوا قتله اقترب منه أبو سفيان- وكان مازال مشركا - وقال له: نشدتك الله يا زيد، أتحب أن محمدا - صلى الله عليه وسلم - عندنا الآن فنضرب عنقه بدلا منك وأنت فى أهلك؟ فقال زيد: والله ما أحب أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم فى مكانه الذى هو فيه، تصيبه شوكة تؤذيه، وإنى جالس فى أهلى»، فقال أبو سفيان: ما رأيت أحدا من الناس يحب أحدا كحب أصحاب محمد محمدا.

الحقيقة الثالثة: أن الأديان والعقائد لا إكراه عليها، وإنما هى وليدة الرضا والاختيار والاقتناع، ومن الآيات القرآنية التى أكدت هذه الحقيقة قوله: «لا إكراه فى الدين، قد تبين

الرشد من الغى، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم» [البقرة: ٢٥٦]. ولقد أهدر الاسلام كل قول أو فعل يأتى عن طريق القهر والاجبار، وذلك لأن الاسلام دين يخاطب العقل، فى أحكامه وتكليفه، وأوامره، ونواهيه، بل إن العقل أساس التكليف فى شريعة الإسلام، ومادام الأمر كذلك لم يكن من المعقول أن يلجأ الإسلام فى دعوته إلى ما يتنافى مع الاختيار من إكراه أو قهر، لأن الإكراه فضلا عن منافاته لمبادئه، لا فائدة من ورائه، لأنه عن طريقه يأتى المنافقون وليس المؤمنون، وإنه لمن اليسير أن تجعل غيرك يعمل على حسب ما تحب فى الظاهر، ولكن من العسير- بل من المستحيل- أن تجعله يعتقد أو يؤمن رغم أنفه.. والدين الاسلامى لا يقبل إلا الايمان الصادر عن يقين وإذعان.. هذا، ولم يلجأ المسلمون فى يوم من الأيام إلى الإكراه واتخاذه وسيلة من وسائل الدعوة إلى الإسلام.. ومن يلجأ منهم إلى ذلك يكون بعيدا عن الفهم السليم لأحكام الإسلام وآدابه وهداياته.

الحقيقة الرابعة: أن الإنسان يكون مسلما إذا نطق بالشهادتين، بأن قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ومتى أقر بذلك أجريت عليه أحكام المسلمين حتى ولو كان باطنه يخالف ظاهره، لأننا مأمورون أن نحكم على الناس بظواهرهم، أما بواطنهم فمردها إلى الله -تعالى- وحده.

وقد عقد الإمام النووى فى كتابه: «رياض الصالحين» بابا لهذه الحقيقة أسماه: «باب إجراء أحكام الناس على الظاهر، وسرائرهم إلى الله -تعالى-».. ومن الأحاديث التى أوردها فى هذا الباب ما جاء فى الصحيحين عن أسامه بن زيد -رضى الله عنهما- قال: بعثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى جهينة فصحبنا القوم على مياههم، ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم، فلما غشيناه قال: لا إله إلا الله. فكف عنه الأنصارى، وطعنته برمحى فقتلته، فلما قدمنا المدينة بلغ ذلك النبى -صلى الله عليه وسلم- فقال لى: يا أسامة أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله؟ قلت يا رسول الله، إنما قالها متعوذا -أى:

معتصما بها من القتل لا معتقدا لها- فقال مرة أخرى: أقتلته بعد أن قال لا اله الا الله؟ فمازال يكررها على حتى تمنيت انى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم.

وفى رواية انه -صلى الله عليه وسلم- قال له: يا أسامه، أقال الرجل لا إله إلا الله وقتلته؟ فقلت: إنما قالها خوفا من السلاح.. فقال: فهلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟..

وفى الصحيحين -أيضا- عن أبى هريرة رضى الله عنه -أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله».

فهذه الأحاديث الصحيحة صريحة فى أن الإنسان يدخل فى الإسلام بالشهادتين، فمن نطق بهما كان مسلما، وأجريت عليه أحكام المسلمين، وإن كان باطنه يخالف ذلك.

الحقيقة الخامسة: ان كل ذنب يفعله الإنسان قابل للمغفرة، ما عدا الإصرار على الإشراك بالله -تعالى- والدليل على ذلك قوله -سبحانه- : «إن الله لا يغفر أن يُشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما» [النساء].

وقد أورد الإمام ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية ثلاثة عشر حديثا تتعلق بها، ومنها ما جاء عن جابر بن عبد الله -رضى الله عنهما- أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: لا تزال المغفرة على العبد مالم يقع فى الحجاب. قيل: وما الحجاب يا رسول الله؟ قال: الإشراك بالله ثم قرأ هذه الآية الكريمة.

وقال الألوسى عند تفسيره لهذه الآية: «ثم إن هذه الآية كما يرد بها على المعتزلة.. الذين يسوون بين الإشراك بالله، وبين ارتكاب الكبيرة بدون توبة - يرد بها - أيضا على الخوارج الذين زعموا ان كل ذنب شرك، وأن صاحبه مخلد فى النار».

ومما يدل - أيضا على أن الإشراك بالله -تعالى- هو الجريمة الكبرى التى لا تقبل

المغفرة، وأن كبائر المعاصى تنقص الإيمان ولكنها لا تهدمه، وأن مرتكب المعاصى أمره مفوض إلى الله -تعالى- إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه، ومما يدل على ذلك ما جاء فى الصحيحين عن عبادة بن الصامت -رضى الله عنه- أن النبى -صلى الله عليه وسلم- قال وحوله عصابة من أصحابه: «بايعونى على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا فى معروف. فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به فى الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه. فبايعناه على ذلك».

الحقيقة السادسة: أن الأصل فى علاقة المسلم أن تقوم على حسن الظن ما لم يقم دليل واضح على غير ذلك، وأنه لا يجوز تكفير المسلم أو تفسيقه بغير برهان صحيح. فقد أخرج الشيخان عن ابن عمر -رضى الله عنهما- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه».

وعن أبى ذر -رضى الله عنه- أنه سمع النبى -صلى الله عليه وسلم- يقول: من دعا رجلا بالكفر. أو قال عدو الله وليس كذلك. إلا حار عليه - أى: رجع عليه ما قاله...

وروى البخارى عن أبى ذر - أيضا - أنه سمع النبى - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا يرمى رجل رجلا بالفسق أو الكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك».

وفى الصحيحين عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، وكونوا عباد الله إخوانا كما أمركم..»

وأبلغ من كل ذلك قوله تعالى: «ياأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم، ولا تجسسوا، ولا يغتب بعضكم بعضا، أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا

فكرهتموه....» [الحجرات: ١٢].

الحقيقة السابعة أن الردة يقصد بها فى اصطلاح الفقهاء: رجوع المسلم العاقل البالغ عن الإسلام باختياره دون إكراه، إذ الإكراه على التلفظ بكلمة الكفر لا يخرج المسلم عن اسلامه مادام قلبه مطمئنا بالإيمان.

قال -تعالى- : «من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان، ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم» [سورة النحل: الآية ١٠٦].

والمسلم لا يعد مرتدا إلا إذا أنكر أمرا معلوما من الدين بالضرورة، كإنكاره لوحدانية الله - تعالى - ولنبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - ولكون القرآن من عند الله وكاستهزائه بشعائر الإسلام وأركانه وآدابه وأحكامه.

وكاستحلاله لما حرم الله -تعالى- كشرب الخمر، وتعاطى الربا، وقتل النفس.....

والذى يملك الحكم بارتداده هم أهل العلم الذين يوثق بفقههم وأمانتهم، بعد مناقشتهم له، ومحاولتهم إزالة الشبهات التى انحرفت بتفكيره إلى الباطل، وبعد استتابته لفترة قد تكون ثلاثة أيام أو أكثر مادام هناك أمل فى إقناعه وفى إزالة شبهاته، وبعد تحذيره من سوء عاقبة ارتداده فى الدنيا والاخرة، قال - تعالى - «ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة، وأولئك أصحاب النار هم فيهم خالدون» [سورة البقرة: ٢١٧].

ولا يصح رمى المسلم بالردة إلا إذا حكم الراسخون فى العلم بذلك، فلقد نُسب إلى الإمام مالك أنه قال: «من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجها، ويحتمل الإسلام من وجه واحد، حُمل أمره على الإسلام».

الحقيقة الثامنة: ان المرتد إذا أصر على ردته عن الإسلام، وجاهر بذلك وأساء إلى

الإسلام والمسلمين، وحكم بذلك الراسخون فى علمهم وفقههم، رفع أمره إلى الهيئات القضائية المختصة بالفصل فى مثل هذه الأمور، لكى تصدر حكمها العادل المستمد من أحكام الشريعة الاسلامية، وهذا الحكم قد يصل إلى القتل أو إلى ما هو أقل من ذلك كالسجن، إذ أمام القضاء العادل المختص تُعرف الحقيقة، ويتحدد العقاب المناسب، ويوزن خطأ كل فرد بميزان العدالة الدقيق.

ومبلغ علمى أن قانون العقوبات المصرى، قد وردت عليه تعديلات، تتضمن عقوبات رادعة، لكل من يهاجمون العقائد الدينية، ويشككون فى صحة أحكام الشريعة الإسلامية، ويسخرون منها.....

الحقيقة التاسعة: أن تحديد العقوبة على المرتد وتنفيذها من حق ولى الأمر أو نائبه كالهيئات القضائية والتنفيذية، ولا يصح للأفراد أن يقوموا بهذه المهمة التى هى من اختصاص ولى الأمر أو نائبه، وذلك لأن من شأن الأمة المنظمة أن يكون لها راع يرعاها، ويفصل فى أمورها، ويعينه على ذلك أهل الحل والعقد، وأرباب المشورة والرأى، وأصحاب القدرة على المساعدة والمعونة، ولأن الأمة تتكون من أفراد تتعدد مصالحهم، وتختلف مشاربهم وأفكارهم وآراؤهم تبعا لمؤثرات متنوعة، ولو ترك لكل فرد يفعل ما يريد على حسب هواه، لصارت الأمور فوضى فى الأمة، ولسادها الاضطراب والفساد....

قال القرطبى عند تفسيره لقوله -تعالى- «ياأيها الذين آمنوا كُتب عليكم القصاص فى القتلى....» جـ ٢ ص ٢٤٤:

لا خلاف فى أن القصاص فى القتل لا يقيمه إلا أولو الأمر، فرض عليهم النهوض به، وإقامته كالحدود، وغير ذلك، لأن الله - تعالى - خاطب جميع المؤمنين بالقصاص، ثم لا يتهيأ للمؤمنين جميعا أن يجتمعوا على أنفسهم فى اقامة القصاص وغيره من الحدود».

وهكذا نرى أن هناك إجماعا من الفقهاء على أن تنفيذ الحدود، وتحديد العقوبات على

الجرائم، من واجب ولى الأمر أو نائبه، كالهيئات القضائية والتنفيذية، حماية لأمن الأمة، وصيانة لها من الاضطراب والفساد.

الحقيقة العاشرة: أن أى فرد أو جماعة تقوم بقتل شخص أو الاعتداء عليه بحجة أنه مرتد، وبغير إذن ولى الأمر أو نائبه، يكون هذا الفرد أو تلك الجماعة قد تجاوزت حدودها واعتدت على حق غيرها، ويجب محاكمة ذلك الفرد أو تلك الجماعة أمام الهيئات القضائية المختصة التى تزن الأمور بميزان العدل، وتحكم بالعقوبة التى تراها مناسبة.

وهذا - أيضا - مما أجمع عليه العلماء وقررته شريعة الاسلام التى تقوم على العدالة والنظام الدقيق، وإعطاء كل ذى حق حقه دون إفراط أو تفريط.

هذا، وإن دين الإسلام واضح فى عقائده وعباداته وتشريعاته وأحكامه وآدابه... ومن دخله عن اقتناع ويقين فمرحباً به، ومن خرج منه فيما بينه وبين نفسه لأن أحكامه لا تتفق مع هواه وشهواته وأطماعه ورذائله... فإلى حيث ألقت، والله -تعالى- يقول: «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» أما الذى يجاهر بالخروج من الاسلام، ثم يسخر من أحكامه، ويهاجم تشريعاته وآدابه. ويقذف نبيه -صلى الله عليه وسلم - وأتباعه بكل نقيصة، كذبا وزورا وبحثا عن المال أو الشهرة الزائفة، فنحن له بالمرصاد، ويجب أن تُنزل به الهيئات القضائية ما يستحق من عقاب، لا من أجل ردته فحسب، وإنما من أجل كذبه وفجوره وقذفه للأطهار، وتعمده الإساءة إلى الحق وأهله ومحاربته لله ولرسوله، وصدق الله إذ يقول: «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، ويتبع غير سبيل المؤمنين، نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا» والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم.

رد لجنة الفتوى بالأزهر:

لا يجوز أن يتهم أحد إنسانا بالردة أو يعاقبه

أكدت اللجنة العليا للفتوى بالأزهر الشريف أنه لا يجوز لأحد من الناس أن يتهم إنسانا بالردة دون علم حقيقي بثبوتها، ولا يجوز أن يوقع العقوبة عليه حتى لو حصل العلم بثبوتها، فالحدود بالذات لا توكل لأحد من الناس، بل يقوم ولي الأمر بتنفيذها بعد استقصاء كل الاجراءات المطلوبة.

أوضحت اللجنة أن من يتهم أحدا بالكفر أو الردة دون علم حقيقي، يصدق عليه قول الرسول صلى الله عليه وسلم «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه».

وأضافت اللجنة أن من يقوم بتوقيع عقوبة حدية بدون إذن من ولي الأمر يرتكب إثما عظيما له عقوبته الشديدة في الأخرة.. ويجوز لولي الأمر أن يعاقبه بعقوبة تعزيرية وذلك منعا للفوضى وإقرارا للأمن والنظام.

وأشارت اللجنة إلى أن الاسلام حرم على المسلم أن يرتد عن دينه وذلك لقوله تعالى:

«ومن يرد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والأخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون».

وأكدت لجنة الفتوى أن العلماء قرروا أن المرتد يستتاب بمدة كافية، وإلا وجبت عقوبته إذا أصر على موقفه. وجاء في تحديد العقوبة قوله صلى الله عليه وسلم: «من بدل دينه فاقتلوه».

وأنه لا يمكن لأية عقوبة أن تتم إلا بأمرين: أولهما التأكد من ثبوت الجريمة واستقصاء كل ملابساتها والاطمئنان إلى أنه لا توجد أية شبهة فيها، ولا يكون هذا التأكد إلا بمعرفة المسئولين المختصين الذين يملكون من الوسائل ما يمكنهم من أن يحققوا أركان الجريمة وينفوا الشبهات عنها.

وثانيهما: أن العقوبة إذا وجبت لا يجوز تنفيذها إلا بمعرفة من قاموا بتحقيق أسبابها، وهم المسئولون وحدهم.

ورد من هيئة الدفاع

حمدا لله تعالى.. والقائل فى كتابه الحكم (الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله..)

وصلاة وسلاماً على رسولنا الكريم القائل:

(ألا إن الكتاب والسلطان سيفترقان فلا تفارقوا الكتاب..)

- مشايخنا الكرام (أعضاء لجنة الفتوى بالأزهر الشريف)

تحية من عند الله مباركة طيبة

وسلم الله عليكم ورحمته وبركاته..

قد قرأنا نص بيانكم المنشور فى صحف اليوم الجمعة ٩٣/٧/٩، والخاص بالرد على شهادة الشيخ الغزالى أمام محكمة أمن الدولة العليا فى قضية المدعو فرج فودة..

وقبل تعليقنا على نص البيان المنشور، نود أن نذكر أننا تمنينا أن نستمع إلى شهادتكم ورأيكم فى نفس القضية وأمام نفس المحكمة، ليقيننا بأن قضيتنا هذه لا يختلف عليها، ولا يشك أحد فى صحة ما ذهبنا إليه فيها.. وما منعنا من ذلك إلا علمنا بما يمر به الأزهر الشريف من محنة وغمة.. نسأل الله تعالى أن يكشفها ويكتب له السلامة منها..

وإن كان ذلك لم يمنعنا من دعوة بعض علماء الأزهر الشريف الذين لهم دور بارز فى الساحة الإسلامية.. (أكرمهم الله وأجزل لهم العطاء..)

أما تعلينا على ما جاء فى (بيان اللجنة الموقرة) فيتخلص فى الاتى:-

أولا:

(١) إن البيان- وهو الذى صدر تعليقاً على شهادة الغزالى فى قضية مقتل فرج فودة- لم يتعرض من قريب أو بعيد لتفنيد آرائه.. وبيان معتقداته وأفكاره وحكم الاسلام فيها. وان كنا نعتقد أن البيان تعرض لها على استحياء.

ونحن بدورنا نذكر: هل ما كان يدعو إليه فرج فودة يخرج عن إطار ما ذكروتموه فى

بيانكم من جحدٍ لمعلوم من الدين بالضرورة، واستهزاء بالشريعة ووصمها بعدم الصلاحية..؟

ألم يصرح فرج فودة علانية بعدم صلاحية الشريعة فى عصرنا هذا.. ألم يعتبر تطبيق الشريعة ردة حضارية؟

ألم يعلنها صريحة مدوية أنه يرفض تطبيقها بل ويعترض على بعض أحكامها؟ ألم يذكر فرج فودة أن القانون الوضعى هو أفضل من شريعة الله تعالى؟

ان كنتم حضراتكم لم تقرأوا أقواله - ولا نظن ذلك - فسوف نعرض لحضراتكم بعضاً منها..

يقول فرة فودة فى كتاب (حوارات حول الشريعة لأحمد جودة ص١٤ - ١٥):

- (ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الاسلامية، فوراً أو خطوة خطوة..) ويقول أيضا فى نفس المصدر والصفحات:

- (عموما هناك قاعدة إسلامية تقول: يجوز ارتكاب معصية اتقاء فتنة.. لذلك فأنا أقول اذا كان عدم تطبيق الشريعة معصية فلتكن معصية، نسعد بارتكابها اتقاء لما هو أسوأ وهو الفتنة الطائفية.. الدولة الدينية سوف تقود للحكم بالحق الالهى.. وهو حكم جاهل وكثيرا ما أدى لمظالم ومفاسد تقشعر منها الأبدان، وسوف يؤدى إلى نفس الشيء فى العصر الحالى..)

- ويقول: (ولهذا كله أرفض تطبيق الشريعة، وصوتى عال جداً فى هذا الصدد)..

- ويقول فى كتاب (الطائفة إلى أين) ص ٢٠:

(إن الدعوة لإقامة دولة دينية فى مصر تمثل ردة حضارية شاملة بكل المقاييس).

- وفى كتاب (حوار حول قضايا إسلامية ص ١٧٢) يقول:

(إن الاسلام دين وليس دولة، وإن الدولة الإسلامية على مدى التاريخ الإسلامى كله

كانت عبئا على الإسلام وانتقاصا منه وليس إضافة إليه..)

- ويقول في نفس المصدر ص ١٧٨ - ١٧٩:

(أنا أرى أن حجم الانحلال الموجود في المجتمع المصرى أقل بكثير اليوم على مدى التاريخ كله، وفى رأيى أن القانون الوضعى يحقق صالح المجتمع فى قضايا الزنا مثلا أكثر مما ستحققه الشريعة لو طبقت..)

- وفى كتاب (الحقيقة الغائبة ص ١٢١) يقول:

(والنتيجة ببساطة أن القانون الحالى يعاقب على جرائم تعسر على الشريعة أن تعاقب عليها، ويعكس احتياج المجتمع المعاصر بأقدر مما تفعل الشريعة)..

- هذا فضلا عن رفضه واستهزائه بالكثير من الاحكام الاسلامية.. وسبه وطعنه المباشر الصريح فى صحابة رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم.. مما يضيق المقام بذكره.. ونظن أن ما ذكرناه كافيا ليحكم على مثل هذا العلمانى بالردة والكفر والخروج من الملة.

- فهل هناك استهزاء أكثر من هذا!!؟

- وهل هناك انكار لمعلوم من الدين بالضرورة أعظم من إنكاره لشريعة الله تعالى!؟

** إذن لنا أن نتساءل.. لماذا لم يذكر البيان حكماً صريحاً فى (فرج فودة) ومثله لا يختلف عليه!!؟

ثانياً: ذكر البيان أن إقامة الحدود إنما هى من اختصاص الحاكم وولى الأمر فقهياً..

ونحن إذ نسلم بهذه القضية نتساءل: هل الحاكم وولى الأمر فى مصر الآن يطبق الحدود ويقيم الشرع!؟

وأين تطبيق حد الردة الذى يقيمه ولى الأمر فى مصر!؟

ألم يكن فرج فودة يصرح علانية بكفره بالشريعة ورفضه لها، وتفتح الدولة له جميع أبوابها من اعلام.. وندوات.. ومؤتمرات . بل ومقابلات رسمية مع (ولى الأمر)..

.. بل والأكثر من ذلك أن يقترح على ولى الأمر ويدلى بوجهات نظر أمامه فى لقاء

رسمى ويستمع ولى الأمر لارشاداته ويطلب منه أن يكتب اقتراحاته ويقدمها له.

ألم يحكم القضاء على المدعو (علاء حامد) بسجنه لطعنه فى الدين وسبه الرسول صلى الله عليه وسلم، بل وسائر أنبياء الله فى رواياته، ثم يأمر (ولى الأمر) بالعفو عنه وعدم تنفيذ العقوبة؟!

وعندما كتب (نجيب محفوظ) روايته (أولاد حارتنا) وفيها ما فيها من الطعن فى الله تعالى ورسله الكرام صلى اللع عليهم وسلم وصادر الأزهر الشريف كتابه قبل ما يزيد على ثلاثين سنة.. ثم رأينا (ولى الأمر) فى هذه الأيام يصرح بنشرها وتوزيعها.

- أين إذن ولى الأمر الذى يقيم حد الردة.. وكيف نشترط إذنه وهو يحمى أهل الردة ويفتح لهم الأبواب الموصدة بل ويعفو عنهم ويطلب ارشاداتهم..

ثم أين هى عقوبة الردة فى القانون الوضعى المطبق الآن فى مصر؟! إن القانون المصرى الان لا يعاقب على الردة وتغيير الدين. ويقول الشيخ عبد القادر عودة فى التشريع الجنائى جـ ١ ص ٥٣٦ - ٥٣٧ ما نصه:

«وتختلف القوانين عن الشريعة الإسلامية فى أنها لا تعاقب على تغيير الدين بالذات، ولكنها تأخذ بنظرية الشريعة وتطبقها على من يخرج على النظام الذى تقوم عليه الجماعة، فالدولة الشيوعية تعاقب من عاياها من يترك المذهب الشيوعى وينادى بالديمقراطية والفاشية، والدولة الفاشية تعاقب من يخرج على الفاشية وتعتبرها جريمة.. فالخروج على المذهب الذى يقوم عليه النظام الاجتماعى فى دائرة القانون يقابل الخروج على الدين الإسلامى الذى يقوم عليه نظام الجماعة فى الشريعة الإسلامية. والخلاف بين الشريعة والقوانين فى هذه المسألة خلاف فى تطبيق المبدأ وليس خلافا على ذات المبدأ، فالشريعة الإسلامية تجعل الاسلام أساس النظام الاجتماعى، فكان من الطبيعى أن تعاقب على الردة لتحمى النظام الاجتماعى، والقوانين الوضعية لا تجعل الدين أساساً للنظام الاجتماعى، وإنما تجعل أساسه أحد المذاهب الاجتماعية.. فكان من الطبيعى ألا تحرم

تغيير الدين، وأن تهتم بتحريم كل مذهب اجتماعي مخالف للمذهب الذى أسس عليه نظام الجماعة.

وقد جرى قانون العقوبات المصرى مجرى القوانين الوضعية التى أخذ عنها، فلم ينص على عقاب المرتد مع أن الإسلام هو أساس نظام الجماعة في كل البلاد الإسلامية. ولكن عدم النص على عقاب المرتد، لا يعنى أن الردة مباحة لأن الردة جريمة يعاقب عليها بالقتل حدا طبقا لنصوص الشريعة الإسلامية، تلك النصوص التى لا تزال قائمة ولا يمكن أن تلغى أو تفسخ بالقوانين الوضعية ما بقى الإسلام قائما، كما بينا ذلك من قبل) أ.هـ .

ثالثا: لِمَ لم يوضح البيان حقيقة الحال الذى نعيشه هذه الأيام فى مصر؟ لماذا لم يذكر البيان ماذا يجب على الأمة إذا لم يحكم الحاكم بما أنزل الله ولم يقم الحدود والقصاص..؟

- ولم يذكر البيان: هل الحدود منوط تنفيذها بالحاكم فقط، وبحيث إن لم يؤدها سقطت واندثرت، أم مخاطب بها الأمة جميعا..؟

نسى البيان أن يذكر ما يجب على الأمة فعله فى هذه الحالة..

ونحن بدورنا نثبت حكم الإسلام، وآراء العلماء سلفاً وخلفاً فى هذه الحالة:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ص ٣٤ - ١٧٦ ما نصه:

(خاطب الله المؤمنين بالحدود والحقوق خطابا مطلقا كقوله (والسارق والسارقة فاقطعوا..) وقوله (والزانية والزانى فاجلدوا..) وكذا قوله (ولاتقبلوا لهم شهادة أبدا..).. لكن قد علم أن المخاطب بالفعل لابد أن يكون قادرا عليه والعاجزون لا يجب عليهم، وقد علم أن هذا فرض على الكفاية وهو مثل الجهاد، بل هو نوع من الجهاد، فقوله (كتب عليكم القتال..) وقوله (وقاتلوا فى سبيل الله..) وقوله (إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما..) ونحو ذلك، هو فرض على الكفاية من القادرين والقدرة هى السلطان.. فلهذا وجب إقامة الحدود على ذى السلطان ونوابه.. **ولوفرض عجز بعض الأمراء عن إقامة الحدود والحقوق**

أو إضاعتها لذلك، لكن ذلك الفرض على القادر عليه، وقوله من قال لا يقيم الحدود إلا السلطان ونوابه إذا كانوا قادرين فاعلين بالعدل كما يقول الفقهاء والأمر إلى الحاكم: انما هو العادل القادر فاذا كان مضيعا للحدود أو عاجزا عنها لم يجب تفويضها إليه مع إمكان إقامتها بدونه، والأصل أن هذه الواجبات تقام على أحسن الوجوه، فمتى أمكن إقامتها من أمير لم يحتج إلى اثنين، ومتى لم يقم إلا بعدد ومن غير سلطان أقيمت إذا لم يكن في إقامتها فساد يزيد على اشاعتها..) أ.هـ.

- يقول امام الحرمين الامام الجويني في كتابه الغياث (ص٣٨٥ - ٣٩١):

(وقد حان الآن أن أفرض خلو الزمان عن الكفاءة ذوي الصرامة خلوه ممن يستحق الإمامه.. أما ما يسوغ استقلال الناس فيه بانفسهم ولكن الأدب يقتضى فيه مطالعة ذوى الأمر ومراجعة مرموق العصر وجر العساكر إلى الجهاد واستيفاء القصاص في النفس والطرف فيتولاه الناس عن خلو الدهر.. **وإذا لم يصادف الناس قواما بأمورهم يلوذون به فيستحيل أن يأمروا بالقعود عما يقدرون عليه من دفع الفساد**، فإنهم لو تقاعدوا عن المحكوم عم الفساد البلاد والعباد).

ويقول رحمة الله عليه ص ٢٧٦ - ٢٧٧:

(والذي يجب التعويل عليه ان كل واقعة وقعت في الاسلام تعيير على ملتزمي الاسلام ان يقيموا أمر الله فيها، إما بانفسهم إذا فقدوا من يليهم أو بأن يتبعوا أمر وليهم.. فالمسلمون هم المخاطبون، والامام في التزام أحكام الاسلام كواحد من الأنام ولكن مستناب في تنفيذ الأحكام).

ويقول رحمه الله ص ٣٨٧:

(وإنما ينهى آحاد الناس عن شهر الأسلحة استبدادا إذا كان في الزمان

وزير قوام على أهل الاسلام فاذا خلا الزمان على السلطان وجب البدار على حسب الامكان.)

ويقول ص ٣٣:

(وقد اتفق المسلمون قاطبة على أن لأحاد المسلمين - أفراد مستقلين بأنفسهم من المؤمنين - أن يامروا بكل معروف ويسعوا فى إغاثة كل ملهوف ويشمروا فى إنقاذ المشرفين على المهالك والمتاوى والحقوق).

ويقول عبد القادر عودة رحمه الله فى كتاب التشريع الجنائى جـ ١ ص ٥٣٤ - ٥٣٥ ما نصه: (المرتد: هو المسلم الذى غير دينه، فالردة مقصورة على المسلمين ولا يعتبر مرتدا من يغير دينه من غير المسلمين.

ويعتبر المرتد مهدر الدم فى الشريعة، فاذا قتله شخص لا يعاقب باعتباره قاتلا عمدا، سواء قتله قبل الاستتابة أو بعدها، لأن كل جناية على المرتد هدر مادام باقيا على ردته.

والأصل أن قتل المرتد للسلطات العامة، فإن قتله أحد الأفراد دون إذن هذه السلطات فقد أساء وافتأت عليها، فيعاقب علي هذا لا على فعل القتل فى ذاته. وعلى هذا الرأى فقهاء المذاهب الأربعة، إلا أن فى مذهب مالك رأى يخالف، يرى أصحابه أن المرتد غير معصوم، ولكنهم يرون مع ذلك أن على قاتله التعزير ودية بيت المال، وحجتهم أن المرتد تجب استتابته فهو بعد ردته كافر، فمن قتله كافرا محرم القتل، فيجب عليه ديته لبيت المال..) أ.هـ.

ويقول أيضا فى نفس الصفحة..

(ويشترط لعقاب قاتل المرتد على افتئاته واستهانتنه بالسلطات العامة أن تكون هذه السلطات قد اختصت نفسها بمعاقبة المرتد، فإذا كانت لا تعاقب على الردة كما هو حادث اليوم فى مصر وغيرها من بلاد الإسلام، فليس لها أن تعاقب قاتل المرتد باعتباره مفتئتا عليها، لأنه لا يعتبر مفتئتا إلا بتدخله فيما اختصت نفسها به من تنفيذ احكام الشريعة، فإذا كانت قد اهملت تنفيذ الحكم من الاحكام فاقامه الأفراد،

فليس لها أن تؤاخذهم على إقامته بحال من الأحوال). أ.هـ .

ويول رحمه الله أيضا في الصفحة ٥٣٦ مانصه:-

(وقتل المرتد يعتبر واجبا في الشريعة الإسلامية على كل فرد وليس حقا، لأن عقوبة الردة من الحدود وهي واجبة الاقامة ولا يجوز العفو عنها ولا تأخيرها، ولا يعفى الأفراد من هذا الواجب أن يعهد بإقامته إلى السلطات العامة، ولا يسقط الواجب عن الأفراد إلا إذا نفذته السلطات فعلا.) أ.هـ

ويقول رحمه الله أيضاً في صفحة ٥٣٧ ما نصه:

(.. فمنم يقتل مرتدا لا يعاقب على قتله بأي حال، ولا يعتبر مفتئتا على السلطات العامة، لأنه أتى فعلا مباحا طبقا للشريعة وأدى واجبا من الواجبات التي تفرضها عليه..) أ.هـ

- هذه هي آراء العلماء سلفا وخلفا في حالة إذا لم يقم الحاكم بإقامة الحدود.. فلماذا سكت البيان عن هذه الحالة؟!

هذا هو تعقيبنا على بيان لجنة الأزهر..

وكم كنا نود أن يأتي هذا البيان شاملا لتلك المعاني التي ذكرناها.. ولا يأتي مبتسراً ليأخذ منه أعداء الإسلام ما يريدون..

فمن الواضح الأكيد أن هذا البيان جاء إرضاء لخواطرهم (أعني خواطر العلمانيين الرافضين للشريعة المستهزئين بها).

وهزيمة أمام هجمة شرسة قذرة تعرض لها العلماء المخلصون.. كما أنها تخطب ود النظام الحاكم..

وإن كان لنا من تعليق أخير نقول..

إننا نريد من لجنة الأزهر.. وبقية العلماء المخلصين كلمة حق رداً على هذه الأسئلة الحائرة..

ردأ وإجابة من ثلاث كلمات فقط..

ثلاث كلمات فقط من أجل الحق والعدل..

من أجل الاسلام وشريعته.. من أجل نعيم أبدى فى الاخرة وفرارا من سخط الله وغضبته ولعنته (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدي من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون)..

علماء الاسلام وحماته.. هذه هى الأسئلة:

- ما حكم الاسلام فى فرج فودة على وجه الخصوص؟

- هل يطبق النظام الحاكم حد الردة أو بقية الحدود فى مصر الآن؟!

- هل من قام من الأحاد - فى عدم وجود الحاكم المنفذ لحدود الله - بإقامة حد الردة.. هل عليه عقوبة ؟!

* ومع الفرض الجدلى بأن عليه عقوبة يقدرها الحاكم ٠ الذى لا يحكم بما نزل الله!!) فما هى أقصى عقوبة ينزلها.. وهل تصل إلى القتل.. أو السجن مدى الحياة؟!

وختاما..

إننا لم نتوجه بهذه الأسئلة لأننا ندين المتهمين في هذه القضية.. والله يعلم أنهم براء ولا خوف عليهم من عقوبة تصدر ضدهم.. فهم أعزاء كرماء.. كرماء

هيئة الدفاع فى القضية

د. عبد الحليم مندور - كامل مندور - محمود رياض - مختار نوح - منتصر الزيات - سعد حسب الله - علي اسماعيل - يسرى أبو زيد

اراء المذا هب في قضية الردة

قال الأئمة: لابد في اثبات الردة من شهادة رجلين عدلين، ولابد من اتحاد المشهود به ماذا شهدا بأنه كفر، قال القاضي لهما: بأي شيء؟ فيقول الشاهد: يقول كذا أو يفعل كذا، واتفق الأئمة الأربعة على أن من ثبت ارتداده عن الإسلام والعياذ بالله، وجب قتله وأهدر دمه، على أن قتل الزنديق واجب وهو الذى يضمر الكفر ويتظاهر بالإسلام.

الحنفية: قالوا: إذا ارتد المسلم عن الإسلام والعياذ بالله، عرض عليه الإسلام فإن كانت له شبهة أبداها، وكشفت عنه لأنه عساه اعترضته شبهة في الدين فتزاح عنه لأن فيه وقع شره بأحسن الأمرين وهما القتل والإسلام، إلا أن عرض الإسلام عليه مستحب، غير واجب لأنه الدعوة قد بلغته، وعرض الإسلام هو الدعوة إليه ودعوة من بلغته الدعوة غير واجبة بل هي مستحبة. فإذا طلب الإمهال يستحب أن يؤجله القاضي ثلاثة أيام، ويحبس ثلاثة أيام فإن أسلم بعدها وإلا قتل لقوله تعالى: [فاقتلوا المشركين] من غير قيد الامهال وكذلك نواصل الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه) ولأن الكافر حربي لامحالة فليس بمستأمن لأنه لم يطلب الأمان ولاذمي لأنه لم تقبل منه الجزية فيجب قتله في الحال من غير استمهال، ولايجوز تأخير الواجب لأمر موهوم لأن دلائل الاسلام ظاهرة غير خفية.

الشافعية: يجب على الإمام أن يؤجله ثلاثة أيام ولايحل له أن يقتله قبل ذلك لأن ارتداء المسلم عن دينه يكون عن شبهة غالباً، فلابد من لك يمكنه التأمل فيها ليتبين له الحق وقدرناها بثلاثة أيام سواء طلب ذلك أو لم يطلب وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رجلاً أتاه من قبل إلى موسى الأشعرى فقال له:

هل من معربة خير؟ فقال: نعم رجل ارتد عن الإسلام فقتلناه فقال عمر: هل حبستموه في بيت ثلاثة أيام وأطعمتوه في كل يوم رغيفاً، لعل يتوب؟ ثم قال: اللهم أنى لم أحضر ولم آمر ولم أرض، اخرجه مالك في الموطأ]

المالكية: قالوا يجب على الإمام أن يمهل المرتد ثلاثة أيامبلياليها وابتداء الثلاثة من يوم ثبوت الردة عليه لا من يوم الكفر ولا من يوم الرفع إلى الحاكم ولايلفق الثلاثة أيام فيلغى أيام الثبوت إن سبق بالفجر، ويطعم في أيام الحبس ويسقى من ماله ولاينفق على ولده

وزوجته منه فإن لم يكن له مال فينفق عليه من بيت المال سواء وعد بالتوبة أو لم يعد بها، ولايعاقب فى السجن بضرب، ولو أصر على عدم الرجوع، وإنما يستتاب المرتد وجوبا، صونا للدماء ودرءاً للحدود والشبهات ويعرض عليه الإسلام عدة مرات وتزال الشبهة التى تعرض له، ويمهل للتفكير، عسى أن يرجع أو يتوب فى هذه المدة فلو حكم القاضى بقتله قبل المدة مضى حكمه لأنه حكم بمختلف فيه، فإن تاب بعد الأيام الثلاثة ترك وإن أصر على الكفر قتل بغروب اليوم الثالث ولا يغسل، ولايكفن ولايدفن فى مقابر المسلمين ولافى مقابر الكفار.

الحنابلة: فهم يرون أنه يجب الاستتابة ثلاثة أيام مثل المالكية والشافعية أجمع الأئمة على أن من أكره على الإسلام لايعامل معاملة المرتد ولايطبق عليه حكم المرتد إذا هو ارتد عن الإسلام.

أجاز الإسلام التعزيز بكل أنواعه للحاكم فقط وليس له أن ينوضه إلى مستحقه ولا إلى غيره، ولم يجز الشرع التعزيز لغير الإمام إلا لثلاثة فقط:

الأول: الأب: فإنه يجوز أن يعزز ولده الصغير للتعليم والتربية والتأديب والزجر عن ارتكاب الأمور المشينة وعن فعل سيء الأخلاق والظاهر إن الأم تلحق الأب إذا كان فى زمن الصبا فى كفالتها للصبى أو البنت فيجوز لها التعزيز وكذلك يجوز للأمر بالصلاة والضرب عليها.

الثانى: السيد: حق تأديب رقيقه

الثالث: الزوج يجوز له تقرير زوجته فى أمر النشور وفى عدم طاعته

كتاب التعزيز (اللغة على المذاهب الأربعة

ص ٣٨٠ المجلة الخامس دار الكتاب الحديث

دار الرشاد للتأليف والطبع)

وفى الفقه الشعبى جاء فى باب حد المرتد فى كتاب صحيح الكافى للكلينى؛ عن على بن إبراهيم عن أبيه وعده من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحى عن أحمد بن محمد جميعا عن ابن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر -عليه السلام- عن المرتد، فقال: من رغب عن الإسلام وكفر بما أنزل الله على محمد -صلى الله عليه وسلم- فلا توبة له، وقد وجب قتله وبانت منه امرأته ويقسم ما ترك على ولده.

وعن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن النظر بن سويد عن القاسم بن سليمان، عن عبيد بن زراره عن أبى عبد الله -عيه اسلام- فى الصبى يختار الشرك وهو بين أبويه، قال: لا بترك وذلك إذا كان أحد أبويه نصرانيا.

وعن محمد بن يحى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن حماد بن عثمان، عن ابن أبى يعنور قال: قلت لأبى عبد الله -عليه السلام-: إن بزيعا يزعم أه نبى، فقال: إن سمعته يقول ذلك فأقتله، قال: فجلست له غير مرة فلم يمكنى ذلك.

كتاب الحدود من كتاب صحيح الكافى

للشيخ أبى جعفر الكلينى ص ٣٢٤

للدار الإسلامية للطباعة والنشر لبنان

الرأى الآخر

الضجة العلمانية حول الشهادة

★ كتابات العلمانيين التى تددت بشهادتى الشيخ الغزالى والدكتور محمود مزروعة لا تستند على أسس علمية وإنما استندت إلى الصراخ والتطاول.

★ كتابات غير العلمانيين مثل المفتى ولجنة الفتوى بالأزهر كانت صحيحة ولكنها مبتسرة.

كتب عديد من الكتاب منددين بشهادتي فضيلة الشيخ الغزالي والدكتور مزروعة.. والملاحظ على هذه الكتابات أن أبرزها كان من العلمانيين وأقلها كان من علماء على اتصال وثيق بالسلطة، أما الاتجاه الأول فقد لاحظنا أنه لا يستند إلى أسس علمية إلا ما ندر، وكان فى أغلبه يعتمد على الصراخ والعويل والتجريح، وهذه طبيعة الأعمال التى تفتقد إلى وجود دليل يحميها فى مواجهة أية قضية فغيبة البضاعة ينتج عنه غالبا الصراخ والصوت العالى.. أما إذا وجدت الحجة والدليل فلا حاجة لصاحبهما إلى الصوت العالى، فإذا قرأنا مثلا جملة للدكتور رفعت السعيد وهو يقول والشىء الغريب أن الشيخ قد أباح دم الناس، وأبرأ ذمة القتلة بقلب بارد وأعصاب هادئة، مدعيا أن ذلك هو صحيح الإسلام، وكأنه يمتلك مفتاح صحة الأشياء فى الدين الحنيف.

فهذه فقرة واحدة من مقال الدكتور السعيد الذى ننشره كاملا، وتزعم أنه مجرد إنشاء لا علاقة له بالقضية المطروحة، فلم يناقش القضية، ولم يبحث فى أدلتها، ولم يمحص فى الروايات، وإنما قدم نتائج سابقة التجهيز لمقدمات مغلوطة..

وقس على هذا..

وإذا نظرنا للجانب الأخر.

أسلــــوب غيــــر لائـــق

وكتب الدكتور رفعت السعيد، قائد بقايا الماركسية وأمين عام حزب التجمع التقدمى الوحدوى، كتب يرد على الشيخ الغزالى بأسلوب يخرج عن حدود اللياقة والأدب، وما كنا نتصور أن يرد على الفكر «بفرش الملايات» و«الردح بالصوت الحيانى»، ووصف عالم جليل يحظى باحترام الجميع بأنه كذاب.. ما هذا السقوط؟! إن المستنقعات الآسنة لا نتوقع منها أن تخرج عطورا.. إننى أنشر كلمته ليرى الجميع كيف تفكر نفايات الماركسية الذين يعيشون مرحلة انهزامية انسحاقية بشعة، وليرى الجميع حلاوة وطلاوة لسانه وأدبه الجم الذى اعتدنا أن يخرج من بالوعة الماركسيين.. الطريف أن هذا المؤدب هو ممن استعانت بهم حكومتنا للتنوير.. لا أظن أن الأمر بعد ذلك يحتاج إلى تعليق.. وهذا نص ما كتبه بجريدة الأهالى!

يا دعاة التأسلم السياسى:

هاكم شيخكم المعتدل!!

عندما أمسكنا منذ فترة بتلابيب الشيخ محمد الغزالى متهمين إياه بالكذب الصريح، اذ ادعى - على غير الحقيقة - أن ميشيل عفلق قد تزوج من ابنة جولدا مائير، وقائلين إنه تجاوز حدود الحق والحقيقة عندما زعم أن القومية العربية صناعة صليبية استعمارية

صهيونية، غضب البعض لأننا كشفنا بعضا من أخطاء الشيخ الذى يعتبرونه واحدا من أشهر دعاتهم، وهمس البعض معاتبا وزاعما أن الشيخ أحد رموز الاعتدال فى حركة التأسلم، وأن الهجوم عليه إنما هو تشجيع لتيار التطرف الارهابى.

وكان ردنا أن الارهاب يبدأ فكرا، وأن بعضا من العمائم التى تتظاهر بالورع وتتخذ زى الاعتدال هى - إن درسنا تاريخها ومقولاتها - مجرد مولد للفكر المتطرف، الذى يولد بدوره نوازع الارهاب.

وأكدنا أن كلمات ما.. أو فتاوى ما يمكنها أن تكون كالرصاصة وأخطر، وكالقنبلة وأشد فتكا.

وأن ادعاءات ما.. ترتدى ثيابا متأسلمة يمكنها أن تقتاد شبابا لا يمتلك من بضاعة العلم بالدين سوى القليل، تقتاده إلى حيث يتدرب على الرشاش، ويصنع قنابل محشوة بالمسامير ليفجرها فى أجساد البشر الآمنين.

وبرغم ذلك، ظل البعض يعلق آماله على مشجب الشيخ الغزالى، محاولا أن يسلط عليه الأضواء فى الصحافة أو الاذاعة أو التليفزيون كواحد من رموز الاعتدال..

ولكن دون جدوى.

فقد كشف الشيخ عن حقيقته، ربما لأنها هى حقيقته الأصيلة التى أنهكها التخفى والادعاء، وربما لأنه تصور أن موج الارهاب يعلو فأراد - كعادته - أن يقترب منه كى يمتطيه إن لزم الأمر.

وفى شهادته أمام محكمة أمن الدولة العليا فى قضية اغتيال د. فرج فودة كشف الشيخ الغزالى النقاب عن وجهه الحقيقى، وعن حقيقة أفكاره.. «المعتدلة!».

فالشيخ يقرر صراحة أن من يدعو إلى تطبيق القانون الوضعى هو بنص قول الشيخ «ليس بمؤمن يقينا» و«يخرج عن الملة» و«يعتبر مرتدا عن الاسلام».

الشيخ ياسادة يتهمكم جميعا.. حكاما وبرلمانا وأحزابا وشعبا، إلا من لف لفه هو وجماعته بالكفر والارتداد عن الملة، فأى خلاف بينه وبين غلاة الارهابيين.

بل انه فوق هذا وذاك يرى أن إقامة الحد على من يدعى هو أنهم كفرة.. واجب، ويمكن لآحاد الناس القيام به دون عقاب. ويسأله الدفاع ويجيب هو:

س: من الذى يملك إقامة الحد على المرتد الذى يجب قتله؟

ج: المفروض أن جهاز القضاء هو الذى يقوم بهذه المهمة، وتطبيق الحدود والتعازير والأخذ بالقصاص هى أمور من اختصاصه، وليس لآحاد الناس حتى لا تتحول الأمور إلى فوضى.

س: هل يبقى الحد على أصله من وجوب إقامته؟

ج: حكم الله لا يلغيه أحد، والحد واجب الايقاع.

س: ماذا لو أوقعه فرد من آحاد الناس؟

ج: يعتبر مفتئتا على السلطة، وأدى ما ينبغى أن تقوم به السلطة.

س: هل هناك عقوبة للافتئات على السلطة؟

ج: لا أذكر أية عقوبة فى الاسلام.

هذه هى إجابات الشيخ.. صاغها لترضى القتلة الارهابيين. فى البداية قال إن قيامهم بإقامة الحد يؤدى إلى تحول الأمور إلى فوضى.. ثم قال: لا عقوبة على من فعلها.

ولعل من حقنا أن نسأل فضيلة الشيخ عدة اسئلة:

* من له الحق فى الحكم بارتداد شخص ما؟ ألم يكن من الحصافة أن يجيب الشيخ «المعتدل» على هذا السؤال، قبل ان يندفع ليبرر القتل والارهاب.. دون ترو.

* وماذا لو أخطأ الانسان فى حكمه على شخص آخر وقتله؟ والشيخ نفسه قد أخطأ

كثيرا. ألم يخطىء فيما قال عن ميشيل عفلق؟ ألم يقل هو والكثير من المتأسلمين قولا ثم عدلوا عنه، حكموا حكما ثم اكتشفوا خطأه.. ألم يتهم بعضهم البعض بالكفر، ألم يتهم بعضهم جماعة الاخوان بالماسونية ثم عاد لينضوى تحت لوائها ويتملقها؟

* وماذا لو حكم شاب من جماعة متطرفة على الشيخ بالارتداد لأنه يمالىء الطاغوت الحاكم ويمنحه ويتقاضى منه ثمنا لما يقول فى تليفزيونه وصحافته، وهو مال يأتى من مصرف كافر؟ أو لأنه أيد يوما الدخول للبرلمان وهو يعطى حق التشريع للبشر؟ فهل يرى الشيخ أن لهذا الشاب أن يقتله دون عقاب. أم أن هذا فقط مباح ضد فرج فودة وأمثاله.

* وما رأيه فى الحديث الشريف «لايزال المؤمن فى فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما» (أخرجه البخارى).

وما رأيه فيما يلى.. «عن المقداد بن الأسود رضى الله عنه قال: قلت يا رسول الله: أرأيت أن لقيت رجلا من الكفار، فاقتتلنا فضرب احدى يدى بالسيف فقطعها ثم لاذ منى بشجرة، وقال: أسلمت لله.. أأقتله بعد أن قالها؟ فقال رسول الله (صل الله عليه وسلم): لا تقتله. فقلت: انه قطع احدى يدى ثم قال ذلك؟ قال النبى (صل الله عليه وسلم) لا تقتله، فإن قتلته كنت بمنزلته قبل أن يقول كلمته..» أي مباح الدم.

(أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود)

أرأيت يا فضيلة الشيخ؟ الشبهة واضحة فى أن الرجل قالها خوفا أو رياء، ولم يتيقن أحد من صدق قوله، ولعله كان يضمر الكفر فى قلبه وهذا هو الأرجح، ومع ذلك فإن الرسول (صل الله عليه وسلم) قد أكد مرتين: لا تقتله، ثم قرر فى حسم «فإن قتلته كنت بمنزلته قبل أن يقول كلمته».. أى مباح الدم.

والشىء الغريب أن الشيخ قد أباح دم الناس.. وأبرأ ذمة القتلة بقلب بارد وأعصاب هادئة، مدعيا ان ذلك هو صحيح الاسلام، وكأنه يمتلك مفتاح صحة الأشياء فى الدين

الحنيف.

والأكثر غرابة أنه قدم اجابات تبدو وكأنها سابقة التجهيز، ليس فيها خشية من شطط لا تخلو منه آراء البشر مهما تعالموا.. ولم يقل حتى فى نهاية إجاباته، تلك العبارة التقليدية التى حرص علماء كبار، ورجال دين أكثر معرفة وعلما، على أن يختموا بها فتاواهم، تلك العبارة المليئة بالدلالات والتى تنسب العجز للفكر البشرى مهما تطاول، والصحة المطلقة لله تعالى، العبارة التى يختتم بها العلماء الأجلاء حقا أقوالهم البشرية والتى تؤكد «والله أعلم».

الشيخ لم يقلها.. فهل نسيها؟ أم تعمد نسيانها ليضفى على أقواله شيئا من الحسم المطلوب مسبقا؟ أم أن الغرض مرض كما يقولون؟

ويبقى بعد ذلك سؤال وملاحظة..

أما الملاحظة فهى: جريدتان فقط اجتاحهما الاهتمام بإبراز هذه الشهادة كاملة، وهما «الجمهورية» الحكومية «والشعب» المتأسلمة.. والاثنتان قدمتا الشهادة بذات العبارة «الداعية الإسلامى الكبير» (ولعل هذا التوافق النصى لم يكن مصادفة).

أما السؤال فهو موجه إلى تليفزيون حكومتنا الرشيدة: هل آن الأوان لمراجعة أسلوب تقديم البعض ممن ينتمون إلى الفكر المتطرف، وممن يروجون للارهاب، ويدافعون عنه.. تقديمهم عبر شاشتك كى يتسللوا بفضلك أو بسبب غفلتك أو سوء قصدك إلى كل بيت.

أخيراً..

- أرأيتم هذا الصنف من التأسلم المعتدل. فإن كان هذا اعتدالا فأين هو التطرف الإرهابى إذن؟

- ثم.. إلى متى سيظل البوم ينعق فى أعشاش حكومية.. أعشاش من صحافة وتليفزيون.. إلى متى؟ ويا سادتنا ان لم تفيقوا بعد كل ما كان وما يكون، فمتى تفيقون؟

نرفض القول بقتل المرتد

بقلم: د. محمد أحمد خلف الله

ودليلنا فى ذلك هو القرآن الكريم، فليس فيه آية واحدة تشير من قريب أو بعيد إلى أن المرتد يقتل، والذى فيه آيات عديدة، واضحة وصريحة، تنص على أن المرتد يترك وشأنه إلى يوم القيامة، وعند ذلك ينظر فى أمره.. فهل ظل مرتدا ومات على الكفر، أم كان قد تاب ويقبل الله توبته أو يرفضها؟

والآيات القرآنية الواردة فى شأن الردة عديدة، ونشير منها فى هذا المقام إلى هاتين الآيتين.

(١) يقول الله تعالى:

«يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه، أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين، يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم...»

وواضح أن سبب الارتداد هنا هو الهروب من القتال، أو من الجهاد فى سبيل الله، ومن هنا كان قوله تعالى فسوف يأتى الله بقوم.. الخ

وليست هنا عقوبة على الارتداد أكثر من استبدالهم بآخرين.

(٢) ويقول الله تعالى:

«ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا، ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر، فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة، وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون..»

★ نشرت مجموعة المقالات هذه فى جريدة الأهالى

والارتداد هنا سببه الضغط من الكافرين، والعقوبة هنا هى عقوبة من يموت على الكفر، وهى عقوبة فى الآخرة، وليست فى هذه الحياة الدنيا.

وحديث القرآن الكريم عن المرتد، وعن جزاء المرتد، قد ورد فى الصيغ الثلاث التالية:

أولاً: المرتد الذى تكون ردته باللسان ليس غير، وهذا هو الذى وردت فى شأنه الآية التالية: «من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله، ولهم عذاب عظيم..»

وواضح أن العقوبة هى لمن شرح بالكفر صدره وليست لمن قلبه مطمئن بالايمان. والعقوبة هنا ليست القتل وانما هى غضب الله، وهى العذاب العظيم فى الحياة الآخرة.

ثانياً: المرتد لأول مرة، والذى قد يتوب حين يترك لشأنه، والذى وردت فى شأنه الآيات التالية: «كيف يهدى الله قوما كفروا بعد ايمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات، والله لا يهدى القوم الظالمين. أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولاهم ينظرون. إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم».

ليس فى الآيات قتل للمرتد، وإنما فيها جزاء من نوع آخر، وفيها أن المرتد الذى يتوب قبل أن يموت يغفر الله له، ولا يناله العذاب.

ثالثا: المرتد العائد، وهذا لا تقبل توبته حين يتوب، لكن عقوبته ليست القتل. وهذا هو الذى يقول الله تعالى فيه: «ان الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم، وأولئك هم الضالون».

ويقول أيضا فيه: «ان الذين آمنوا ثم كفروا، ثم آمنوا ثم كفروا لم يكن الله ليغفر لهم، وليهديهم سبيلاً».

هذا هو الموقف القرآنى من المرتد، وليس فيه أبدا قتل المرتد.

وإنه تأسيسا على كل ما تقدم نستطيع القول بأن هذه الشهادة التى أجاز فيها الشيخ

الغزالى أمام المحكمة - التى تنظر فى قضية مقتل المرحوم فرج فودة - قتل المرتد بناء على اجتهاد الفقهاء، واجتهاده هو شخصياً، هى شهادة مرفوضة دينيا وإسلاميا.

وأسباب الرفض تكون فى:

أولا: ان هذه الاجتهادات من الفقهاء، ومن الشيخ الغزالى تكون مع جود النص القرآنى، والقاعدة الأصولية تقول بأنه لا اجتهاد مع النص. أى أن الاجتهاد الذى يكون فى مسألة ورد فى شأنها نص واضح صريح فى القرآن الكريم يعتبر باطلا، وكأنه لم يكن.

ثانيا: أنه مع الاصرار بأن الاجتهاد قد يكون مع وجود النص، فإنه أيضا يرفض لسبب آخر، وهو أن الكتاب له الأولوية على كل من السنة والاجماع والقياس. للكتاب الأولوية على كل مصادر التشريع.

القضية إذن محسومة في القرآن الكريم، وهى ترك المرتد وشأنه إلى قيام الساعة، وأن تركه وشأنه قد يدفع به مع الزمن إلى التوبة، وعند ذلك يغفر الله له.

نحن نرفض قتل المرتد ونستمسك بالكتاب الكريم الذى هو المصدر الوحيد للديانة الاسلامية، والمصدر الأول للشريعة الإسلامية.

وأشير فى نهاية المقال إلى أن شهادة الشيخ الغزالى أمام المحكمة تحتاج إلى إعادة النظر فى الكثير من عناصرها، وقد تكون هناك فسحة من الوقت لإعادة النظر هذه بعد عودتى من أسفارى فى بعض البلدان العربية. والله المستعان، والله الموفق إلى الصواب، والله هو الذى يهدى إلى الحق وإلى الطريق المستقيم.

الشيخ الغزالى ينهزم أمام فرج فودة للمرة الثانية..!!

بقلم: د. أحمد صبحى منصور

انتصر فرج فودة على الشيخ الغزالى مرتين..

فى المرة الأولى فى المناظرة الشهيرة بينهما فى المعرض الدولى للكتاب، وبدا واضحا فيها أن د. فرج فودة كان فى كامل لياقته وهو يستشهد بكلام الشيخ الغزالى فى أن الحكم الإسلامى الصحيح فى تاريخ المسلمين انتهى بعصر الخلفاء الراشدين ومجيىء حكم الاستبداد، واستشهد بكلام آخر فى أنه ليس للتيار الدينى برنامج سياسى. ومع أن د. فرج فودة كان يحيط الشيخ الغزالى بعبارات الاجلال والاحترام إلا أن مهارته فى المناظرة وثقته فى نفسه وتضاؤل خصومه أمامه زادهم عليه حقدا، واعتبروه متطاولا على الشيخ الغزالى حين انتصر عليه. واعتبروه متطاولا على الإسلام حين طالب بإبعاد الاسلام عن أهواء السياسة وأطماع المزايدين..

ومع أن الدكتور فرج فودة أعلن فى تلك المناظرة أنه لا خلاف على دين الاسلام، وإنما الخلاف خلاف رؤى ونظريات سياسية.. ومع أن الدكتور فرج فودة فى المناظرة اللاحقة أعلى من شأن الإسلام واعتبر نفسه مدافعا عن صحيح الاسلام، وقال إنه مع الدستور القائم على مبادىء الشريعة وأنه مع تطبيق الشريعة بشرط أن يقوم الفقهاء باجتهاد مستنير فيها.. أقول مع ذلك كله فإن خصوم فرج فودة شق عليهم أن ينهزموا أمامه مرتين، ولأنهم لن يستطيعوا الوقوف أمامه بعدها فقد أصدروا عليه حكم الاعدام، والذين دبروا المؤامرة أعلنوا أن السبب فى اغتيالهم فرج فودة هو ما حدث فى المناظرة.. وبذلك انتصر فرج فودة على خصومه مرتين..

فى المرة الأولى حين هزمهم بالحجة والبرهان فى المناظرتين.. وفى المرة الثانية حين عجزوا عن مواجهته بالكلمة فاطلقوا عليه الرشاش من خلف..!!

* وبالنسبة للشيخ محمد الغزالى.. فقد انهزم أمام فرج فودة مرتين..

فى المرة الأولى فى معرض الكتاب وهو يجلس عاجزا أمامه ويضطر للابتسام، بينما

---

* د. أحمد صبحى منصور كان صاحب قضية، بيد أن سلم نفسه للعلمانيين، وأصبح أحد أعمدة فرج فودة ومن كتاب الأهالى والأحرار، وسبحان مقلب القلوب

فرج فودة يستعرض أدلته العلمية والتاريخية ويطالب خصومه ببرنامج للحكم طالما يطالبون بالحكم.

وانهزم الشيخ الغزالى فى المرة الثانية بعد أن رحل فرج فودة، وخلا الجو للشيخ الغزالى كى يتهمه بالكفر والردة، وهو واثق أن خصمه قد ذهب إلى الدار الآخرة ولن يستطيع أن يفحمه كما كان يفعل..

* لقد عهدنا الشيخ الغزالى شجاعا فى ابداء الرأى.. ولو كان يعتقد أن فرج فودة مرتد أو كافر فما الذى منعه أن يعلن ذلك فى المناظرة أمام فرج فودة والناس أجمعين.

ولكنه لم يستطع لسبب بسيط.. هو أن فرج فودة كان حريصا على تأكيد هويته الإسلامية، فى أثناء تلك المناظرة، وفى المناظرة اللاحقة فى الاسكندرية، وقد تم تسجيلهما بالصوت والصورة. لذلك لم يجرؤ الشيخ الغزالى على التطاول على عقيدة فرج فودة فى حضور فرج فودة..

ولكنه استطاع أن يتطاول عليه بعد موته وبعد رحيله..

وبذلك انتصر عليه فرج فودة هذه المرة أيضاً.

* وبعد..

لقد كشف لنا فرج فودة فى حياته ومؤلفاته تلك النوعية التي تمثل الجناح المدنى للتطرف.. تدعى الاستنارة والاعتدال وتتسلل لأجهزة الاعلام لتصبح أحد المقررات الاعلامية على الناس، وتنثر فى كلامها أحاديث التطرف والتعصب، وتنجح فى التلاعب بالنصوص واستجداء المشاعر، والتلاعب بعقول الشباب والعوام، حتى إذا تقدم فارس شجاع مثل فرج فودة ليظهرهم على حقيقتهم، انقلب حقدهم عليه فتاوى تدعو لقتله. فاذا قام الجناح العسكرى للتطرف بتنفيذ الجريمة تحدثوا عن سماحة الإسلام والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، ثم أرفقوا كلامهم بالإشارة إلى حد الردة المزعوم، وربما تطوع أحدهم للدفاع عن الارهابيين، ولا يعرف أنه فى غمرة حقده قد كشف عن هويته الحقيقية وانتمائه للجناح المدنى للتطرف.

وذلك ما تكشف لنا فى محاكمة الارهابيين الذين قتلوا فرج فودة، ومع ذلك فقد انتصر عليهم حيا وميتا.

المستنيـــــرون

هل يفتحون باب التكفير؟!

بقلم: الشيخ مصطفى عاص

نشرت الصحف نص شهادة الشيخ محمد الغزالى أمام محكمة أمن الدولة العليا كشاهد نفى فى قضية المرحوم د. فرج فودة، ونظرا لما تضمنته هذه الشهادة من آراء دينية وسياسية تتصل بواقع الحياة المعاصرة وتؤثر فى الأمن والعدالة، فإنه من المفيد للرأى العام مناقشة هذه الآراء حتى لا يقع الناس فى حرج وشك من أمرهم، وبخاصة والمجتمع بأسره مايزال مهددا فى كل لحظة بما تفعله جماعات الارهاب من قتل للأبرياء وتخريب للحياة.

ولا يعقل فى هذه الظروف أن نمكن لجماعات الارهاب هذه بمثل هذه الآراء، التى توسع نفوذهم وتبرر لهم أفعالهم وتعفيهم من مسئولية اجرامهم. كما يفهم من اجابة الشيخ عن بعض الأسئلة، حيث قال فضيلته بالنص: حكم الله لا يلغيه أحده والحد واجب الايقاع ومن أوقعه من أحاد الناس يعتبر مفتئتا على السلطة. وأرى ما كان ينبغي أن تقوم به السلطة. ولا أنكر أية عقوبة (عليه) فى الاسلام..!! أى ضوء أخضر أكثر من هذا؟

ومناقشة هذه الشهادة من حيث الموضوع قد تحتاج إلى أكثر من مقال وأكثر من متحدث!!

وعموما يلاحظ الآتى:

أولاً: الجو العام الذى أديت فيه الشهادة والروح والأسلوب الذى صيغت به الأسئلة الخمسة عشرة، والتى قام بتوجيهها للشاهد محامى المتهمين بغرض خلق جو ومناخ دينى معين أمام هيئة المحكمة يساعد الدفاع فى النهاية فى طلب البراءة للمتهمين..

ثانيا: أكد الشيخ الغزالى لرئيس المحكمة. بأنه «لا توجد لديه أية معلومات عن الحادثة. وانما حضر بناء على طلب الدفاع.. ومن هنا جاءت اجابات فضيلته عامة وتلقائية على موضوعات فكرية وسياسية ودينية مازالت محل خلاف ونقاش واسع فى المجتمع، ولا علاقة لها بوقائع الجريمة محل التطبيق، إلا ما سوف يؤوله ويستنتجه الدفاع من مجمل الاجابة عن الأسئلة بأن الجنى عليه (كان خارجا على الملة ودمه مباح). وبالتالى فالجناة لم يرتكبوا إثما وإنما نفذوا شرعا.. وهنا مكمن الخطر إذ يظل باب الشر مفتوحا أمام الاغتيالات السياسية لكل المخالفين فى الرأى..

ثالثا: قيمة الشهادة وأهمية الفتوى الدينية أمام القضاء لا تزيد على كونها رأى بشر تستنير به المحكمة، دون أن ترقى إلى مستوى النص الملزم أو القانون الذى تجرى على أساسه المحاكمة. لكن يبقى أثر هذه الشهادة على الرأى العام، وبخاصة إذا صدرت عن رمز من شخصيات المجتمع الهامة.

رابعا: ضرورة تحديد المسميات والمفاهيم بدقة، حتى لا يحدث خلط فى الموضوعات أو تلبيس فى الفهم.. فما المقصود بالشريعة؟ وما شروط تطبيق أحكامها؟ وهل تشتمل الشريعة إلى جانب القرآن والسنة أقوال الفقهاء واجتهادات العلماء؟؟

وهل نظام الحكم والخلافة فى الاسلام من الأمور الاعتقادية والتعبدية التى إن أنكرها انسان يعد كافرا كما يقول الشيخ فى شهادته، أم أن نظام الحكم من الأمور السياسية والحياتية كما هو مذهب جمهور علماء المسلمين عامة، فيما عدا الشيعة فقط كما يعلم شيخنا؟ فالقول بكفر من أنكر هذا النظام السياسى غير صحيح!

ثم من الذى يحكم بكفر انسان ما؟ هل هم أحاد الناس، أم القاضى؟ وهل القول بمدنية الحكم يخرج صاحبه عن الملة؟ كما يفهم من كلام الشيخ فى شهادته!!

ان القائلين بهذا الرأى فى العالم الإسلامى هم جماعات التكفير وأتباع أبو الأعلى المودودى.. كما أن كلام الشيخ الغزالى عن ضرورة انصياع المخاطب لرأيه وإلا عد خارجا عن الايمان كلام غريب.. فكيف يضيق الشيخ ذرعا بالمخالف حتى يقول «فلا استطيع أن

أقول إنه مؤمن»، وهو العالم المجرب واسع الأفق نافذ البصيرة؟ ثم ما هو نموذج الحكم الديني الذي يراد تطبيقه والذي يعتبر معارضه كافرا، على حد قول صاحب الشهادة؟ هل ما كان مطبقا في عصر الراشدين والذي لم يزد عمره على أربعين عاماً فقط؟ أم ما تلا ذلك من عصور أموية وعباسية أو مملوكية وعثمانية أو إيرانية ملالية أو سعودية ملكية أو جمهورية سودانية أو أفغانية الخ؟ فكل هذه نماذج تقول عن نفسها إنها إسلامية على ما بينها من خلافات في الشكل والمضمون..

إذن تحديد المسميات والمفاهيم أمر حيوي وضروري. ولحين الانتهاء من هذا الضبط فلا يجوز لأحد أن يكفر أحدا، وبالتالي فلا يسمح لأحد أن يغتال أحدا، وفرج فودة أمام خالقه يعلم حقيقة أمره ودمه محرم على من قتله، كما أن دماء الأبرياء من أبناء مصر وغيرها محرمة على التأبيد بنص الكتاب والسنة «ومن قتل نفسا بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعا». والقصاص مطلب إلهي لا يجوز تجاهله تحت أي شبهة، والا تحول المجتمع إلى غابة. وصدق الله العظيم حيث يقول: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون» البقرة ١٧٩.

أما فكرة نيابة الأفراد عن السلطة في إنفاذ الأحكام دون عقوبة مقررة لهم في الاسلام - كما قال الشيخ - فأمر مردود عليه بالمنطق، لأن في هذا مدعاة للفوضى وتخريب المجتمع.

كما أنه مردود عليه بالدليل المادي.. فأبو بكر رضي الله عنه وبعد وفاة الرسول، امتنع بعض المسلمين عن دفع الزكاة اليه بشبهة أنهم كانوا يدفعونها لشخص رسول الله (ص) بدليل قوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة»، فدعا إلى حربهم لخروجهم على شرعية الحكم، وأفهم من عارضوه - ومنهم عمر بن الخطاب - في حربهم بحجة «نطقهم بالشهادتين» قائلا.. «والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونها إلى رسول الله لقاتلتهم عليه».

فتوى الغزالى تبيح القتل!

بقلم: عبد الستار الطويلة

خلاص.. أصبح من حق أى مواطن «يتوسم» فى أى مواطن آخر أنه كافر أو مرتد أن يقتله فورا.. ولا يخشى شيئا فإن كل «جريمته» - إذا كان في الأمر جريمة - هي الافتئات على السلطة، وهى جريمة لا تعاقب عليها الشريعة الاسلامية (كذا)؟!

القائل بهذه الفتوى ليس واحدا من صبية الإرهابيين الجهلة بأوليات العلوم والمبادىء الإسلامية.. الذين يرتكبون الجرائم النكراء كل يوم وينكشف جهلهم وضلالهم أمام حتى شاويش الشرطة فى أى قرية أو كفر من قرى وكفور مصر.. إنما قال هذا أحد كبار القادة الايديولوجيين لما يسمى بتيار الإسلام السياسى جهارا نهارا، وأمام محكمة أمن الدولة وعشرات الصحفيين.. ونشرت تصريحاته الخطيرة على صفحات الصحف.

والحكاية أن الذين قتلوا المفكر الشهيد د. فرج فودة طالبوا بالاستماع إلى رأى عدد من علماء المسلمين المرموقين.. وكان الهدف معروفا وهو أن يكرروا على مسامع هيئة المحكمة الموقرة الاسطوانة المعروفة، والتي كرروها دائما لتبرير اغتيال فرج فودة باعتبار أنه كافر ومرتد فى نظرهم.. ويشهد على ذلك الوثيقة التاريخية التى ستظل تدين إلى الأبد ما يسمى بتيار الإسلام السياسى.. وهى كتاب د. عبد الغفار عزيز تنظيرا وتبريراً لتلك الجريمة النكراء فى حق حرية الفكر والحضارة بكل أنواعها، وعلى رأسها الحضارة

نشر بمجلة روز اليوسف

الإسلامية التى جاءت للعالمين بدعوى الحث على إعمال العقل.. وتحريره..

لكن بعض حسنى النية كانوا يتصورون انه فى ظل الموجة الارهابية العاتية الحاصلة اليوم والتى أثارت الأمة جميعها.. ودعت حتى جماعة الاخوان المسلمين وزعماء حزب العمل إلى ادانتها وزيارة ضحايا الارهاب فى براءة شديدة.. توقع حسنو النية هؤلاء أن المنظرين عمليا للارهاب سيتوقفون - ولو مؤقتا - عن إعطاء الارهابيين مددا جديدا لتبرير جرائمهم.. والتوقف، يعنى عدم تكرار تلك المقولة المهلكة عن أن من يرى عدم تطبيق الشريعة الإسلامية فى ظروف معينة فإنه مرتد مستحق القتل..

ولكن خابت الآمال.. إذ جاء العالم الجليل الأستاذ محمد الغزالى إلى محكمة أمن الدولة وأعطى الارهابيين رخصة بقتلنا جميعا دون خوف من عقاب الشرائع السماوية..

ومن زمان طويل وأنا أكن احتراما شديدا للشيخ الغزالى.. فإنه فيما أذكر كان أول داعية إسلامى عريق يكشف عن جانب العدل الاجتماعى فى الاسلام، فى وقت كان معظم الدعاة الإسلاميين يتجاهلون فيه هذا الجانب، الذى هو فى الحقيقة الهدف الأول للدين الإسلامى وكل دين.. فما نزلت الأديان إلا لتصلح من حال البشر ومعيشتهم وعلاقتهم ببعضهم البعض أولا..

ولعل هذه اليقظة من جانب الشيخ الغزالى هى التى جعلته هدفا لتهجمات كثيرة من دعاة إسلاميين آخرين، آثروا أن يخدموا أصحاب المال والجاه بإغفال جانب العدل الاجتماعى فى الإسلام..

والشيء المثير للدهشة والتساؤل معا هو: كيف يقع الأستاذ الغزالى فى مطب خطير كهذا.. وهو أن يوظف عمله وثقافته الدينية الواسعة لصالح الارهاب والارهابيين.. حتى أنه يقول ما معناه - وبشكل مباشر - أن قتلة د. فرج فودة ما أخطأوا الطريق.. وأن من يحذون أو سيحذون حذوهم فى المستقبل لن يكونوا مخطئين!..

ونحن ننقل هنا كلمات الشيخ الغزالى بالحرف أمام المحكمة..

سأله محامى الدفاع: ما هو حكم من يجاهر برفض تطبيق الشريعة الإسلامية؟

فأجاب بلا تردد: أنه يخرج عن دين الله.. وسأله مرة أخرى: أيعتبر مرتدا عن الإسلام!

فأجاب: نعم يعتبر مرتدا.

فسأله: وما حكم المرتد يا سيدنا؟..

فأجاب بلا تردد أيضا: إنه يجب أن يجهز عليه.. فالرأى العام عند الفقهاء أنه يقتل.

ولما سأله المحامى: من الذى يحق له قتل ذلك المرتد؟

أجاب الشيخ إجابة ذكية إذ قال: إن الحاكم هو الذى ينفذ الحكم، وليس لأفراد الناس حتى لا تتحول الأمور إلى فوضى.

إلى هنا كان يمكن القول إن الشيخ يسلب الارهابيين حقهم المزعوم فى قتل من يرونه كافرا من وجهة نظرهم..

لكن محامى الدفاع عاد يلح على الشيخ فسأله: وما العمل إذا كان القانون لا يعاقب على الردة والقضاء لا ينفذها؟!

فأجاب: يكون القانون معيبا وتكون هناك فوضى فى المجتمع.. (تصور أن المجتمع تعمه الفوضى إذا دعا كاتب إلى عدم تطبيق الشريعة فى ظروف كذا وكذا؟!)..

عاد المحامى يلح ويلاحق الشيخ: هل يبقى الحد قائما مع وجوب الايقاع؟

أجاب بلا تردد: نعم.. فحكم الله لا يلغيه أحد، والحد واجب الايقاع..

كان السؤال التالى للمحامى: ماذا يا مولانا لو أوقع فرد من آحاد الناس الحد؟..

أجاب الشيخ فى بساطة: يعتبر مفتئتا على السلطة!

وكان السؤال الأخير من المحامى هو: هل هناك عقوبة للافتئات على السلطة فى

الإسلام؟

هنا وقع الشيخ فى المحظور وأصدر فتواه بقتلنا جميعا، إذ أجاب: لا أنكر أية عقوبة..

وعندما نقول هذا تصريح من الشيخ بقتلنا جميعا.. فنحن لا نبالغ.. إذ هناك منذ إعلان استقلال مصر شعار محدد يتبناه المجتمع المصرى والحكومات المصرية وهو شعار: الدين لله والوطن للجميع.. ولذلك يرى التيار الإسلامى المتطرف (وبعض غير المتطرف) ان هذا مجتمع الكفار وهذه حكومات الجاهلية.. ولذلك فإنهم يرون أنه من حقهم الولوغ فى دماء أبناء مصر العاديين وغير العاديين، وأن أكبر اتهام يمكن توجيهه لهم أنه افتئات على السلطة.. وهذا الافتئات لا عقوبة عليه لدى الشريعة.

وهكذا فعلينا نحن المصريين.. والمسلمين فى جميع أنحاء العالم أن ندوس بالأقدام حرية الفكر.. وحرية التعبير.. وكل حقوق الانسان.. التى ظفرت بها البشرية بعد أنهار من الدماء سالت من أجل انتزاعها من أنياب أعداء الإنسان ومستعبديه، وهى الحقوق التى لا نكف عن اتهام الدول الكبرى بامتهانها أو الكيل بمكيالين بشأنها..

ومن حق أى مسلم أن يرى أنه فى ظروف معينة لا يمكن تطبيق كل تعاليم الشريعة الإسلامية ولا يعتبر كافرا أو مرتدا.. ولا يعنى ذلك التقليل أو عدم المبالاة بتلك الشريعة.. إنما هذا قد يكون فهم الناس للدين فى ظروف معينة..

ومن حسن الحظ أن هناك علماء مسلمين أجلاء لا يرون رأى الشيخ محمد الغزالى، فهناك علماء مثل الدكتور محمد أحمد المسير رئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين، قد رفض فكرة كفر من لم يحكم بما أنزل الله، وقال بمثل هذا الرأى الدكتور عبد الجليل شلبى أحد علماء الأزهر الأجلاء..

بل إن قادة الاخوان المسلمين مثل الشيخ الجليل الأستاذ حامد أبو النصر والأستاذ مصطفى مشهور نائبه أعلنوا أن هذا النوع من المسلمين الذين لا يطبقون الشريعة أو

يعارضون تطبيقها ليسوا كفارا!.

وواقع الأمر أن هؤلاء السادة المعتدلين - حسبما يصفون أنفسهم - من تيار الاسلام السياسى سيظلون يصبون البترول - بل بنزين الطائرات - فى مركبة المتطرفين الارهابيين طالما ظلوا يرددون نظرية التكفير والارتداد هذه..

وبالتالى سيعزلون أنفسهم عن الشعب المصرى.. وسيخسرون فى كسب أى سند جماهيرى لدعواهم مهما طال الأجل.. لأنهم ببساطة يكشفون لنا عن المصير المظلم لحرية الرأى إذا ما حكموا مصر.. فماداموا يفعلون ما يفعلون اليوم قبل أن يصلوا، فماذا سيكون عليه الحال لو وصلوا والعياذ بالله!

ماذا قال فرج فودة؟

لقد تابعت وتتبعت ما كتبه الدكتور فرج فودة فى الصحف سواء المحلية أو الخارجية، وقد لاحظت أن الرجل قد أطلق العنان لنفسه وكان جريئا إلي حد الحمق، وكان متطاولاً فى احايين كثيرة، وقد بلغت به الجرأة حداً غير مسبوق.. فالتاريخ الاسلامى في نظره تاريخ حالك السواد ليس فيه الا القتل وسفك الدماء، وليس فيه سوى الدكتاتورية والارهاب وليس فيه سوى الحجاج وزياد بن أبيه، أما الاسلاميون بكافة طوائفهم وعلى مدى تاريخهم فهم منظومة واحدة لا فرق بينهم وفى النهاية كلهم ارهابيون وقتله ومصاصو دماء ولا يصلح معهم الحوار والنقاش وانما علاجهم الوحيد هو استئصال شأفتهم والدكتور فرج فودة أعلن فى جريدة الاحرار أنه صديق لكل وزراء الداخلية ومستعد لخدمتهم ومعاونتهم وطلب منهم معلومات لكى يؤلف لهم الكتاب الأسود الذى يصوغ بين ضفتيه جرائم الارهاب وجرائم كل الاسلاميين مجتمعين ومنفردين، وهو نفسه الذى تطوع ونشر القصص الملفقة التي لفقتها أجهزة الأمن التونسية ضد قيادات الحركة الإسلامية، فى أكثر من مقال، وهو نفسه الذى كتب فى مجلة اكتوبر ليؤكد أن حدودنا مع اسرائيل أصبحت آمنه أما حدودنا مع السودان فهى المليئة بالألغام وطالب بأن يضرب الجيش المصرى أهل السودان الشقيق.. وهو بنفسه الذى نشر مقالات في مجالات طائفية صليبية تصدر فى الغرب ضد كل ما هو اسلامي ليتحدث عن التاريخ الإسلامى الأسود..

وهو نفسه الصديق الصدوق للسفير الاسرائيلى بالقاهرة وهو الذى طالب بمزيد من السلام بين مصر واسرائيل.. هذا بعض مما كتب.

والغريب أن كل ما كتبه فتحت له صفحات الجرائد الرسمية واحتضنته ونشرت له المانشيتات بشكل مثير ثم ارتكبت جريمتها الكبرى بأن منعت ايه ردود حول ما كتبه وما أثاره سواء كان المرسل هو شيخ الأزهر أو حتى علماء الأزهر الأجلاء وبعضهم ليس بينه وبين الدولة خلاف - فهذه الصحف فى تقدير هي التى ساهمت بدور كبير فى محاولة

استفزاز الجماهير، وبالتالي فى اغتياله، وأنا دائما أسأل نفسي لمصلحة من هذا؟ وخاصة إذا وصلت الأمور إلى حد الاعتداء على ثوابت هذه الأمة.. الا تعلمون أنها أمة متدينة وحريصه على دينها!!.

من هذه المجموعة من المقالات التي جمعتها وأعيد نشرها كاملة لكي يتضح حجم الاستفزاز الذي وقع للحكماء فما بالكم بالرعناء والدهماء..

والمقال الأول نشر بمجلة الأقباط التي تصدر فى أمريكا ويصدرها أقباط المهجر ولا تترك شيئا فى مصر إلا وتصب عليه جام غضبها وتشن حملة مستمرة ضد تطبيق الشريعة الإسلامية وضد الإسلاميين وهذا نص المقال الذى نشر بالمجلة.

الحقيقة الغائبة

د. فرج فودة

ليست الدولة العباسية فى حاجة إلى تقديم، فقد قدمت نفسها بنفسها علي يد مؤسسها، السفاح، أول خلفاء بني العباس، المعلن على المنبر يوم مبايعته (أن الله رد علينا حقنا، وختم بنا كما افتتح بنا، فاستعدوا فأنا السفاح المبيح، والثائر المبير). وقد أثبت السفاح أنه جدير بالتسمية، فقد بدأ حكمه بقرارين يغنيان عن التعليق، وأظن أنه ليس لهما سابقة فى التاريخ كله، كما لا أظن أن أحدا بعد السفاح قد بزه فيما أتاه، أو فاقه فيما فعل. أما القرار الأول، أو القرار رقم (١) بلغة العصر الحديث، فهو أمره بإخراج جثث خلفاء بنى أمية من قبورهم، وجلدهم وصلبهم، وحرق جثثهم، ونثر رمادهم فى الريح. وتذكر لنا كتب التاريخ ما وجدوه، فيقول ابن الأثير (١) (فنبش قبر معاوية بن أبى سفيان فلم يجدوا فيه إلا خيطا مثل الهباء، ونبش قبر يزيد بن معاوية بن أبى سفيان فوجدوا فيه حطاما كأنه الرماد، ونبش قبر عبد الملك بن مروان فوجدوا جمجمته، وكان لا يوجد فى القبر إلا العضو بعد العضو غير هشام بن عبد الملك، فإنه وجد صحيحا لم يبل منه إلا أرنبة أنفه، فضربه بالسياط وصلبه وحرقه وذراه فى الريح، وتتبع بنى أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم فأخذهم ولم يفلت منهم إلا رضيع أو من هرب إلى الأندلس). ويروى المسعودى القصة بتفصيل أكثر فيقول(٢) (حكى الهيثم بن عدى الطائى، عن عمرو بن هانىء، قال: خرجت مع عبد الله بن على لنبش قبور بني أمية فى أيام أبى العباس السفاح، فانتهينا إلي قبر هشام، فاستخرجناه صحيحا ما فقدنا منه إلا خورمة أنفه، فضربه عبد الله بن على ثمانين سوطا، ثم أحرقه، واستخرجنا سليمان من أرض دابق، فلم نجد منه شيئا إلا صلبه وأضلاعه ورأسه، فأحرقناه، وفعلنا ذلك بغيرهم من بني أمية، وكانت قبورهم

نشر هذا المقال بمجلة الأقباط التى تصدر فى امريكا [the Copts]

بقنسرين، ثم انتهينا إلى دمشق، فاستخرجنا الوليد بن عبد الملك فما وجدنا فى قبره قليلا ولا كثيرا، واحتفرنا عن عبد الملك فلم نجد إلا شئون رأسه، ثم احتفرنا عن يزيد بن معاوية فلم نجد إلا عظما واحدا، ووجدنا مع لحده خطا أسود كأنما خط بالرماد في الطول في لحده، ثم اتبعنا قبورهم فى جميع البلدان، فأحرقنا ما وجدنا فيهم منهم). ولعلى أصارح القارىء بأننى كثيرا ما توقفت أمام تلك الحادثة بالتأمل، ساعيا لتفسيرها أو تبريرها دون جدوى، مستبشعا لها دون حد، فقد يجوز قتل الكبار تحت مظلة صراع الحكم، وقتل الصغار تحت مظلة تأمين مستقبل الحكم، ومحو الآثار تحت مظلة إزالة بقايا الحكم (السابق)، لكن إخراج الجثث... وعقابها.. وصلبها.. وحرقها.. أمر جلل.. والطريف أن البعض رأى فى ذلك معجزة إلهية، فالجثة الوحيدة التي وجدت شبه كاملة وعذبت (إن جاز التعبير) وصلبت.. وحرقت ثم نثر رمادها في الريح هى جثة هشام بن عبد الملك. وقد رأى البعض فى ذلك انتقاما إلهيا من هشام، إذ خرج عليه زيد بن على بن الحسين، وقتل في المعركة، ودفنه رفاقه في ساقية ماء، وجعلوا على قبره التراب والحشيش لإخفائه، فاستدل على مكانه قائد جيش هشام (فاستخرجه وبعث برأسه إلى هشام، فكتب إليه هشام: أن اصلبه عريانا، فصلبه يوسف كذلك، وبنى تحت خشبته عمودا.. ثم كتب هشام إلى يوسف يأمره بإحراقه وذروه فى الرياح)(٣). وإذا فسرنا ما حدث لهشام بالانتقام وبالجزاء من جنس العمل، فبماذا تفسر ما حدث لغيره؟ وفى أى نص من كتاب الله وسنة رسوله وجد العباسيون ما يبرر فعلتهم، وأين كان الفقهاء والعلماء من ذلك كله، أين أبو جنيفة وعمره وقتها قد تجاوز الخمسين، وأين مالك وعمره وقتها قد تجاوز الأربعين؟ ولم لاذوا بالصمت ولم لاذ غيرهم بما هو أكثر من الصمت، أقصد التأييد والتمجيد، والأشعار، ورواية الأحاديث المنسوبة للرسول والمنذرة بخلافة السفاح ومنها ما أورده ابن حنبل فى مسنده مثل (يخرج رجل من أهل بيتى عند انقطاع من الزمان، وظهور من الفتن، ويقال له السفاح، فيكون إعطاؤه المال حثيا)، ومثل ما ذكره الطبري من (أن رسول الله أعلم

العباس عمه أن الخلافة تؤول إلى ولده، فلم يزل ولده يتوقعون ذلك)، أو لعلهم كانوا منشغلين بقصة مأدبة السفاح، وهي ما أشرنا إليه بالقرار الثاني في خلافته.

وهنا نتوقف لأن هنا جديدا مفزعا، فقد أمر السفاح بضرب رؤوسهم بأعمدة حديدية، بحيث تتلف بعض مراكز المخ، ويبقى الجسد حيا، مصطرعا بين الحياة والموت. وما إن يرى السفاح أمامه تسعين جسدا منتفضا، تقترب مسرعة من الموت، وترتفع أصواتها بالأنين، حتى يأمر بوضع مفارش المائدة فوق الأجساد، ويبدأ في تناول عشائه بينما البساط يهمد هنا ويهمد هناك، وبين همود وهمود، يزدرد هو لقمة من هذا الطبق، ولقمة من ذاك، حتى همد البساط ففرغ من طعامه، وتوجه إلى الله بالحمد، وإلى حراسه بالشكر، وإلى خاصته بالتهنئة. ولعله قال لنفسه، أو لخاصته، والله ما أكلت أهنأ ولا ألذ ولا أطيب من هذا الطعام قط، فليس أقل من هذا الحديث ما يلائم من غلام إلى غلام، فقد كان عاشقا صبا للغلمان، ملكوا عليه وجدانه، وأذابوا مشاعره تولها وصبابة، وكان منهم غلام (مصرى للأسف) اسمه (مُهَج)، لعب بعواطف الواثق كما شاء، وتملك مشاعره وتلاعب بوجدانه كما يريد، إن رضي عنه استقامت أحوال الدولة واستقر شأن الحكم، وإن تدلل عليه أو صده فالويل كل الويل للمسلمين، والثبور وعظائم الأمور لمن يشاء حظه العاثر أن يلقى الواثق أو يقف أمامه أو يحتكم إليه.

ولعل من يرددون دون وعي أو ملل، أن حضارة الغرب قد أباحت الشذوذ الجنسي، يتيهون الآن بأن دورنا لم يقتصر أبدا على النقل من الغرب، لأنه لو صح ما يدعون، وهو غير صحيح، لا تعقدت لنا الريادة، وكان لنا قصب السبق دون شك. وهل لدى الغرب حاكم مثل الواثق، وهل في تاريخهم كله خادم مثل مهج، يخلب لب الخليفة، فيصرفه عن شئون الدنيا، ناهيك عن شئون الدين، فينصرف إليه، وتجود قريحته بالشعر عليه، فيردد على إيقاع أيدينا وهي تضرب كفا بكف:

مهج يملـــك المهــــــج	بسجي اللحـــــظ والدعـــــج
حسن القـــد مخطـــف	ذو دلال وذو غنــــــــــــــج
ليـــس للعيـــــن إن بدا	عنـــــــه باللحـــــظ منعـــرج

ولحسن حظ مهج، ولسوء حظ المطالبين بعودة الخلافة، لم يفق الواثق أبدا، بيد أن البعض قد يتصور أن عمر خلافة الواثق قد ضاع على مهج وأمثاله، لكن ذلك لم يكن صحيحا، فقد كان للواثق وجه آخر، يحلو له أن يخرج به على الرعية، ويبدو فيه حاميا لذمار العقيدة، ومناضلا من أجل صحيح الدين، فقد انتصر للمعتزلة كما فعل والده المعتصم، الذى عذب ابن حنبل لقوله بأن القرآن ليس بمخلوق. ويروى عن الواثق أنه أحضر أحمد بن نصر الخزاعى -أحد كبار الحديث فى التاريخ الإسلامى -من بغداد إلى سامرا، مقيدا فى الأغلال، وسأله عن القرآن فقال: ليس بمخلوق. وعن الرؤية فى القيامة، فقال: كذا جاءت الرواية (فثار الواثق، ودعا بالسيف، وقال: إذا قمت فلا يقومن أحد معى، فإنى أحتسب خطاى إلى هذا الكافر الذى يعبد ربا لا نعبده، ولا نعرفه بالصفة التي وصفه بها، ثم أمر بالنطع فأجلس عليه وهو مقيد، فمشى إليه، فضرب عنقه، وأمر بحمل رأسه إلى بغداد، فصلب بها وصلبت جثته فى (سر من رأى) واستمر ذلك ست سنين إلى أن ولى المتوكل، فأنزله ودفنه. ولما صلب كتبت ورقة وعلقت فى أذنه، فيها: هذا رأس أحمد بن نصر بن مالك دعاه عبد الله الإمام هارون إلى القول بخلق القرآن ونفى التشبيه، فأبى إلا المعاندة، فعجّله الله إلى ناره). وتأملوا معى التناقض بين حديث مهج وحديث الخزاعى، وفاضلوا بين مصير مهج ومصير الخزاعى، وقارنوا بين الواثق وبين كثيرين ممن نعرفهم ونسمع منهم، ونرى -لهم كما رأينا للواثق- وجهين لا صلة بينهما ولا رابطة، فهم يقضون ليلهم بين الكأس والندماء، وما إن يسفر الصبح حتى ينطلقوا إلي صفحات الصحف ومنتديات السياسة، ينادون بالتطبيق الفورى للشريعة، فإذا سألتهم ابتسموا، وأنكروا عليك جهلك بالسياسة وفعال الساسة، وكتموا فى أنفسهم رأيهم فيك، وهو أنك غرّ حديث

التجربة، لم تتعلم بعد كيف تتعامل مع الشارع المصرى، فتقول شيئاً وتعنى شيئا ثانيا وتفعل شيئا ثالثاً.

وإذا كان الواثق قد تألق فى صولاته بين الغلمان، وإذا كان يستحق بجدارة أن يوصف فى جولاته بانه فارس الميدان، فإنه -إنصافا له- لم يكن فارس الميدان الوحيد، فقد ذكرنا طرفا عن التلوط فى عهد الوليد بن يزيد، ولم نذكر شيئاً عن عهد الأمين (ابن الرشيد) الذى (ابتاع الخصيان وغالى بهم وصيرهم لخلوته ورفض النساء والجوارى). وكما تعلق قلب الواثق بمهج، تعلق قلب الأمين بكوثر، فأوقر له ثلاثه بغال دراهم). وهكذا انشغل الأمين عن الحرب، وعن سقوط حكمه، بجرح حبيبه وخليله كوثر، ذى الوصل الحلو، والصد المر، والهجر الكريه، وماله لا يفعل ذلك وهو القائل فى وصف كوثر:

(ما يريد الناس من صب بما يهوى كئيب

كوثر دينى ودنياى وسقمى وطبيبى

أعجز الناس الذى يلحى محبا فى حبيب)

يا حبيبى!! يا أمير المؤمنين، ما أرقك وما أطيب وصلك، لولا أنها خلة تشين فى أى عرف، ناهيك عن أى دين. ولولا أن عشق الغلمان، يقود إلى بنت الحان، وإلى الطرب بالألحان، وإلى القول بما نمسك عنه، ونفزع منه، غير أن رحمة الله قد وسعت الأمين فى دنياه من باب آخر، فلم تذكر لنا صفحات التاريخ أن فقيها أفتى بحل قتله، أو حرمة ما أتاه، أو إفك ما فعله.. غاية ما فى الأمر أنهم قالوا عنه شعرا بعد وفاته، وربما بعد تيقنهم من سيرة المأمون المختلفة ، وإتيانه للأمور من قُبُلْ، واهتمامه بشئون الحكم وعمارة البلدان، وليس بالخمر والغناء، وأنه كان يترك الصلوات الخمس، وكان متفرغا للطرب ولماء العنب، وليس هذا بغريب علينا، فحتى فى عصرنا هذا لا يتذكر البعض مثالب الحكام إلا بعد وفاتهم، واستقرار الحكم لمن يليهم. ولعل القارىء يشاركنى فى أن حكامنا أرحم،

فليس بين مستشاريهم كوثر أو شنيف، أو مهج أو وصيف، وليس فى أقوالهم وصل للغلمان، أو وصف لبنت الحان، وليس فى علاقتهم بوزرائهم والمشيرين عليهم ما شاب علاقة الخلفاء العباسيين بوزرائهم ومستشاريهم. ومعذرة لهذا القاموس الكريه، فإناء الخلافة ينضح على أوراقنا بما فيه.. بل إن شئنا الدقة إناء العصر. ويكفينا أن نذكر أن الأمين كان متبعا ولم يكن مبتدعا، «فأبو حيان التوحيدى يحدثنا أنه كان فى بغداد خمسة وتسعون غلاما جميلا يغنون للناس، وأنه كان بها صبى موصلى مغن، ملأ الدنيا عيارة وخسارة، وافتضح أصحاب النسك والوقار، وأصناف الناس من الصغار والكبار، بوجهه الحسن وثغره المبتسم، وحديثه الساحر، وطرفه الفاتر، وقده المديد، ولفظه الحلو، ودله الخلوب.. يسرقك منك، ويردك عليك.. فله حالات، وهدايته ضلالات، وهو فتنة الحاضر والبادى».

أحسب أن ما سبق يغنى عن التعليق، بل لعله يغرى بالتعليق، ولو لم نوثقه لعجز الكثيرون عن التصديق.. فهذا غلام اسمه (جميلة)، وهذا يلقى إزاره، وذاك يحل إزاره، وأصحاب النسك والوقار يفتضحون، وينبض عرقهم، ويتحرك ساكنهم، وهو يداعب شذوذهم، فيناديهم: يا أسيادى، أنا عبدكم وولدكم. وكلما زاد فى مداعبته زاد نبض عروقهم، وزاد تحرك ساكنهم، لهذا الذى حاله حالات، وهدايته ضلالات، ولا حول ولا قوة إلا بالله القادر على كل شىء. ولعله من المستحسن هنا أن نذكر أن الأمين وغيره من الخلفاء، فعلوا ما فعلوا بتشجيع الفقهاء الذين أنزلوهم منازل من يستخلفهم الله فى أرضه، ويجعل لهم نورا يضىء ويبين لهم (لاحظ أن الذى يبين لهم هو الله جل جلاله) ما يشتبه عليهم، ومثل هذا الخليفة الذى ينير الله له طريقه، ويوحى إليه بالحق ويرشده سواءالسبيل، يصعب على فرد من الرعية أن يذكر شيئا مما سبق عنه، أو يصدق شيئا مما سبق منقولا عن الرواة، أو يستمع إلى شىء مما سبق دون أن يستغفر الله، نافيا أنه جل شانه يهدى خليفته إلى شىء من هذا أو بعض من ذاك، فالله أجل وأعز، والخليفة أعلى وأرفع، ومن

ياترى يتصدر لرفع الخلفاء إلى موضع (من لا يسال عما يفعل). المفزع أن من يتصدر لذلك دائما أعلى الفقهاء شأنا، وأكثرهم علما وأفقههم في الدين. فقد ذكر (أبو يوسف)، أشهر تلاميذ أبي حنيفة وأنبغهم وفقيه عصره بلا مراء، في مقدمة كتابه الشهير (الخراج)، موجها حديثه إلى الرشيد (أن الله بمنه وعفوه جعل ولاة الأمراء خلفاء في أرضه، وجعل لهم نورا يضيء للرعية ما أظلم عليهم من الأمور فيما بينهم، ويبين ما اشتبه من الحقوق عليهم)، وهي عبارات تذكرنا بالمثل الشعبي السائر (يا فرعون من فرعنك)، وهي عبارات نهديها لمن يردون علينا بأن من سبق من الخلفاء، وانما خرجوا على الدين، وبالتالي فلا علاقة بين ما فعلوا وبين الدين أو الحكم بالدين، فلعلهم يدركون الآن أن من خرج على الدين إنما خرج بفتوى رجال الدين، وأن ما وطد له الأمر إنما كان الحكم بالدين.

هنا أتوقف مضطرا تحسبا من الملل وتخوفا من الإطالة، بل لعلي أطلت بالفعل، ولسبب آخر هو أن استطرادي بعد ذلك في حديث الخلفاء في العصر العباسي الثاني سوف يستنكره الكثيرون، لأنه حديث خلفاء إمعات، لا يملكون من أمرهم شيئاً. وقد يفسره البعض بأنه تصيد للأخطاء أو اصطياد في الماء العكر، وهو ما ليس في طبعنا أو من طبيعتنا، ويكفي أن ثلاثة منهم، خلعوا وسملت أعينهم وعاصروا بعضهم البعض، (وهم القاهره والمتقي والمستكفي)، ووصل االأمر أن شوهد أحدهم (القاهر) وهو يشحذ على باب أحد المساجد، مسمول العينين،مناديا: (تصدقوا على فأنا من عرفتم)، وهو نفسه من (أمر بتحريم القيان والخمر، وقبض علي المغنين، ونفى المخانيث، وكسر آلات اللهو وأمر ببيع المغنيات من الجواري على أنهن سوادج، وكان مع ذلك لا يصحو من السكر، ولا يفتر عن سماع الغناء). ومن أطرف ما حدث لأحدهم (الطائع) أن وزيره بهاء الدولة دخل عليه، وقبل الأرض بين يديه، فمد الطائع يده إليه مسلما، فجذبه من على كرسي الخلافة وأعلن خلعه، ومن أمثال هؤلاء لا يجدي الحديث، وإنما يجدي البكاء، ويحمد الله علي البلاء.

وأخيرا، وبعد ما سبق كله، وعلى الرغم مما سبق كله، ومع علم بعضهم به، ولجهل البعض الآخر بأمره، يتنادون بالخلافة!!.

يـــــا أهــــــلاً بالمعــــــارك

حـرب الفيديـو لفضائح بعـض

القيادات العربية فى تونس

ما يزال الحديث عن تونس متصلاً، وهو حديث قريب إلى وجدان كاتب هذه السطور، فليس هناك شك فى أننى أحببت هذا القطر الشقيق، وأن الكثيرين من أبنائه قد بادلونى حبا بحب، وقد اندهشت وأنا أشاهد فى شريط الفيديو لمحاضرتى الأولى فى نفس يوم وصولى إلى تونس -بعد سفر مرهق جوا وبرا- كيف كنت على راحتى تماماً وأنا أتحدث، وكيف امتلأ حديثى بالمداعبات والضحكات المتبادلة، وكأننى أتحدث مع أبناء قريتى فى ريف دمياط، ولا تفسير لهذا الاقتراب أو التجاذب، إلا بالتجاوب النفسى بين المتحدث والمستمع، وهو تجاوب يسهل عليك أن تتلمس صداه، ويصعب عليك أن تفسر أسبابه...

مازلت أذكر حديث صديقة من أحد الأقطار العربية، حين ذكرت لى أن الفن (يولد فى مصر، ويعيش فى تونس، ويموت فى..)، ولم أذكر القطر الأخير، حتى لا اغضب أحداً، فقد كان القطر الذى تنتمى هذه الصديقة إليه، وربما دفعتها الدعابة إلى هذا القول، بيد أن الفقرة الثانية تظل صحيحة، فالفن يعيش فى تونس، وأجمل تسجيلات حفلات أم كلثوم كانت هناك، وقد ذكر لى مدير المراسم أن سيارة السيدة أم كلثوم قد توقفت فى أول أحد الشوارع الرئيسية، وأنها سارت على قدميها حتى نهاية الشارع، لكى تحيى الجماهير المحتشدة على جانبى الطريق، والتى استقبلتها كما لم تستقبل الرؤساء أو الزعماء من قبل

نشر هذا المقال بمجلة اكتوبر

ومن بعد...

فى تونس تجد جمهوراً لكل الفنانين: أم كلثوم وعبد الوهاب وفريد وعبد الحليم وسيد مكاوى وعدوية والشيخ إمام وفيروز ومارسيل خليفة وشهر زاد، وللفنانين الشبان هناك تجارب رائعة وجريئة، وقد استمعت فى مدينة الحمامات من مطرب شاب إلى إحدى أغرب وأجمل الأغنيات التى سمعتها فى حياتى..

كانت الأغنية تتحدث عن (جنازة) أحد الفنانين، وكيف كان جسده يقود المشيعين، وصوت المطرب يردد (فى القلب جريدة، مرشوقة سعفة ورا سعفة)..

فى ليلة رمضانية أخرى، جلست فى مقهى شعبى خلف مسجد الزيتونة، وكانت هناك فرقة موسيقية صغيرة، وكان الشبان والفتيات يتجاوبون مع الغناء بالتصفيق والترديد والرقص..

هذا الشعب الفنان يستحيل عليه أن يستجيب لهواة (النكد الأزلى)، الذين يحلو لهم الحديث عن حرمة الموسيقى والغناء والفن، وقد تقسو الظروف الاقتصادية على التونسى فيخرج عن طبعه، لكنه لا ينفصل أبداً عن طبيعته، والذين لا يفهمون ذلك يعزلون أنفسهم عنه، وقد يفسر هذا موقف كثير من الرافضين للتيار السياسى الدينى، الذين لا يكتفون بالرفض، بل ويتجاوزون ذلك إلى العداء الشديد..

ممنوع لأقل من ١٨ سنة...

وما دمنا نتحدث عن العداء الشديد، فلا بأس أن نذكر هنا قصة تشغل الرأى العام التونسى حالياً، وهى قصة شهيرة تناقلها التونسيون حتى وصل الأمر إلى ضرورة تدخل رئيس الدولة بإصدار تصريح نشرته جميع أجهزة الإعلام، بعدم نشر شريط الفيديو الخاص بالأستاذ على العريض لأن الحياة الخاصة لا يجوز أن تكون مجالاً لتصفية حسابات سياسية...

ما هى قصة الشريط، ومن هو الأستاذ العريض؟..

الأستاذ العريض هو الشخصية الثالثة تقريبا فى مثلث قيادات حزب النهضة (الغنوشى - مورو - العريض)، وهو يمثل الحدة والعصبية والتهور أحياناً وتماماً كما يفعل بلحاج فى الجزائر...

هذا عن الأستاذ العريض فماذا عن شريط الفيديو...

لا بأس من مقدمة ترتبط بما ذكرناه عن العداء الشديد الذى تحمله بعض التيارات لدعاوى التيار السياسى الدينى الجامدة والمتصلبة والعنيفة أحياناً...

جريدة (الاعلان) التونسية تمثل قمة هذا العداء، ومحررها على استعداد للوصول بهذا العداء إلى أقصى مداه، وقد فوجىء التونسيون بصدور عدد من جريدة (الإعلان) عليه تحذير واضح جدا يقول (ممنوع قراءة هذا العدد لمن هم أقل من ١٨ عاماً) وتحت هذا التحذير إعلان بالبنط العريض جدا عن حصول الجريدة على شريط فيديو (صوت وصورة) لممارسة غير طبيعية وغير أخلاقية بين أحد قيادات حزب النهضة وبعض أعضاء الحزب..

عبارة (أحد قيادات حزب النهضة) لم تكن التعبير الدقيق الذى نشرته الجريدة فى العنوان، وقد كتبناها لتخفيف وقع ما نشر على القارىء المصرى، فالذى نشر فعلا هو -شريط (.....) للعريض - وقد وصفت الجريدة تفاصيل الشريط وهى تفاصيل مفزعة، ودعت من يريد للحضور لمقر الجريدة لمشاهدة محتويات الشريط، وتحدت العريض أن ينكر ما حدث، والمذهل أن تسجيل هذا الشريط قد تم من بعض أعضاء الحزب لتصفية حسابات مع قياداته، وقد قرأت عن هذه الفضيحة فى بعض الصحف العربية فلم أصدق الأمر، لكن تصريح الرئيس التونسى الذى نشرته احدى الصحف المصرية أكد لى أن فى الأمر شيئا، وأنه يستحيل أن يصدر رئيس الدولة تصريحا من فراغ، وظلت الظنون تتجاذبنى إلى أن اتصل بى أحد أصدقائى التونسيين هاتفيا، وهو بالمناسبة أحد أشهر الصحفيين فى

صحيفة (الإعلام). وأخبرني بالتفاصيل، وزاد على ذلك أن أخطرني بأنه قد أرسل الشريط إليّ بالبريد قبل يومين...

هذا مثال للعداء المتبادل (شعبيا) بين التيار السياسي الديني والتيارات الأخرى، وقد عرضناه لأنه يمثل نموذجا مختلفا عما يحدث في بلادنا، حيث لا يصل العداء إلى هذه الدرجة الحادة الصريحة المباشرة...

الطبيعة التونسية هنا تلعب دورها، فالناس في تونس مشاعرهم مباشرة وواضحة وعنيفة أحيانا، على الرغم من تسامحهم فيما لا نتسامح فيه أحيانا في مصر، لكن لهذا التسامح حدودا لا يقبل التونسيون أن يتجاوزه أحد...

خلال إقامتي في تونس قرأت حواراً دار في شهر رمضان بين الأستاذ مورو ومحامية تونسية يسارية، نشرته مجلة «المغرب العربي»، وهي مجلة محترمة...

الحوار دار في لقاء علني بين المحامية والأستاذ مورو، وبدأ بمداعبة من المحامية للأستاذ، تذكر له فيها ما معناه أن حبها له يتجدد، ولا يتبدد، وهنا رد الأستاذ مورو ردا مباشرا فيه خفة دم واضحة، وفيه إشارة جنسية أكثر وضوحا، على سبيل المداعبة بالطبع، ثم تدارك الأمر وطلب منها أن تبعد عنه حتى لا يفسد صيامه...

التونسيون رددوا هذه الدعابة وهم يضحكون، وتمثل رد فعلهم في الاعجاب بسرعة بديهة وخفة دم الأستاذ مورو، ولم أجد أحدا يتجاوز ذلك إلى لومه أو الطعن في تدينه أو الإساءه إليه.

كان الحوار كله في دائرة المسموح به تونسيا، فتقبله التونسيون برحابة صدر، ولو حدث هذا الحوار في مصر، لقامت القيامه، وربما خسر صاحب الدعابة رصيده الشعبي كله، بل وأكثر من ذلك فانا لا أتصور أن تنشر مجلة أو صحيفة مصرية نص الحوار كاملا، بدليل أنني شخصيا أتحرج الآن من نشر التفاصيل.. هل اقتربنا قليلا من فهم طبيعة

الشعب التونسى، وكيف أنه شعب متسامح طيب فنان متذوق للدعابة، واضح فى مودته، وشديد الوضوح فى عدائه أيضاً.. أتمنى ذلك..

وتكرر الخطأ التاريخى..

نعم وقع التونسيون فى الخطأ الذى تكرر فى أغلب البلدان العربية، فعقب الحصول على الاستقلال، تخصصت أغلب النظم العربية فى تمزيق أوصال التيارات المدنية المعارضة، ووصلت بعض الأنظمة إلى حد التصفيةالجسدية للمعارضين، وكلما اضمحلت المعارضة المدنية، فرك أنصار الحزب الحاكم أيديهم فرحا، واحتفلوا بانتصارهم، وسعدوا بأن أعداءهم (المدنيين) أصبحوا مثل طواحين الهواء فى قصة (سرفانتس) الشهيرة.

حدث هذا فى مصر، وفى غيرها، وحدث بنفس الصورة فى تونس، مع اختلاف فى الدرجة وفى التفصيلات، وعندما ظهر المد السياسى الدينى، اكتشفت الأحزاب الحاكمة حجم الخطأ الذى ارتكبته، فقد أصبحت وحدها فى المواجهة، وبحثت عن الأحزاب المدنية التى كان يمكنها أن تواجه فلم تجد، وأصبح قصارى حلم بعض الأنظمة أن تتزعم المعارضة فيها أحزاب مدنية، ولكن هيهات..

هذا ما حدث بالضبط فى تونس، فأحزاب المعارضة هامشية تماماً، وبعضها يسارى، وهو مطعون فى القلب بما حدث لليسار فى العالم كله، وبعضها الآخر قومى، وهو مطعون فى القلب أيضاً بما حدث ويحدث فى عالمنا العربى من انقسام وتفكك وتجارب وحدوية فاشلة وطائشة..

فى ظل انهيار المعارضة المدنية ظهر التيار السياسى الدينى، وتحمست له نسبة محدودة من التونسيين، ولا يستطيع أحد أن يدعى فى تونس أن رصيد هذا التيار يمكن أن يتجاوز مثلا العشرين فى المائة، لكن هذه النسبة تعتبر هائلة بالمقارنة بما يمكن أن تحصل عليه أحزاب المعارضة المدنية التى يحمد بعضها الله ويقبل يده ظهرا وباطنا إذا

حصل على ١٪ أو ٢٪.

المشكلة هنا أن التيار السياسى الدينى صعد بأقليته المحدودة إلى منصة المعارض الرئيسى، وأن بعض أحزاب المعارضة المدنية الهشة وجدتها فرصة لتصفية حساباتها القديمة مع الحزب الحاكم فتحالفت معه، وفعلت ما تردده فى النكتة الشهيرة، عم «ولد العم» الذى أراد أن (يغيظ) زوجته، والنتيجة بالطبع تمثل مأزقاً للحزب الحاكم، فالتيار السياسى الدينى أقلية، لكن صوته أعلى من حجمه لغياب المعارضة المدنية الحقيقية ١١٩لأسباب تاريخية، وهو لا يؤثر فى الأوضاع القائمة، لكنه- شاء الحزب الحاكم أم أبى- زعيم المعارضة أو أعلاها صوتا، وأكثرها شعبية..

ومن هنا نفهم ما حدث أخيراً من لقاءات بين رئيس الدولة، وهو نفسه رئيس الحزب الحاكم- وزعماء المعارضة المدنية، وتعاونه معهم إلى درجة إرسال بعضهم برسائل إلى رؤساء الدول خلال أزمة الخليج.

هل فات الأوان، وهل تأخرت الوقت؟ لا نظن، وإن كنا نؤكد أنه لأول مرة فى تاريخ تونس بعد الاستقلال، تصبح قوة الأحزاب المدنية المعارضة أملا للحزب الحاكم، ويصبح حديثها ونقدها وهجومها مثل ريح الصيف المنعشة، وينزل كلامها العنيف على قلب الحزب الحاكم بردا وسلاما، ولا يلقى سوى الترحيب.

والشىء بالشىء يذكر

فأحد أسباب الموقف التونسى (الرسمى) فى أزمة الخليج يتمثل فى الود المتبادل بين الحزب الحاكم والأحزاب القومية المعارضة، وهى الأحزاب المؤهلة فى ظل ضعف اليسار لتصدر ساحة المعارضة المدنية، وهو ليس السبب الوحيد أو الرئيسى بالطبع، لكنه أحد الأسباب القوية بالتأكيد، ويمكن أن نضيف إليه ذلك العداء المترسب فى أعماق الوجدان، لدى قطاعات كبيرة من الشعب، للغرب عموما، بأسلوب (لا أحبك ولا أطيق البعد عنك)، فالكثيرون يقرأون بالفرنسية، ويتصلون أعمق الاتصال بالحضارة الغربية عن طريق اللغة، لكنهم يشعرون أن وجدانهم بعيد عن هذا تماماً، وأن ثقافتهم مختلفة، وأن لسانهم فى كثير من الأحيان فى واد، ووجدانهم فى واد آخر، وتزداد الأزمة تعقيداً من خلال ما حدث لأهل

المغرب فى فرنسا من اضطهاد وحساسيات ومشاكل، خاصة بعد ظهور بعض الأحزاب العنصرية فى الساحة الفرنسية، الأمر الذى ترتب عليه عودة الآلاف إلى الوطن الأم، محملين بمشاعر الكراهية لكل ما هو على الجانب الآخر من البحر المتوسط، فإذا أضفنا إلى ذلك نمط السياحة الخليجية فى تونس، أمكننا أن نقترب أكثر من فهم رد الفعل التونسى، رسميا وشعبيا خلال هذه الأزمة، وأنا هنا أتحدث عن فهم رد الفعل وليس عن قبوله.

الطريف أن البعض يتصور أن نقل جامعة الدول العربية من تونس إلى القاهرة كان سببا رئيسيا لما حدث فى تونس وللجفوة الطارئة بين تونس ومصر، واستطيع أن أجزم بأن هذا ليس صحيحا، وأنه لا أحد فى تونس يتوقف أمام هذا الأمر، لا بالغضب ولا بالرفض ولا بالحقد والكراهية.

ومايزال الحديث متصلاً

فتونس فى القلب، وحب التونسيين لمصر لا حد له، ولن أنسى بائع الزهور الفقير فى مصيف (سوسه)، الذى كان يصر عل أن يهدى زهرتين لابنتىّ الاثنتين كل يوم، ويرفض إطلاقاً أن يأخذ الثمن، تحية كما كان يقول لمصر والمصريين، ولن أنسى أيضاً ذلك الشاب الصغير الذى وقف بعد أن انتهت محاضرتى فى مدينة (سيدى بو زيد)، لكى يسألنى وهو يمسك بجريدة (المحور) التى تصدر فى باريس.

- هل قرأت هذه الجريدة؟

- ماذا تقصد؟

- أقصد أن عنوانها الرئيسى كان عنك.. وكان يذكر أنك دعوت إلى فتح أسواق لبيع الجوارى فى القاهرة.. هل يتناسق هذا مع حديثك عن الحضارة، وكلماتك الرنانة عن مواجهة الردة الحضارية.

صمتت القاعة.. وفوجىء الجميع بى وأنا أضحك بصوت عال.

هـــذا بـــلاغ للنـــاس

كل شيء في العالم يتغير، والخرائط السياسية اليوم تختلف عنها في الأمس، وغدا يوم جديد سوف يختلف كثيرا عن اليوم. ومنذ عامين لم يكن أحد يصدق أن ألمانيا الشرقية سوف تختفي وأن شطري ألمانيا سوف يتحدان. ومنذ شهر واحد لم يكن أحد يصدق أن الاتحاد السوفيتي نفسه سوف يختفي، وأن أكبر جمهورياته وهي روسيا سوف تطلب رسميا الانضمام لحلف (الأطلنطي)، وأن باقي الجمهوريات المستقلة سوف تتبعها في ذلك، وأن الماركسية كلها سوف تصبح تاريخا. والمشكلة أننا نتصور في مصر أننا خارج خريطة العالم، وأنه يتغير ونحن ثابتون، وأن صراعاته وتحالفاته وراياته كلها تتبدل، في حين أن راياتنا وتحالفاتنا وصراعاتنا أزلية لا تعديل فيها ولا تغيير.

فلنفاجئ القارئ بالقول بأن حجم التغيير في قوى منطقة الشرق الأوسط وصراعاته، لا يقل شراسة أو ضراوة أو حجما عما يحدث في عالم الشمال، فالصراع الحاضري الذي ظل زمنا طويلا قائما بين مصر والبلاد العربية في جانب، وإسرائيل في جانب آخر، يبشر بالانتهاء في المدى الزمني المنظور ويتحول إلى اتجاه آخر لم يحسب له أحد حسابا من قبل. فالصراع القادم سوف يكون مع أقصى الشرق، وبالتحديد مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وهو صراع واضح الملامح تماما بين قوى الحضارة وقوى الردة الحضارية. أما الصراع المسلح فسوف يتجه إلى الجنوب حيث مصادر المياه، وليس إلى الشرق أو الغرب. وإذا كان جورباتشوف قد أعاد (تفنيط) أوراق الكوتشينة في عالم الشمال، فإن صدام حسين قد فعل الشيء نفسه في عالمنا: الشرق الأوسط، وليس علينا الآن سوى حصاد نتائج ما حدث.

هذا المقال نشر بمجلة أكتوبر.

لقد انقشع الآن غبار المعارك تماما، وأصبح واضحا للجميع أن وجود صدام حسين على رأس العراق القوى قبل حرب الخليج، كان صمام أمان فى المنطقة، وكان قوة توازن فى مواجهة إيران. وبخروج العراق من ساحة التوازنات الإقليمية، أصبحت مصر هى حائط الصد الوحيد فى مواجهة القوة الايرانية العملاقة بالمقارنة مع الامارات الخليجية، التى سيطر عليها الهلع، ومعها حق والمفاجأة الحقيقية فى هذا الصراع أن ايران قد تخلت عن منطق الدفاع، وتسلمت زمام المبادرة للهجوم على مصر، واستطاعت أن تخترق نظام البشير فى السودان من خلال سيطرة الجبهة الإسلامية عليه، لكى تهدد حدود مصر الجنوبية.

الذى لا يصدق عليه أن يتابع ما حدث فى زيارة رافسنجانى للسودان الشقيق، وكيف تجمع مئات الألوف من المطحونين للهتاف له، ولمباركة ثورته، وللهتاف أيضا ضد أعداء الإسلام (يقصدون مصر) من أنصار الاستسلام (يقصدون السلام). ولا تسل عن الحضارة ولا عن حقوق الإنسان، فالذى لا يجد ما يأكله على استعداد لأن يضحى بهذا كله، والذى يعانى من المجاعة ليس على استعداد لسماع مبادئ فولتير وروسو وبيكون ومونتسكيو. وقد لوح رافسنجانى بالمال والبترول والسلاح، وبهذا انتقل الصراع المتوقع بين مصر بما تمثله، وإيران بما تمثله، نقلة هائلة، لأنه لم يعد حديث تاريخ (الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية)، بل تحول إلى حديث جغرافيا، بكل ما تمثله الجغرافيا من تأثير وثقل، فمصر لا تتحمل امتداد اصبع الصورة الايرانية إلى حدودها الجنوبية.

لعل القارئ الآن منزعج كل الانزعاج، لما يحمله هذا الحديث من تصورات تصطدم بما استقر فى ذهنه، فقد تعودنا أن ترتبط كلمة الصراع باسرائيل وألا تنصرف إلى غيرها، وقد تعودنا أن ترتبط كلمة (الشقيق) بالحديث عن السودان، وأن ترتبط كلمات التعاون والأخوة بالحديث عن الدول الاسلامية غير العربية، ونحن نستأذن القارئ فى عرض عناصر معادلة الصراع الجديدة عليه، ومن خلالها يمكنه أن يستنتج ما يشاء.

هذه حقائق الموقف الجديد..

١ - وقوع السودان تحت حكم الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابى، وتحوله إلى مستقر للأصوليين والإرهابيين، تحت شعارات الثورة الإسلامية.

٢ - انتقال التعاون الايرانى السودانى إلى مستوى جديد يتمثل فى الدعم بالفكر والمال والبترول والسلاح، وليس هناك ما هو أشد جاذبية لأنصار تصدير الثورة الإسلامية فى إيران، من سقوط مصر، زعمية العالم الاسلامى السنى، فى قبضة أفكارهم المتخلفة.

٣ - تكريس انفصال الجنوب السودانى من خلال دعم معسكر الشمال السودانى بالسلاح، ومن خلال دفع الشمال إلى الاصرار على تطبيق الشريعة، وهو المدخل المؤكد للانفصال. والغريب أن أدبيات الجبهة الاسلامية فى السودان تتحدث عن انفصال الجنوب بقدر هائل من الارتياح، وتباركه باعتباره إزاحة لعبء ثقيل عن كاهل السودان، وتتعمد صب الزيت على النار بالحديث عن (أسلمة) الجنوب.

الذى يجب أن يتعرف عليه القارئ هنا، ان انفصال جنوب السودان ليس هما سودانيا صرفا، بل هو هم مصرى فى الأساس، ففى جنوب السودان يقع مشروع قناة جونجلى، الذى يوفر ١٨ مليار متر مكعب من المياه سنويا توزع مناصفة (بناء على اتفاقية موقعة) بين مصر والسودان، أى أن نصيب مصر من عائد هذا المشروع هو ٩ مليارات متر مكعب تحصل عليها سنويا.

إن معنى هذا ببساطة أن مشروع قناة جونجلى هو مشروع القرن بالنسبة لمصر، ويكفى أن نذكر أن السد العالى الذى ننظر إليه على أنه أكبر مشروع انشائى فى تاريخ مصر، لا يوفر لمصر سوى سبعة مليارات سنويا وفقا لاتفاقية السد العالى بين مصر والسودان، وهى الاتفاقية غير العادلة، التى منحت مصر ٧ مليارات ومنحت السودان ١٤ مليارا (١).

مشروع قناة جونجلى إذن هو أخطر مشروع تنموى مستقبلى فى التاريخ المصرى الحديث. والعائد منه وفق أية حسابات يتجاوز عائد أى قطاع إنتاجى أو خدمى فى مصر، سواء كان عائد البترول أو السياحة أو تحويلات المصريين من الخارج، والفاقد من تعطيله خلال السنوات العشرين الأخيرة يتجاوز حجم مديونية مصر، واستمرار تصاعد مشكلة الجنوب يهدد باستمرار توقفه، فى حين أن انفصال الجنوب يهدد بإلغائه بالكامل..

٤ - وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى مقاعد الحكم فى الجزائر، وهو مؤشر خطير يهدد حدود مصر الغربية، خاصة إذا أضفنا إليه ما يحيط بالنظام الليبى من تهديدات جدية من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ومعلوم طبعا أن ليبيا هى الفاصل الجغرافى الطبيعى بين مصر والجزائر، ومعنى هذا أن حدود مصر الغربية ملتصقة بنظام مهدد (بالشدة والفتحة على الدال) يليه مباشرة نظام مهدد (بالكسرة والشدة على الدال).

٥ - دعم بعض دول المشرق العربى للجبهة الإسلامية فى السودان وجبهة الانقاذ فى الجزائر على الرغم من مواقفهما فى حرب الخليج. والثابت يقينا أن هذا الدعم كان قائما قبل حرب الخليج، لكن المثير للانتباه حقا هو استمراره بعدها، ولا داعى للخوض كثيرا فى هذه الجزئية، حتى لا نخرج عن الخط الأساسى للحديث.

٦ - البدء الفعلى فى مباحثات السلام بين الدول العربية واسرائيل، الأمر الذى يشير إلى اتجاه الصراع العربى الاسرائيلى إلى الاضمحلال وإلى الانتهاء بتحقق السلام العادل الشامل. وبرغم أن ذلك فى تقديرنا سوف يستغرق وقتا طويلا، لكنه أمر لا مفر منه فى نهاية المطاف، ولا شك أن ذلك يسهم فى دعم السلام المتحقق بين مصر واسرائيل فى المدى الطويل، لكنه فى المدى القصير يسهم فى تأمين الحدود الشرقية، ويدفع إلى النظر إليها على أنها حدود السلام (العازل)، الذى يؤمن الجبهة الشرقية من أية أخطار محتملة.

٧ - بدء التحرشات الفعلية بين السودان ومصر، من خلال الحديث عن انشاء سدود

سودانية على نهر النيل داخل السودان، وقد بدأ ذلك بصورة جدية بعد زيارة رافسنجانى للسودان. وأنا شخصيا لم أفهم تصريح وزير الرى المصرى بعد لقائه بوزير الرى السودانى، عن حق السودان المطلق فى انشاء السدود على مجرى النيل، مادامت تتم داخل السودان، ولا تؤثر على حصة مصر من مياه النيل.

هذا حديث مهندسين وليس حديث ساسة، فمن قال إن انشاء سد على نهر النيل فى السودان، أو حتى فى أوغندا هو مجرد مشروع وطنى، ومن قال إن ما يوفره أى مشروع داخل أى قطر هو حق مكتسب للقطر الذى يتم فيه المشروع وحده... بهذا المقياس فإن ما يوفره السد العالى يعتبر حقا للمصريين وحدهم.. وبهذا المقياس أيضا فإن ما توفره قناة جونجلى يعتبر حقا للسودانيين وحدهم.. إن انشاء سد على نهر النيل فى أية دولة من الدول المطلة عليه هو مشروع اقليمى وليس مشروعا وطنيا.

باختصار شديد، أصبحت حدود مصر الجغرافية فى حاجة لقراءة جديدة.

- شمال يطل على البحر المتوسط حيث أوروبا على الضفة الأخرى منشغلة ببناء عالمها الجديد.

- شرق يحده البحر الأحمر، والسلام العازل مع إسرائيل.

- جنوب يتبلور فيه خطر محدق.

- غرب يتشكل فيه خطر محتمل، يتنامى بخطى متسارعة.

وهكذا يتصرف الإيرانيون..

فهم أصحاب فلسفة واضحة ومحددة. تمكن صياغتها على النحو التالى..

- مشاركة مصر فى أمن الخليج، سوف تقابلها مشاركة ايران فى أمن البحر الأحمر.

- مشاركة مصر فى الأمن الخليجى تحت راية القومية العربية، سوف يقابلها مشاركة

ايران فى النظام السودانى وجبهة الانقاذ الجزائرية والجماعات الاسلامية تحت راية الثورة الاسلامية.

والأخطر من ذلك يتمثل فى الرسالة الأخيرة لزيارة رافسنجانى للسودان والتى تزامنت مع أحداث ليبيا والجزائر، وهى رسالة موجزة لكنها واضحة كل الوضوح.

نص الرسالة (نحن لانكتفى هذه المرة بموقف الدفاع أو رد الفعل بل ننتقل الآن إلى موقف جديد، هو موقف الهجوم، والحصار جنوبا وغربا.. نحن أمامكم، والبحر خلفكم. فماذا أنتم فاعلون؟).

ولابد من مراجعة الموقف العربى..

فهو يكمل جوانب الصورة. فليس صحيحا أن العالم العربى، كما كنا نتغنى دائما، منشغل بهموم مشتركة وموحدة، فالثابت الآن أن الهموم تفرعت واختلفت أولوياتها، وأنها (أى الهموم) قسمت العالم العربى إلى ثلاث كتل واضحة ومحددة.

- كتلة الهم الإسرائيلى، وهى كتلة دول المواجهة مع اسرائيل. وتشمل سوريا والأردن ولبنان وفلسطين والهم الأول لهذه الدول هو مواجهة الخطر الاسرائيلى.

- كتلة الهم الايرانى، وتشمل دول الخليج والمملكة العربية السعودية والهم الأول لهذه الدول هو مواجهة خطر انكشاف الجبهة الشرقية أمام الخطر الايرانى بعد زوال التوازن بغياب قوة العراق العسكرية عن الساحة، وعدم وجود (معدات) اقليمية قادرة على مواجهة أحلام السيطرة والسطوة والهيمنة.

- كتلة الهم الإرهابى المتستر بشعارات الدين الإسلامى، وتشمل الدول العربية الأفريقية، مع حساسية خاصة لدول الشمال التى تشمل مصر ودول المغرب الغرب، والهم الأول لهذه الدول هو مواجهة هذا الخطر بعد تصاعده فى الجزائر والسودان، وداخل هذه الدول ذاتها.

وهكذا تعدد الصراع..

وهو صراع يراهن عليه كاتب هذه السطور.

وهو أيضا صراع يزعج الكثيرين ممن يتصورون أن عالم الشمال هو عالم التغيير، وإننا أهل الثبات فى كل شىء، فصراعاتنا أبدية، وعدواتنا أبدية وصداقتنا أبدية، وكل هذا أضغاث أحلام، فالصراع العربى الاسرائيلى فى طريقه للتآكل منذ معاهدة السلام بين اسرائيل ومصر، وهو يتسارع فى تآكله بعد عقد مؤتمر السلام، والصراع المصرى الايرانى هو الصراع القادم بغير شك، والصراع هنا- كما ذكرنا- صراع حضارى.. أما الصراعات المسلحة، فمكانها فى الجنوب حيث مصادر المياه، وإذا لم ندرك هذا من الآن، وإذا لم نسع بكل السبل لتأمين منابع مياه النيل ومساره، فسوف نخطىء خطأ جسيما، ولسنا فى هذا مخترعين أو مبتدعين، فقد أدركه قبل ذلك محمد على والخديو اسماعيل وكان معهما كل الحق.

وتبقى بعض التساؤلات..

وهى تساؤلات بالغة الأهمية..

أولها: عن موقف القوة العظمى مما حدث ويحدث، وهل هى غائبة عنه أو أنها مشاركة فيه؟ وأعتقد أن إجابة السؤال واضحة.

وثانيها: عن الدور الغريب والشاذ الذى لعبته- وما تزال تلعبه- بعض الدول الخليجية فى مساندة التيارات السياسية الارهابية، المتسترة خلف شعارات الدين، برغم مواقف هذه التيارات فى أزمة الخليج. وإذا كان القارئ قد لاحظ أننى أتلكأ كثيرا عند عهد محمد على والخديو اسماعيل، لاعتقادى بأن فى تاريخهم دروسا لابد من استيعابها لتفسير ما يحدث اليوم، فإنه من المؤكد أن بعض الدول تتلكأ أكثر عند هذه الفترة، ولا تنسى

حساباتها معها، وتحاول تصفيتها اليوم بأسلوب مختلف، وهو أمر يبعث على الأسى إن كان صحيحا، وأغلب الظن أنه كذلك.

وثالثها عن سبب عدم تغيير مؤشر البوصلة في السياسة المصرية العربية، فالثابت أن الاتجاه غربا قد أصبح ضرورة، وأن الاهتمام بدول المغرب العربي قد أصبح لازما. ولمصر من رصيدها الثقافي والحضاري والفكري والفني ما يؤهلها لأداء دور مميز ومطلوب في هذه المرحلة. وإذا كان أهل المغرب العربي (في تونس والمغرب على سبيل المثال)، يشكون من جهل المصريين بانجازاتهم الفكرية والحضارية، نتيجة توجه أنظار المصريين إلى المشرق العربي، فقد آن الأوان لتصحيح هذا الخطأ، استنادا إلى رصيد الحب في نفوس هذه الشعوب لمصر وللمصريين، وهو رصيد هائل بكل المقاييس.

ورابعها يتمثل في التساؤل عن سر هذا الحياد غير المبرر والحساسيات المبالغ فيها، والتي تحجم مشاركة مصر في الحياة السياسية السودانية.

في السودان حزب اتحادي هو أحد أقوى الأحزاب السودانية التقليدية.. وفي مصر نحو ثلاثة ملايين سوداني يشعرون أنهم في بلادهم.

والمعارضة السودانية موجودة في مصر، والسلطات المصرية تعاونها بتحفظ شديد.

والجسور بين مصر وجنوب السودان قائمة ومن الممكن تنميتها.

والقوى السياسة العربية وغير العربية تلعب دورا في السودان، أما مصر فتكتفي في أغلب الأحيان بموقف المراقب، وقد آن الأوان لتغيير هذه النظرة.

وخامسها يتمثل في التساؤل عن السر في عدم مراجعة سياسة المواجهة مع التيارات الارهابية الدينية، بدءا بالاعلام وانتهاء بالتعليم، ومرورا بالممارسة السياسية اليومية، ولابد أن يكون هذا مجالا لمقال آخر مستقل..

وسادسها يتمثل في تساؤل مطروح اليوم، بعد انتهاء أزمة الخليج وتكشف غبار المعركة

عن واقع جديد، عن الموقف الصحيح مما يحدث للعراق اليوم.

إن كاتب هذه السطور كان من أشد الناس هجوما على صدام حسين وعلى موقفه من الكويت خلال الأزمة الأخيرة، والعراق اليوم يدفع ثمن جريمته الشنعاء، لكن انهيار العراق الشامل ليس فى مصلحة أحد، وليس بالتحديد فى مصلحة مصر، ولا فى مصلحة دول الخليج، بل إن وجود صدام حسين الآن، برغم كل مساوئه وأخطائه، أهون بكثير من البديل المتاح حاليا، وهو قيام حكم شيعى فى العراق أو فى جنوبه.

إن الحيلولة دون الانهيار الشامل للعراق، والمحافظة على قدر من تماسكه فى مواجهة إيران، ضرورة لكل نظم المنطقة بما فيها دول الخليج، وهو ضرورة أيضا لمصر، ولا مفر أمام السياسة المصرية لأخذ زمام المبادرة فى الصراع الجديد، من اغلاق ملف حرب الخليج، وفتح صفحة جديدة، ومن مساندة المعارضة السودانية، ومن توثيق الروابط السياسية والثقافية مع تونس والمغرب، وبعض هذا الدواء مستحب، وبعضه مر، لكنه فى النهاية ضرورة سياسية، إذ كنا نفهم السياسة بمنطق الحساب وليس بمنطق الوجدان والعواطف.

أقول قولى هذا وأنا أعلم أن ما أكتبه يفتح على أبوابا كان أولى بى أن أسدها.. لكنى أدرك أن سبيل العقل يصطدم دائما بالوجدان، وهو قدر على أية حال.

ونعود إلى بداية المقال...

فقد قلنا فى بدايته إن كل شىء فى العالم يتغير، ونقول الآن إن كل شىء فى الشرق الأوسط يتغير أيضا، والذى لا يصدق ذلك عليه أن يراقب ويتأمل.. فمن يصدق أن العراق قد انتهى كقوة عسكرية وكدور سياسى مؤثر فى المنطقة كلها.

ومن يصدق أن الجمهورية الإيرانية الإسلامية قد بدأت تعيد إلى الأذهان ذكريات التتار

فى زمن غابر.

ومن يصدق أن العسكرية المصرية مطالبة اليوم بالنظر إلى الجنوب، وفتح خرائطه، وهو ما لم تفعله منذ أيام الخديو إسماعيل.

ومن يصدق أن دائرة حصار قوى الردة الحضارية تكاد تطبق على مصر جنوبا وغربا.

ومن يصدق أن أحدا لا يناقش ذلك، ولا يتحدث عنه، ولا يتطوع بتحليل مفرداته وكأنه يحدث فى جمهوريات البلطيق.

هذا هو الأمر المحزن حقا، وهذا هو ما لا أصدقه، لكنه واقع.. من كان يصدق هذا كله؟..

على أية حال، هذا بلاغ للناس.

أزمــــة العقــــل

فى ندوة بجامعة برلين الحرة، دار الحديث حول أزمة العقل العربى بصفة عامة، وكان منطقيا أن يدور حديث كاتب هذه السطور، وأن ينشغل ذهنه بأزمة العقل المصرى، وأن تحدث مقارنة فى العقل الباطن بين العقل المصرى أو العربى أو الشرقى- إن جاز التعبير- وبين العقل الأوروبى.

المقصود هنا لمزيد من التحديد، هو أسلوب التفكير ومنهجه... والبدهى أن نلجأ فى هذا المقال إلى التبسيط والوضوح وتناول الأمثلة القريبة إلى الأذهان، فليس المجال متسعا ولا ملائما لبحث علمى دقيق، وتعقيدات لفظية وفكرية لا مبرر لها ولا مناسبة.

هذا هو السؤال المنطقى الأول، الذى يبرر الحديث، وإجابة كاتب هذه السطور بالايجاب، بل بالقول بأنها أزمة حادة، لابد من التصدى لها بالحوار ومحاولة الحل.. دون القارىء إن أراد التثبت من ذلك أن يقارن بين السعى الجماعى الأوروبى للمستقبل، والزحف الجماعى الشرقى لاستدعاء الماضى، فإن لم يعد، وهو لن يعود بالقطع سارت الجحافل- ولو على مستوى الفكر- للخلف، وسعت جاهدة للعودة للوراء، ولم يعد المستقبل بالنسبة لها أملاً، بقدر ما يصبح الماضى بالنسبة لها حلما.. إن عز عليها الرجوع إليه، صاغته شعرا، ونسجته حلما، وسعت إليه حينا باللفظ المعسول وأحيانا بالعنف المجهدالجهيد.

هذا ملمح من ملامح الأزمة، ولعله أكثر ملامحها وضوحا، ونحن لا نبرىء مناهج التعليم ولا برامج الاعلام مما حدث ويحدث، فلسبب لا أدريه، خلط البعض بين الإسلام والتاريخ

هذا المقال نر بمجلة أكتوبر.

الإسلامي، دون إدراك لحقيقة يسيرة المنال، تتمثل في أن الفرق شاسع بين الاثنين، فالأول دين عظيم، والثاني تاريخ بشر يخطئون ويصيبون، وأنت لا تجد في الأول إلا ما تنحني له إجلالا وتعظيما، وأنت سوف تجد بغير شك في الثاني ما يجعل نفسك تطير شعاعا من هول ما اقترفه البعض- وهم كثر- باسم الاسلام وتحت مظلة أو مظنة الحكم به. ولك أن تقول فيه ما تشاء عن يقين باختلاف الساحة، ولك أن تأمن في قولك أو نقدك أو اعتراضك، فما علاقة الواثق والأمين مثلا بالإسلام سوى أن القدر ساقهما لحكم المسلمين فأصبح شذوذهما أساطير.. وما علاقة الوليد بن يزيد الأموي بروح الاسلام وجوهره وهو الذي تباهى بإلحاده وخلده شعرا، وتمادى في مجونه إلى درجة رشق المصحف بالسهام، حتى انتهى الأمر بمصرعه على يد ابن عمه، خوفا على هيبة الأسرة الأموية، وأملا في استمرار حكمها. وما علاقة دين العدل والرحمة بالسيف والنطع الماثلين أمام الخليفة ورهن اشارته، إن رضي استقر السيف في غمده، وإن غضب- ولو لسبب لا علاقة له بمن ساقه القدر إليه- طار الرأس، وجمع النطع (وهو بساط من الجلد) ما تيسر من الأشلاء والدماء.

هذا واقع ما حدث في بعض عصور تاريخ الدولة الاسلامية، وعدا شذرات وامضة في خلافة الراشدين وخلافة عمر بن عبد العزيز الأموي وخلافة المهتدي العباسي، يصطبغ التاريخ بصبغة العصور الوسطى، ويحمل معه آثامها وأوزارها، ولا يختلف كثيرا عن طبيعة تلك العصور في غير بلاد المسلمين، فالاستبداد هو الاستبداد، والرقاب هنا وهناك معلقة برأي الحاكم وموكولة إلى اختياره بين العدل والاستبداد، وهو اختيار كان يرجح الاستبداد فيه في أغلب الأحوال. أما أموال الدولة كلها فهي رهن اشارته، وما نقرأ عنه ونعجب به من إغداق الخليفة على الشعراء والمادحين والقائلين قولا حسنا، له وجهه الآخر وهو السفاهة في الإنفاق، والبلاهة في تبديد أموال المسلمين، والخروج على قواعد الدين في إنفاقها في غير وجهها الشرعي الصحيح.

لست أشك في أن ما مررت عليه خفيفا، يبدو في وجدان القارئ حتى الآن ثقيلا غاية

الثقل. ومعه حق، فالمشكلة ليست في كون الحقيقة مفزعة، وهي كذلك، لكنها كامنة أيضا في ذلك الخلط العجيب بين العقيدة والتاريخ، بين الدين والبشر، بين رسالة السماء وأخطاء المسلمين، وهي كامنة كذلك في ذلك التوقير- غير المبرر غالبا- لذكرى الأجداد، وهو توقير له مظهر الدفاع (العائلي).. بيد أنه توقير لا يصادف محله في كل الأحوال. وللقارئ أن يقارن ذلك برؤية الأوروبيين لأجدادهم من حكام العصور الوسطى، الذين استبدوا باسم الدين، وخرجوا على الأعراف والأخلاق تحت راية الاستبداد، فنالوا طاعة رعيتهم قهرا، ونالوا احتقار واستنكار أجيال تقبل اليوم بالحضارة وحقوق الإنسان، وتشيح بوجهها عن ماضيها خجلا وتعففا وازدراء.. الفرق هنا كامن في أنهم يعلمون ويتعلمون الحقائق، ونعلم نحن ونتعلم صفحات بيضاء منتقاة، ووقائع أجيد اختيارها، بحيث لا تعكس سوى ما هو جميل ونبيل. وقد بلغ بنا الزيف أن نلوى عنق الحقائق، وأن نروى الأحداث كما نريدها أن تكون وليس كما كانت.

هل يدلني القارئ على مسلسل تليفزيوني واحد، من مسلسلات التاريخ، تعرض لفساد حاكم أو استبداد خليفة أو والٍ، أو سفاهته أو مجونه أو شذوذه أو عشقه لسفك الدماء..؟

لا شيء من هذا أبدا، رغم أنف التاريخ، ورغم أنف الحقائق، فكل عصر يوتوبيا (مدينة فاضلة)، وكل سلوك نبيل، وكل تصرف مثالي. والكارثة أن هذا ليس فقط ما يبثه الاعلام، بل ما تحتويه برامج تدريس التاريخ في المدارس، وأقول الكارثة، لأن هذا كله لا يقود إلا إلى نتيجة حتمية، وهي رفض الحاضر، والتوجه للماضي، فمادام الحاضر مزيجا من الخير والشر، ومادام الماضي خيرا كله، وسلاما كله، وعدلا كله، فما الداعي إذن للقبول بحكامنا هؤلاء وقوانيننا تلك، وحضارتنا هذه.

الطريف حقا ان بعض القصص التي تلقى إلينا من (الفرازة)، والتي يتصور أصحابها أنها موعظة بليغة، وأن الحكمة والسلوك الطيب يملأ ثناياها، لا تصمد طويلاً أمام التمحيص العقلي، وتصل بمن يستخدم عقله إلى نتيجة عكسية تماما، بيد أنه من الواضح

أننا هجرنا العقل منذ زمن، أو في سبيلنا إلى هجره وإهماله..

دون القارئ قصة لابد أن يسمعها أكثر من مرة، ومازالت أتذكر آخر مرة سمعتها فيها من إذاعة مصرية، يوم لقاء السيد الرئيس بالكتاب في معرض الكتاب في يناير الماضي، نحو الساعة العاشرة صباحا، حيث أدرت مفتاح المذياع وأنا في طريقي للقاء، فإذا ببرنامج من برامج التراث يحكي قصة فقيه أو عالم ديني، أرسل إليه محمد علي باشا منحة مالية، وأرسل مثلها إلى باقي الفقهاء، لكنه رفضها. ولما ذهب محمد علي لزيارتهم فوجئ بالفقيه الذي رفض المنحة يمد قدمه في وجهه، فسأله عن السبب، فأجابه الفقيه أن من لا يمد يده، يسهل عليه أن يمد قدمه.

القصة سمعتها قبل ذلك منسوبة إلى أحد خلفاء العصر العباسي، وسمعتها مرة أخرى منسوبة إلى إبراهيم باشا ابن محمد علي، ولا يهم أيضاً اسم الفقيه، ولا يهم أيضا اسم الحاكم، فالأهم هو الموقف، والأكثر أهمية هو مراجعة هذه القصة ومناقشتها بالمنطق، وهو ما حدث معي، حيث أغلقت مفتاح الراديو وأخذت أتأمل مضمون القصة.

أفهم أن يرفض الفقيه منحة الحاكم، فهذا حقه، لكنني لا أفهم أن يمد قدمه في وجه الحاكم مهما كان الحاكم، لأن هذا باختصار سوء أدب، وقلة ذوق، وتصرف يستحق عليه الحساب أو العقاب، ولا يستحق عليه المدح أو التمجيد.. ثم ما هي الحكمة التي سعى إليها الاعلام من عرض هذه القصة، وما هو القصد، وهل من الحكمة ومن نبل القصد أن نعلم الجمهور كيف يسيء التعامل مع حاكمه أو رئيسه، ليس فقط على مستوى الدولة، بل حتى على مستوى العمل؟

وإذا كانت القصة السابقة تتعرض لتاريخ قريب، فإن القصص التي تتعرض لفترات أسبق من التاريخ تبدو أكثر سطحية، ويبدو حجم المبالغة فيها هائلا، ويبدو الكذب أيضا واضحا دون لبس.

الحاكم دائما عادل، بل غاية في العدل، زاهد، بل غاية فى الزهد، عابد، بل هو إمام المتقين، وهو مستمع رائع لموعظة الفقيه، مستوعب لا مثيل له لفتوى المفتي.. دموعه تسيل دائما على خديه، وسلوكه هو الطهارة ذاتها، وهدفه- ولا هدف غيره- هو القرب من الله والتمسك بحبل الدين المتين.

لا جوارى ولا خمور ولا غلمان ولا قيان ولا سيف ولا نطع ولا تبذير ولا اضطهاد للمختلفين معه.

متى حدث هذا وأين؟ وعلى مدى كم عام؟ وما هى نسبة هذا إلى مجمل تاريخ طويل حفل بكل ما تجنبته المسلسلات والبرامج؟

ومن إذن الذى جلد مالك وابن حنبل، وسجن أبا حنيفة، وروع الشافعى والأوزاعى وصلب الحلاج وقطع أوصال ابن المقفع وأحرق السهروردي.

فليعفني القارىء من ذكر الحقائق، وليكن عذرى أن هذا يخرج بنا عن الخط الأساسى لحديث اليوم، حيث نتحدث عن محنة العقل فى بلادنا، وكيف أن أول مظاهر هذه المحنة يتمثل فى العودة للخلف والردة الحضارية، والسعى الحثيث إلى هدم العصر والامساك بتلابيب ماضٍ تخيلناه أولا، ثم سعينا إلى خيالنا دون إدراك لحظ هذا الخيال من الوهم، وهو حظ لو نعلم ونتعلم عظيم..

والعيب أيضا فى منهج التفكير.

فنحن نبدأ دائما بالكل، ثم ننتقل إلى الجزئيات، ونحن نهوى المطلق ثم ننصرف بعد ذلك إلى التفصيلات، بينما العقل الأوروبى يتبنى منهجا معاكساً تماماً، حين يبدأ بالجزء وينتهى إلى الكل.

نحن نبدأ مثلا بالإيمان، ثم ننتقل إلى جزئيات القضية (قضية الايمان)، فنجد أنه لا محل للإعراب بالنسبة لخلافاتنا العقائدية، ولا مجال للشك كسبا لليقين، لأننا نبدأ باليقين ذاته.

العقل الأوروبى على العكس من ذلك تماما، فهو يبدأ بالجزئيات، وينتهى إلى الكل يبدأ بالشك وينتهي باليقين، يبدأ بالحرية المطلقة للفكر والاعتقاد وينتهي إلى الايمان بالاقتناع العقلي والقلبي معا.

هذا المنهج ليس مقصورا فقط على قضية الايمان مثلا، لأنه لو اقتصر عليها لهان الأمر وكان محلا للقبول، لكنه يصبغ حياتنا الفكرية كلها، فنحن أهل نتائج وهم أهل أسباب. وإذا استعرنا التشبيهات العامية،فنحن أنصار منهج (هات من الآخر)، ولسنا أبداً أنصار منهج (هات من الأول)..

منذ أيام قرأت لكاتبة فى احدى الصحف اليومية واسعة الانتشار، حديثا عن حوادث الاغتصاب، سردت فيه عددا من الحوادث نقلتها عن الصحف اليومية، وكانت المصادفة أنها جميعا فى حى مصر الجديدة الراقى، ثم عرضت فى ثنايا عرضها للحوادث، تعقيبها على ما حدث، وصاغته فى صورة تساؤل عن السبب فى عدم إعدام المغتصبين (علنا)، وفى ميدان عام من ميادين مصر الجديدة، ويبدو أنها فركت يديها فرحا عندما توصلت إلى هذه النتيجة، حيث أردفت قائلة ما معناه إن كل شىء يصبح بعد ذلك على ما يرام.

الكاتبة توقفت أمام الجرم والعقاب الذى تصورته، وأعتقد أن هذا منهج الكثيرين فى مواجهة أمثال هذه المشكلات، رغم أن الترتيب المنطقى لمثل هذه المناقشة يجب أن يبدأ بسؤال عن سبب تكرر هذه الظواهر، وسوف تأتى الاجابة واضحة، ومتمثلة فى مشكلة جنسية حادة يعانيها شباب أيامنا هذه، حيث إمكانية الزواج شبه مستحيلة، وإمكانية الحصول على مسكن ملائم أكثر استحالة.

السؤال المنطقى التالى لابد أن يكون عن سبل علاج هذه الأسباب، وبعد هذا فقط يمكن الحديث عن الجريمة وعن العقاب، وأكاد أجزم بأن هذا هو منهج معالجة مشكلة كهذه فى أي بلد متقدم.

جميع مشكلاتنا تعالج على هذا النحو، بدءا بالارهاب السياسى الدينى، ومرورا بالفتن

الطائفية، وانتهاء بادمان السموم البيضاء.

وتبقى الازدواجية:

وهى آفة قديمة، بل أخشى أن تكون متغلغلة فى نخاعنا منذ أمد بعيد، فنحن نتعامل فى كثير من الأحيان مع الظواهر كشخصيتين منفصلتين تماما. ولم يصل إلى أسماعنا بعد مفهوم أن المنطق لا يتجزأ. وأوضح الأمثلة على ذلك شباب الجماعات الظلامية وهى جماعات تنتشر فى الكليات العملية، مثل الطب والهندسة، وتفرز أحيانا ظواهر لا يملك المرء أمامها سوى الابتسام، والتعجب أحيانا والحزن دائما.

طالب السنة الخامسة فى كلية الطب فى جامعة أسيوط، الذى كان يذهب إلى المشرحة راكبا ناقة. طالبة كلية الطب (أيضا) التى تسأل وهى فى السنة النهائية عن حرمة تشريح جثة (الميت) الذكر، وعن حل أو حرمة أن تخلع ملابسها أمام (كلب) ذكر.. شباب الجماعات وأغلبهم طلبة جامعات، الذين حرموا بيع القرع والباذنجان فى سمالوط بحجة أن القرع يحشى وأن الباذنجان يحشى، وان الحشو رمز جنسى يثير لواعج النساء، وأحرى بهن أن يمتنعن عن التعامل معه، أخذا بالأحوط.

إلى هذا المدى تصل الازدواجية..

الطالب أو الطالبة يتعلمان علوم الهندسة والطب، بعقل علمى منهجى منطقى، ويتعاملان مع ظواهر الدين والحياة بغياب لهذا كله، وبشخصية أخرى لا علاقة لها بالشخصية الأولى من قريب أو بعيد..

الشيء بالشيء يذكر، فأكثر ما يثير انتباهى، ويلفت نظرى، ويجعلنى أضرب أخماسا فى أسداس، يتمثل فى تلك (الحقيقة) المفزعة، التى توحى بوجود ارتباط مؤكد، بين انشاء

جامعة إقليمية، ونشر التطرف والارهاب والتعصب.

يظل الاقليم أو المحافظة، هادئا، حتى يتم افتتاح جامعة فى الاقليم، فيبدأ التطرف، ويشتعل الارهاب، وتنتشر الفتن.

منطق عجيب وعكسي، فالمفروض أن يكون إنشاء الجامعة حربا على هذا كله، ولكن ما يحدث في بلادنا هو العكس تماما، ولا تفسير لذلك سوى ازدواجية الشخصية، واصرار بعض الشباب على أن يتعلموا ويفهموا بعقولهم، ثم يتركوا هذا كله على باب الجامعة. والمؤكد أن ازدواجية الشخصية عيب قديم، فقد لاحظه مفكر وفيلسوف لبنانى هو الأستاذ حسين مروة (الذى لقى مصرعه على يد المتطرفين فى لبنان)، حيث ذكر فى بحث له عن (جابر بن حيان) أنه شعر وهو يدرس تراث العالم العظيم، أنه أمام شخصيتين متناقضتين تماما، فهو في مجال البحث العلمي عقلانى ومنطقي وموضوعي، وهو نفسه عندما ينتقل إلى مجال الفكر الدينى، يصبح منهجه خاليا من هذا كله، فهو يتمسك بأشد التفسيرات سطحية وضحالة وغيبية، وهو ممسك بتلابيب الخرافات وشتات الشعوذة.

والحديث عن الازدواجية لابد وأن يمر بكلمة (لكن)، ولابد أن يمر بتعبير (وآه من لكن هذه)، وهو تعبير أحسب أننى أول من استخدمه فى كتاب (حوار حول العلمانية)، ثم شاع بعد ذلك، وسبب شيوعه فيما أعتقد أنه يمثل وصفا دقيقا لظاهرة الازدواجية.. ليس فقط فى الفعل بل فى القول أيضا.

حدثنى صديق عاش فى الجزائر فترة من حياته، وعاصر أحداث الخليج أثناء إقامته فيها، عن أنه التقى مع أشخاص كثيرين، خلال الأزمة، بعضهم حصل على أرقى الشهادات العالية من الجامعات الأوروبية، وجميعهم كانوا يبدأون الحديث عن الأزمة بداية منطقية تماما، وعقلانية إلى آخر مدى، فهم يتحدثون عن الشرعية الدولية، ويعلنون رفضهم القاطع لغزو الكويت بالقوة المسلحة، ويعيدون فى هذا ويزيدون، ثم ينطقون الكلمة اللعينة: (ولكن)

وبعد (لكن)، هذه يبدأ حديث آخر، لا يمت للحديث الأول بصلة، ولا للمنطق باتصال، وهو حديث ينتهي بمضمون عكسى تماما، حيث يكتشف المستمع في نهاية النصف الثانى من الحديث أن الكويت بنت ستين فى سبعين، وأنها تستحق ما حدث لها، وأن صدام معه حق، وأن الغزو مشروع، وأن القضاء على دولة الكويت واجب وطني وقومي وانساني.. فليدلنى القارئ على مكان آخر في العالم، يفكر فيه الناس بهذا الأسلوب، ويتعايشون بهذا المنهج، ويسلكون فى حياتهم سبيلين لا رابطة بينهما ولا صلة.

الحديث عن أزمة العقل العربى طويل، وهمه ثقيل، وهو حديث يستحق المناقشة، ويحتاج إلى مزيد من الحوار. وما عرضناه يشمل بعض مظاهر الأزمة، ولابد من حديث آخر، نعد القارىء به، وإن كنا نعتذر للقراء مسبقاً على مانسببه لهم من ضيق أو قلق أو انزعاج، ونخص بالذكر من يستهويهم القول بأن كل شىء على ما يرام، وأنه ليس فى الامكان أحسن مما كان، ومما هو كائن، وما سيكون..

أهـــل البقـــدونـــس

أسخف نكتة سمعتها فى حياتى هى نكتة (البقدونس)

قال شاب لصديقه: إننى أستطيع أن أجرى مائة متر فى عشر ثوان فقط..

رد عليه صديقه قائلا.. ليه.. هو أنت بقدونس..

هل هناك ما هو أسخف من ذلك..

السخافة هنا مصدرها إنه لاعلاقة بين الجرى وبين البقدونس..

هذا جرى وهذا بقدونس..

أراهن أنك تبتسم الآن..

لماذا تبتسم؟

هل أنت بقدونس..؟

★★★

ماذا جرى لنا..

أحيانا قلت مساحة الابتسام وزادت مساحة الاكتئاب فى حياتنا .. حاول يا عزيزى القارىء أن ترصد المارة وأنت تسير فى الشارع، وسوف تكتشف أن الوجوه مشدودة ومكدودة وعابسة وأن التجهم هو السمة العالية..

الوجه (المفرود) الذى ترتسم على ملامحه تباشير الابتسام أصبح عملة نادرة..

نشر هذا المقال بمجلة أكتوبر وكان هذا المقال اخر مقال كتبه الكاتب

حتى النكت تحولت إلى (بقدونس)..

انكمشت مساحة حسن الظن فى حياتنا، وحل محلها الشك واتهام الاخرين.. بسند أو بغير سند.. فى ذمتهم أو فى وطنيتهم أو فى دينهم..

انتقل هذا إلى الكتاب فأصيب أغلبهم بحالة شلل جزئى..

إذا دافع عن مظلوم اتهمه البعض بأنه شريك فى الجريمة..

إذا مدح انجازا اتهمه البعض بالنفاق..

إذا هاجم سلوك بعض المسلمين اتهمه البعض بالعداء للإسلام..

التهمة الأخيرة شديدة البشاعة، وقد نال كاتب هذه السطور منها بعض الرذاذ..

★★★

نسبة واحد فى المائة من الخطابات التى تصلنى تحمل هذا المعنى تصريحا أو تلميحا..

الناس ما تزال تخلط بين الإسلام وبين تاريخ المسلمين، رغم أن الأول دين سماوى مقدس والثانى تاريخ بشر يصيبون ويخطئون..

الوليد بن يزيد كان خليفة أمويا، وكان ماجنا وفاسقا، فهل يحسب مجونه وفسوقه على الإسلام..

السؤال لا يحتاج إلى إجابة، لأن إجابته واضحة..

حتى علماء الدين الذين يعيشون بيننا، أصبحوا فى نظر بعض القراء رموزا مقدسة لايجوز المساس بها أو الاقتراب منها أو النقد لسلوكها.

هل هذا معقول؟

قلناها ونقولها ألف مرة..

الإسلام شيء والمسلمون شيء اخر. ونقد أخطاء بعض المسلمين دفاع عنهم وعن المسلمين وعن الإسلام..

المشكلة فى تقديرى لا تأتى من القراء وحدهم، لكنها تأتى قبل ذلك من المناخ الفكرى العام..

أصبح الناس يفضلون الراحة والأخذ باليسير من الأمور، ومن شروط الراحة أو التيسير ألا يحاول أحد مناقشة المقولات السائدة، فالتسليم بها أدعى لراحة النفس والعقل والوجدان، بينما مناقشتها وتغييرها أدعى لإرهاق الذهن، وهذا ما يرفضه الكثيرون..

تعوّد الناس أن يقرأوا مقال كاتبهم المفضل قبل النوم، حتى يسرع النوم إلى عيونهم، ومعنى هذا أن رسالة المقال يجب أن تكون على (مقاس) أفكارهم وتصوراتهم، فإذا اختلفت أو طرحت مفاهيم عكسية، أصبح الكاتب مزعجا حتى ولو كان الحق معه، وأصبح مرفوضا حتى ولو كان منطقيا، وهذه كارثة لأن الفكر الإنسانى لا يتطور إلا بالرأى والرأى الاخر، والثقافة الإنسانية لا تتجدد إلا بحوار العقل..

هذه بدهيات، أو المفروض أن تكون كذلك، لكن البعض يرفض هذا كله، ويرى أن ما هو سائد صحيح تماما لمجرد أنه سائد، ومنطقى تماما لمجرد أنه مريح..

★★★

القارى (ج.أ.أ) أرسل إلى خطابا غاضبا..

موجز رأيه أننى أرفض خلط الأوراق السياسية بالدين، وهذا فى تقديره (كفربواح)..

سيادته ينهى مقاله بمبررات دعوته للدولة الدينية، وهى مبررات يوجزها فى العبارات التالية..

(لقد جربنا النظام الليبرالى قبل الثورة وفشل..

وجربنا النظام الاشتراكى وفشل..

وجربنا الانفتاح الاقتصادى وفشل..

لقد انتقلنا من فشل إلى فشل منذ سقوط الخلافة العثمانية التى وحدت المسلمين، وحاربها الاستعمار، فحدث ما حدث لنا)..

★★★

نبدأ من حيث انتهى القارىء العزيز، ونلفت انتباهه إلى حقيقة غائبة عنه، رغم أنها واضحة، وهى أن ما يدعونا إليه ليس تصوراً خياليا، وليس حلما لا علاقة له بالواقع، فالصحيح أننا عشنا تجربة الدولة الدينية أكثر من ألف عام. والدولة العثمانية التى يتحدث عنها حكمت الشرق الإسلامى كله، أكثر من خمسمائة عام، وقد بدأت بتفريغ مصر من العمال المهرة والحرفيين ونقلهم إلى (الاستانة)، وانتهت إلى واقع يصفه علماء الحملة الفرنسية بقولهم «كل شىء فى مصر ميت تقريبا، آلاف الكسالى بلا عمل سوى تدخين الحشيش وأكل المنزول والحديث عن الحريم..

الزراعة كما هى من أيام الفراعنة، أما الصناعات والحرف فهى بدائية وإن كانت لا تخفى عبقرية دفينة توارثها المصريون عن أجدادهم..

لقد انقطعت صلة هؤلاء بالعالم تماما، والشىء الوحيد الذى يربطهم بالسلطة المركزية هو استبداد الولاة، وجمعهم للأموال بالقوة، وللأفراد بالسخرة لمقاومة الفيضان أو للإشتراك فى جيش الدولة. وقد تعود المصريون أن يودعوا جنودهم بالصراخ والعويل،

لأنهم عادة يسافرون إلى بلاد بعيدة ولايعودون منها أبدا»..

جربنا النظام الليبرالى قبل الثورة نحو ثلاثين عاما..

جربنا النظام الاشتراكى بعد الثورة نحو عشرة أعوام..

جربنا الانفتاح الاقتصادى نحو عشرين عاما..

جربنا الدولة الدينية أكثر من ألف ومائتى عام..

كلها تجارب إذن، والدولة الدينية هى أطول التجارب فى التاريخ المصرى كله، وهى تجربة انتهت إلى ما انتهت إليه، وأدبيات التيار السياسى الإسلامى تردد باستمرار مقولة (العبرة بالخواتيم)، ونظن أن الخواتيم ليست فى حاجة إلى بيان..

★★★

هل فشلت التجارب الحديثة حقا فى مصر..؟

الليبرالية والاشتراكية والانفتاح..

أم أنها تجارب لها وعليها..؟

وأن مالها باليقين كان أكثر..

المشكلة هنا تتعلق بمساحة المقال..

والأفضل للقراء ولكاتب هذه السطور أن نبدأ بالتجربة التى نعيشها حتى الآن، وهى تجربة الانفتاح الاقتصادى والسياسى، وسوف يكتشف كاتب الخطاب أن الحديث عن الفشل المطلق لهذه التجربة، يدخل فى باب البقدونس، وأنها مأساة حقيقية أن يدفعنا البعض إلى ترديد هذه المقولات (البقدونسية) دون تفكير أو مراجعة، وأننا نهوى تعذيب أنفسنا حين لا نرى من الكوب إلا الجزء الفارغ منه..

قبل خمسة عشر عاما ذهبت إلى مرسى مطروح لأول مرة..

من الإسكندرية وحتى مرسى مطروح لم يكن هناك شىء على الشاطىء كله سوى فندق سيدى عبد الرحمن ومدينة أو (قرية) العلمين..

فى العام الماضى ذهبت إلى هناك مرة أخرى..

تذكرت قصص ألف ليلة وليلة، وأحاديث (الجن) الذى يخرج من القمقم ويفعل المستحيل..

الذى حدث للشاطىء الطويل لايمكن وصفه بالكلمات، لأنه يتعدى الإنجاز إلى الإعجاز..

عفريت من الجن لم يترك كيلو مترا واحدا دون عمران على أرقى المستويات..

قرى شاطئية وسياحية بالغة الروعة والجمال على طول الطريق.. الحكومات تذهب وتجىء والحكام يأتون ويذهبون والأجيال تموت والعمران.

الحكومة والقطاع الخاص فعلا ذلك في صمت وهدوء وجنون عبقرى أيضا.. هل هناك صلة بين الفشل وبين هذا الإنجاز..

★★★

الطريق الصحراوى بين مصر والإسكندرية لم يبق منه سوى الاسم..

ثلاثة أرباعه تحول إلى طريق زراعى صناعى..

طريق مصر الإسماعيلية الصحراوى نموذج اخر مشابه.. فايد التى كانت قرية مغمورة أصبحت مدينة سياحية شاطئيه متكاملة..

مدينة العاشر من رمضان أصبحت أكبر مدينة صناعية في مصر..

مدينة ٦ أكتوبر والسادات و١٥ مايو تشكل ثورة معمارية وصناعية وحضارية حقيقية..

الغردقة أصبحت إحدى المعالم السياحية العالمية..

لم يكن فيها شىء منذ ربع قرن، ولم يعد فيها شبر الآن للتوسع، والنتيجة كانت الامتداد إلى سفاجا..

المدن السياحية على امتداد شواطىء جنوب سيناء من رأس سدر إلى طابا إنجاز مذهل..

الذى أتحدث عنه الان لم يكن له وجود، منذ بداية الخليقة وحتى بدء عصر الانفتاح.

أكرر، منذ بداية الخليقة، لم أتساءل عن الفشل الذى يتحدثون عنه..

★★★

فى مصر الآن آلاف مصانع الملابس الجاهزة على أرقى المستويات العالمية..

فى مصر الآن آلاف مزارع التسمين وإنتاج البيض بالأساليب الحديثة..

فى مصر الآن مئات المزارع الحديثة بأسلوب الزراعات المحمية وبوسائل الرى المتطورة..

هل كان لهذا وجود قبل ربع قرن..

ما يقال عن الملابس يقال عن الأحذية، والصناعات الجلدية، وتصنيع الأثاث، وصناعات الأدوية، وصناعات التجميل والصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية (الثلاجات والبوتاجازات والمراوح وصناعة التكييف) والصناعات الإلكترونية، وصناعات الألومنيوم، والفنادق السياحية، وصناعات مواد البناء، وصناعة السيراميك، وصناعات السجاد والموكيت، والقائمة طويلة. وأحد أصدقائى ذكر لى أنه منذ عشرة أعوام أثث منزله وكان كل شىء مستوردا، ثم خطر له أن يعيد تجديد المنزل وتأثيثه، فإذا بكل شىء من الإنتاج المحلى، وعلي أرقى المستويات..

ويتحدثون بعد ذلك عن الفشل..

★★★

من منا يتذكر أوضاع التليفونات فى مصر منذ ربع قرن..

من منا يتذكر أوضاع المجارى فى القاهرة منذ ربع قرن..

من منا يتذكر أحوال الطرق منذ ربع قرن..

هل هذا كله حدث فى كوكب المريخ..

الطرق العلوية والأوتوستراد ومترو الأنفاق والمستشفيات الحديثة والمطار الجديد والقرية

الأوليمبية والصالات المغطاة، والأوبرا وقاعة المؤتمرات والتوسع فى محطات الطاقة الكهربائية، وتطوير قناة السويس.. كل هذا قبض ريح..

أى تعذيب للنفس هذا...

القائمة طويلة، والملاحظة التى ذكرتها فى بداية المقال هى التى تدفعنى إلى الاختصار، لأن المدافع عن الحق يصبح فى نظر البعض منافقا، وهذه كارثة، والمؤكد أن أصحاب هذه المقولات (البقدونسية) لا يدركون حقيقة جوهرية، وهى أن مصر رائعة وخالدة بقدرة أبنائها الخيالية على التطور بقوة الدفع الذاتى...

تتغير النظم والمصريون يتقدمون..

تحاربهم البيروقراطية وهم ينجزون..

جذورهم ممتدة فى عمق الأرض إلى أبعد مما يتصور أحد..

يحتاجون فقط إلى التواصل مع حضارة العصر، فتتفجر داخلهم عبقرية الزمان والمكان، والرغبة فى التحدى، والقدرة على إثبات الوجود.

بعد خراب الدولة العثمانية لما يقرب من خمسة قرون، ظهر محمد على وأرسل البعثات إلى فرنسا، فانفجر المارد فى نفوس المصريين، وبعد ربع قرن كان لهم أعظم أسطول بحرى، وكان جيشهم يطرق أبواب الأستانة، وكانت أعلامهم تخفق على ربوع المنطقة كلها، واحتاج الأمر إلى تكتل جيوش الدول الكبرى للقضاء على الحلم..

بعد محمد على أتى عباس الأول.. فأعاد الأمر إلى ما كان عليه قبل محمد على. وقطع صلات مصر بالحضارة، وامتلأ وجدانه بالتعصب فأخذ يحلم بإجلاء الأقباط إلى السودان، وخمدت الروح فى مصر، وسكنت مصر إلى حين.. وفجأة ظهر الخديو اسماعيل..

مرة أخرى عاد التواصل الحضارى من جديد، وتضاعفت الرقعة الزراعية وامتدت شبكات الرى، وافتتحت قناة السويس، وأعيد تخطيط القاهرة والاسكندرية، ونشط العمال والصناع، وأصبحت مصر قطعة من أوروبا، وخرج الجيش المصرى إلى أن وصل إلى

مصر وزيلع وهرر، وتحالف عليه الأعداء، وحدث ما حدث، وانتكست مصر من جديد، وخضعت للاحتلال المباشر..

مرة أخرى صحت مصر، وكانت الصحوة على يد سعد زغلول، وكانت النهضة من خلال ثورة ١٩١٩، وأهل البقدونس فقط هم الذين ينكرون تراث الثورة المتمثل فى طلعت حرب، ومحمد عبده وسيد درويش وشوقى وحافظ ودستور ١٩٢٣ والديموقراطية التى عرفتها مصر قبل أى دولة فى المنطقة كلها..

وحتى ثورة عبد الناصر التى ينكر أهل البقدونس أى فضل لها، ويركزون على أخطائها، وأنا واحد من المنتقدين لهذه الأخطاء..

هل ينكر أحد مكانة مصر السياسية عالميا وعربيا وأفريقيا، خلال هذا العهد، وهى مكانة مانزال نتمتع بآثارها..

هل ينكر (صبية البقدونس) أن الثورة حققت عدلا اجتماعيا لولاه ما تمتع أغلبهم بالتعليم إلى أعلى مراحله، وبالمساواة المطلقة دون تأثير لألقاب أو انتماء لأسرة أولفريق سياسى..

لقد اختلفت مع عبد الناصر فى حياته، ودخلت المعتقل لأيام معدودة لأول وآخر مرة فى عهده، لكنى شعرت بالفزع حقا وأنا أقرأ هذا الاسبوع فى أحد الصحف الاسبوعية مقالا عنوانه (من أنتم ومن هو ناصر؟)..

يا سلام، من هو ناصر؟ إلى هذا الحد..؟

لقد انتشر البقدونس فى الحياة السياسية بصورة مفزعة حقا..

حاول عهد عبد الناصر إلغاء تاريخ الوفد، فاتى الوفد لكى يفعل نفس الشىء مع العهد الناصرى، وحاول الساداتيون نسف المرحلة الناصرية، فعاد الناصريون لنسف المرحلة الساداتية، ونسى الجميع أن مصر كلها تاريخ متواصل متصل، وأن إلغاء الآخر مستحيل، وأن المستفيد الوحيد من هذا كله هو صبية البقدونس..



فى عهد الفراعنة كانت المسلة الفرعونية، أجمل انجاز معمارى فى التاريخ.

عندما دخلت المسيحية مصر، لم يكن المسيحيون يعرفون برج الكنيسة، وبعد أن استقرت المسيحية فى مصر، ظهرت المسلة الفرعونية من جديد.

فقد كانت فيها فتحة يظهر منها جرس الكنيسة..

ظهرت أبراج الكنائس وانتشرت فى أنحاء الكون كله..

عندما دخل الإسلام مصر، لم يكن للمسجد مئذنة..

وعندما استقر الإسلام فى مصر، ظهرت المسلة الفرعونية، وحولها شرفة دائرية تسمح للمؤذن بالدعوة للصلاة..

ظهرت مآذن المساجد..

من المسلة الفرعونية إلى برج الكنيسة إلى مئذنة المسجد، تظهر روح مصر الرائعة، وهى روح متصلة، متواصلة..

أما باقى ما ورد فى خطاب القارىء، عن خلط أوراق السياسة والدين، وعن حق الكاتب فى انتقاد علماء الدين، فمجاله حديث آخر..

فقط تذكروا المسلة وبرج الكنيسة ومئذنة المسجد..

تذكروا مصر، وأصالة مصر، وتواصل مصر..

مع الاعتذار لأهل البقدونس..

الخلاصة

وإلى هنا تتضح القضية.. فهذه هى كلمات الدكتور فروج فودة تتحدث عن نفسها ولا تحتاج إلى تعليق.. ففيه أكبر قدر من الاستفزاز ونحن نقدمها هنا لمن يريد أن يبحث فى ملابسات القضية، من الوارد أن يكون قد قرأها من قبل فى مجلة اكتوبر التى نشرت اغلبها ثم جمعتها كلها فى كتاب صدر عقب وفاة الرجل، ولكننا نريد لمن يقرأها أن يعيد قراءتها بهذه الرؤية.. ثم نبحث بعد ذلك عمن قتل فرج فودة ونبحث أيضا عمن نفذ جريمة القتل.. فسوف يكتشف الباحث أن المتهمين ليسوا فقط الذين يقفون خلف الأسوار، فإلى الباحثين عن الحقيقة نقدم لهم هذا الجهد عسى أن يعاد النظر فى قضية الحريات ونعطيها الاولوية التى تليق بها.. وعسى أن نضع مقدساتنا فى المكان الذى يليق بها.. وتكون هى البداية الحقيقية لتطبيق شرع الله الذى ينتصر لكرامة المواطن وينتصر لادميته، وينتصر لارادة الأمة التى سرقها الحكام، وتنتهى التبعية والهيمنة الغربية والصهيونية المفروضة على امتنا، والله من وراء القصد.. فهو حسبنا.. وهو نعم النصير.

فهرس الكتاب

هذا الكتاب

يتضمن عرضا موضوعيا غير منحاز لكل ما اثير حول شهادتى الشيخ محمد الغزالى والدكتور محمود مزروعه فى قضية اغتيال د. فرج فوده والتى فتحت قضية الرده.

وقد حاولنا بقدر الاستطاعه نشر الشهادتين بنصهما كما وردتا بملفات المحكمة وكذلك نشرنا كافة ردود الافعال سواء المؤيدة لرؤية الشيخين أو المعاديه لهما وخاصة من العلمانيين، وكان من ابرزها على الجانبين بحث للدكتور القرضاوى ومقال للمفتى ومقال للاستاذ جلال كشك ومقال الاستاذ فهمى هويدى ورد لجنة الفتوى بالازهر وهيئة الدفاع ثم ردود العلمانيين مثل رد د. رفعت السعيد ود. محمد احمد خلف الله وغيرهم، وبحثنا فقهيا فى قضية الرده ثم نشرنا مقالات الدكتور فرج فوده التى استفزت المشاعر واكدنا إن الذين قاموا بنشرها ساهموا إلى حد كبير فى وضع الرجل أمام فوهه البنادق وجمعنا الملف كاملا بحيث يسهل أمام القارىء المهتم المعرفة الكامله لقضية الرده وكذلك يكشف النقاب عن ابعاد الاغتيال السياسى.

ويطالب بحرية الرأى والتعبير وتكوين الاحزاب وأن تمارس السلطات دورها الشرعى المنوط بها حرصا على النظام العام والقانون العام ومنعا للفوضى.

المؤلف



289
79
Bibliotheca Alexandrina
05755803